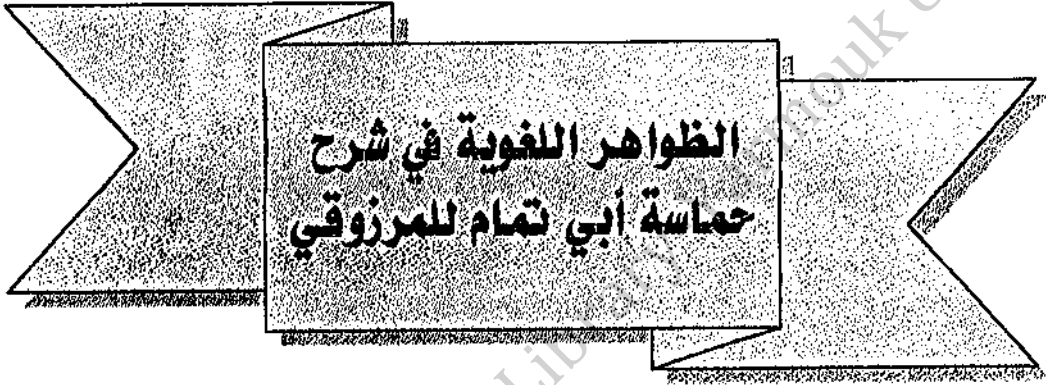


بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية



إعداد الطالبة

شادن محمد محمود عبد الدايم

"٩٨١٠١٠٢٣"

(بكالوريوس في اللغة العربية وآدابها ١٩٩٨م)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية ،
تخصص اللغة والنحو .

إشراف

الأستاذ الدكتور : عفيف عبد الرحمن

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

الظواهر اللغوية في شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي

إعداد الطالبة

شادن محمد محمود عبد الدايم

"٩٨١٠١٠٢٣"

(بكالوريوس في اللغة العربية وآدابها ١٩٩٨م)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية ، تخصص اللغة والنحو .

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور عفيف عبد الرحمن ، مشرفاً ورئيساً

الأستاذ الدكتور محي الدين رمضان ، عضواً

الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة ، عضواً

الدكتور فارس البطاينة ، عضواً

التوقيع

.....

.....

.....

الإهداء

إلى من أفنى عمره من أجل بسمه يطرحها في قلوب أبنائه ، إلى من كنت به ولم يكن بي ، والدي الفاضل .

إلى التي ملأت قلبي كل الحب لكل الناس ، والدي الغالية .

إلى من ملك من نفسي أكثر مما أملك منها ، إلى من كان مثلاً للعطاء والمودة والإخلاص ، زوجي العزيز .

إلى من أحسن لي ولم أحسن ما يحسن ، إلى من ولده الناس أبناء لهم وولده نفسه ، طفلي الصغير .

إلى أخواني وأخواتي وعمي وعمتي إلى كل إنسان تمنى لي التوفيق والنجاح .

شكر وتقدير

إلى من لم أجد شيئاً نفيساً لتكون هديتي إليه ، إلى معلمي وأستاذي الأب الحاني الذي علمني من صبره وخلقه قبل أن يعلمني من علمه ، فجعلت هديتي له شكري وعظيم امتناني ، لأنني وجدت كثيراً ما يهدى قليلاً في حقه ، أطال الله بقاءه ومتعته بالصحة والعافية، الأستاذ الدكتور عفيف عبد الرحمن.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد في قراءة هذه الرسالة والحرص على تقويم ما اعوج فيها

فجزاهم الله عني خير الجزاء .

المحتويات

الصفحة

أ	الإهداء
ب	شكر وتقدير
ج	المحتويات
و	المقدمة

الفصل الأول : المرزوقي .

١	المطلب الأول : حياته وأثاره
٤	المطلب الثاني : منهج المرزوقي الصرفي في شرحه لحماسة أبي تمام

الفصل الثاني : دراسة الأسماء

١٤	١- المصدر
٢١	٢- اسم المرة
٢٣	٣- اسم الفاعل
٢٨	٤- مبالغة اسم الفاعل
٢٩	٥- الصفة المشبهة
٣٣	٦- اسم المفعول
٣٧	٧- اسم الزمان والمكان
٤٠	٨- اسم الآلة
٤٢	٩- الاسم الممدود
٤٦	١٠- الاسم المقصور
٥٠	١١- الجموع
٦٠	١٢- اسم الجنس الجمعي
٦٣	١٣- اسم الجمع
٦٥	١٤- التصغير
٧٤	١٥- النسب
٧٨	١٦- التانيث

٨٢	الفصل الثالث : الظواهر التصريفية الصوتية
٨٦	المبحث الأول : ظاهرة المماثلة
٨٤	أ- المماثلة بين الصوامت
٨٨	- مماثلة التاء للذال
٨٩	- تقريب التاء للزاي
٩١	- مماثلة الواو للتاء
٩٤	ب- مماثلة أصوات المد
٩٥	- مماثلة أصوات المد القصيرة لأنصاف المد
٩٦	- الإنباع
١٠٠	المبحث الثاني : المخالفة
	أ- المخالفة بين الصوامت
١٠٣	١- المخالفة بين المثليين
١٠٣	- حذف إحدى التاءين في صيغة (تتفعّل)
١٠٥	- حذف اللام في ظلت
	٢- المخالفة بين المتقاربين
١٠٧	- حذف التاء إذا جاورت الطاء في كلمة استطاع
١١٠	- حذف النون إذا جاورت النون، (في كلمتين)
	ب- مخالفة أصوات المد
١١٣	المخالفة بين أصوات المد القصيرة وأنصاف المد
١١٣	- مخالفة (الكسرة الياء)
١١٦	- مخالفة (الواو) لصوت (الضمة)
	المخالفة بين نصفي المد
١١٧	- مخالفة الواوين إذا اجتمعا في كلمة
	ج- المغايرة بين أصوات المد لغير علة صوتية
١١٩	- المغايرة للتمييز بين المعاني
١٢١	- المغايرة لتغليب أحد أصوات المد على الآخر

١٢٣	المبحث الثالث : النظام المقطعي
	المبحث الرابع : الهمز
١٢٩	المطلب الأول : تخفيف الهمزة
١٣٠	- حذف الهمزة
١٣٥	- إبدال الهمزة
	المطلب الثاني همز ما ليس أصله الهمز
١٣٩	- إبدال الواو المضمومة همزة
١٤١	- إبدال الواو المفتوحة همزة
١٤٣	- إبدال حرف المد همزة من صيغة فاعل
١٤٥	المبحث الخامس : القلب المكاني
١٤٦	- تقديم عين الفعل
١٤٧	- تقديم لام الفعل على عينه
١٥٢	المبحث السادس : الإبدال اللغوي
١٥٣	- إبدال الهمزة من العين
١٥٥	- إبدال الهمزة ياء
١٥٨	الخاتمة
١٦٠	الخلاصة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا ورسولنا محمد الصادق الأمين ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد ، لم تحظ الدراسات الصرفية بالعناية والاهتمام كما حظيت به الدراسات النحوية ، ولما كانت أغلب الدراسات تعتني بالجانب النحوي من الدرس اللغوي ، دفعني هذا الاتجاه إلى دراسة الجوانب الصرفية ، وذلك من خلال دراسة التفكير الصرفي عند المرزوقي من خلال شرحه لحماسة أبي تمام .

وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبرازها لأحد علماء اللغة المغمورين ، وهو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني الذي تناساه دارسو اللغة عند حديثهم عن أعلام اللغة والمبرزين فيها .

إن نظرة إلى قائمة الكتب التي ألفها المرزوقي الوارد ذكرها في كتب التراجم ، تكشف عن مدى عناية هذا الرجل باللغة ، وتبين لنا نزعتَه اللغوية ، وتتنطق بمدى فضله وجهده وإسهامه في الدراسات اللغوية ، ومن هذه المؤلفات كتاب شرح النحو ، والموجز ، وشرح الفصيح ، فهذه جميعاً من المؤلفات المختصة بعلم اللغة ، بالإضافة إلى شروحه للشعر التي غلبت عليها النزعة اللغوية ، ولما لم يصل إلينا من مؤلفات المرزوقي المختصة بالدراسة اللغوية ، انعطفت على شرحه لحماسة أبي تمام لتأطير فكر المرزوقي اللغوي من خلال هذا الشرح ، والذي يميز شرح الحماسة عن غيره من مؤلفاته الأخرى أن هذا الشرح قد أجاد فيه المرزوقي جداً ، حتى بلغ فيه مبلغ شهرة حماسة وأبي تمام ، وجاء هذا الشرح زائراً بالموضوعات الصرفية والنحوية واللغوية ، والغاية هنا مقصورة على تأطير فكر المرزوقي الصرفي من خلال هذا الشرح .

وقد اتبعت في دراستي هذه المنهج الوصفي التحليلي ، وقد قمت بجمع مسائل الصرف في شرحه ، بعد ذلك صنفتها ورتبتها وفق أبوابها ، وتتبع آراء علماء اللغة السابقين للمرزوقي ، الذين أفاد منهم كوفيين وبصريين ، وذلك لإعطاء تصوّر كامل لأرائه مع بيان مدى موافقته أو مخالفته لشيوخ مذهبه البصري .

وقد قمت بمعالجة كل مسألة من المسائل التي عرض لها وفق أبوابها الصرفية ، وقمت بتوضيح ما أوجز التعبير عنه في بعض المسائل وبيانها من وجهة نظر المتقدمين ، ومن وجهة نظر المحدثين .

وقد اتبعت تصنيف المحدثين في المسائل التصريفية الواقعة تحت أبواب الإبدال والإعلال والقلب ، والحذف عند المتقدمين ، ودرستها وفق الدراسة اللغوية الحديثة لأنها كانت أكثر منهجية ، وأقدر على الوصف من دراسة المتقدمين لها .

وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول : وقد جاء فيه مبحثان .

المبحث الأول : قدمت فيه ترجمة لحياة المرزوقي وآثاره ، وذكرت شيوخه وتلاميذه كما وردت في كتب التراجم ، وتبين لي أن هذه التراجم لم توف المرزوقي حقه من الترجمة ، فلم تذكر المصادر سوى شيخ واحد تتلمذ له ، وتلميذ واحد من تلاميذه ، فقمت بإعطاء صورة أوضح عن المرزوقي من خلال شرحه لحماسة أبي تمام .

المبحث الثاني : عرضت منهج المرزوقي الصرفي من خلال شرحه لحماسة أبي تمام ، وعرضت فيه المادة الصرفية التي تطرق لها المرزوقي خلال شرحه للحماسة ، وبينت مذهبه الصرفي وذكرت شيوخه الذين أفاد منهم الوارد ذكرهم في الحماسة ، وقدمت للمصطلحات الصرفية التي كان يستخدمها المرزوقي خلال شرحه للحماسة .

الفصل الثاني : وقد درست فيه المسائل المتعلقة بأبنية الأسماء الواردة عند المرزوقي في شرحه للحماسة ، وقد ظهرت لديه جميع المباحث الصرفية من المشتقات إلا اسم الهيئة ، وتبين لي أن المرزوقي كان يتناول المسائل الفرعية ، المبهمة ، الشاذة والنادرة في دراسته لأبنية الأسماء ، وكأنه أراد أن لا يكرر المسائل التي أشبعها علماء اللغة بحثاً وتكراراً على نحو ما جاء به سيبويه .

الفصل الثالث : وقد تناولت دراسة الظواهر الصرفية الصوتية ، الواقعة تحت ظاهرة الإبدال والإعلال والحذف والقلب ، والتقاء الساكنين الواردة من المرزوقي في شرحه لحماسة أبي تمام ، وفق منهج الدراسات الصوتية الحديثة ، وقد تبين لي أن المرزوقي كان يتخذ من التغير الذي يطرأ على بنية الكلمة الأصلية أساساً لدراسة المسائل التصريفية ، وبقابل هذا التغير في الميزان والموزون ، حيث يعرض له بشكل مبسط وبسيط .

وأسأل الله تعالى أن ينفعنا بما علمنا ، وإن يعلمنا ما جهلنا ، ومن الله نستمد العون والتوفيق والحمد لله رب العالمين .

الفصل الأول

المرزوقي

- حياته وآثاره .
- منهج المرزوقي الصرفي في شرحه لحماسة أبي تمام .

* حياته وأثاره

هو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن أبو علي المرزوقي (١) ، من أهل أصبهان ، والمرزوقي أحد علماء عصره في الأدب والنحو (٢) ، وصفته المصادر بأنه كان غاية في الذكاء ، والفتنة ، وحسن التصنيف ، وإقامة الحجج ، وحسن الاختيار (٣) ، وهو لم يكن من الذين اقتصروا على العلم وأنفقوا جل أوقاتهم في الانكباب عليه ونشره ، ولكنه مع ذلك كان يمتن حرفة يكتسب منها عيشه ، يقول صاحب بن عباد : " فاز بالعلم من أصبهان ثلاثة : حائك ، وحلّج ، وإسكاف ، فالحائك هو المرزوقي ، والحلّج هو أبو منصور بن ماشدة ، والإسكاف أبو عبد الله الخطيب بالري ، صاحب التصانيف في اللغة " (٤) ، وكان المرزوقي معتداً بنفسه معتزلاً بها ، وفي هذا يقول ياقوت الحموي : " دخل عليه صاحب بن عباد فما قام له ، فلما أفضت إليه الوزارة جفاه (٥) .

* شيوخه وتلاميذه

لم تذكر المصادر سوى شيخ واحد تتلمذ عليه ، وهو أبو علي الفارسي ، و يقول ياقوت الحموي : " وكان قد قرأ كتاب سيويه على أبي علي الفارسي ، وتتلمذ له ، ويعمد أن كان رأساً بنفسه " (٦) .

(١) إنباه الرواة على أنباء النحاة ، القفطي ، ق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ١٦٠/١ ، معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، ق :

مرجليوث ، ٣٤/٥ ، الوافي بالوفيات للصفدي ، ق : هلموت ريتز ، ٥/٨ .

(٢) معجم الأدباء ، ٣٤/٥ ، الوافي بالوفيات ، ٥/٨ .

(٣) المراجع السابقة نفسها .

(٤) المراجع السابقة نفسها .

(٥) معجم الأدباء ، ٣٥/٥ .

(٦) م . ن ، ٣٥/٥ .

أما تلاميذه فذكرت المصادر تلميذاً واحداً وهو سعيد البقال ، ولم تذكر سواه ، وكان قد كتب عنه ، بالإضافة إلى أنه كان معلماً لأبناء بُوَيْه في أصبهان " (١) .

* آثاره ومؤلفاته .

صنف المرزوقي العديد من المؤلفات القيّمة في علم العربية ، واتصفت كتبه بالموسوعية ، ووزارة المعرفة حيث يقول ياقوت : " وهو يتفاح في تصانيفه كابن جني " (٢) ، وكانت تناولات المرزوقي تعتمد النزعة اللغوية في جميع ما ذكر له من مؤلفات ، ومن كتبه التي وصل إلينا ذكرها ما يلي (٣) :

- ١- شرح الحماسة .
- ٢- شرح المفضليات .
- ٣- شرح الفصيح ، قال القفطي : " وهو كتاب جليل في نوعه " .
- ٤- مفردات متعددة في النحو .
- ٥- شرح أشعار هذيل .
- ٦- كتاب الأزمنة والأمكنة . (وهو كتاب مطبوع) .
- ٧- كتاب شرح النحو .
- ٨- كتاب شرح الموجز في النحو .
- ٩- كتاب ألفاظ الشمول والعموم .
- ١٠- كتاب أمالي المرزوقي .

(١) معجم الأدباء ، ٣٥/٥ ، الوافي بالوفيات ، ٥/٨ .

(٢) معجم الأدباء ، ٣٥/٥ .

(٣) معجم الأدباء ، ٣٥/٥ ، الوافي بالوفيات ، ٥/٨ ، إنباء الرواة ، القفطي ، ١٦٠/١ .

* وفاته .

لم يختلف أحد في سنة وفاة المرزوقي ، فقد أجمع من ترجم له أنه توفي في ذي الحجة سنة
إحدى وعشرين وأربعمئة (١) ، وقد رجّح عبد السلام هارون محقق شرح الحماسة أنه عاش ثماني
وستين سنة (٢).

(١) معجم الأدباء ، ٣٤/٥ ، الواقعي بالوفيات ، ٥/٨ ، أنباه الرواة ، ١٦٠/١ .

(٢) شرح حماسة المرزوقي ، ١٩/١ .

منهج المرزوقي الصرفي في شرحه لحماسة أبي تمام

* أهمية شرح الحماسة

يعد ديوان الحماسة مصدراً من المصادر المهمة في تراثنا اللغوي من الشعر ، وشرح الحماسة للمرزوقي يعد أفضل شروح حماسة أبي تمام ، الذي تناوله عدد غير قليل من العلماء بالشرح لأهميته ، وقد استطاع المرزوقي - كما يقال - أن يضيف بشرحه مجداً وشهرةً أخرى إلى شهرة أبي تمام ، وقد أشار العلماء إلى تفوق المرزوقي في شرحه على شروح الآخرين ، حيث يقول ياقوت الحموي : "وله من الكتب كتاب شرح الحماسة أجاد فيه جداً" (١) . وقد تحدث عنه القفطي قائلاً : "وهو الغاية في بابه" (٢) . ويقول ابن شاعر عنه في فوات الوفيات : "وهو أحسن شروحها" (٣) .

ويعد هذا الكتاب موسوعة شاملة حوت التفسير ، والصرف ، والنحو ، واللغة ، وأكثر ما يغلب على هذا الشرح هو النزعة اللغوية التي وسم بها المرزوقي . وما يهمنا من هذا الشرح هو المادة الصرفية التي تناولها المرزوقي خلال شرحه للحماسة .

* مادة الصرف في كتابه

كانت المسائل الصرفية تتصدر شرحه ، ومن ثم يأخذ ببيان المسائل النحوية ، وينفذ من دراسة اللغة إلى بيان المعاني ، وهذا يعني أن المرزوقي كان ذا عقلية علمية أدركت أهمية دراسته البنية الثابتة المفردة للكلمة (الظواهر الصرفية) قبل دراسة البنية التركيبية ، وأن دراسة المعاني لا تتم إلا ببيان الدقائق اللغوية . وهذا يكشف عن المنهجية العلمية السليمة التي تؤكد عمق عقلية المرزوقي .

(١) معجم الأدباء ، ٣٥/٥ .

(٢) إنباء الرواة ، ١٦٠/١ .

(٣) فوات الوفيات ، ١٩/١ .

ولم يكرر المرزوقي المسائل الصرفية العامة التي أشبعها علماء اللغة بحثاً وتكراراً على نحو ما جاء به سيويه ، ولكنه كان يتناول المسائل الفرعية التي قد تختلط بغيرها من المسائل ، أو يعرض للمسائل النادرة والمبهمة . ومثال ذلك إشارته إلى الصيغ الشاذة من أبنية اسم الفاعل من فوق الثلاثي ، في حين أنه لا يشير إلى الصيغ القياسية إلا ما ندر ، أو إذا أراد بيان الأصل الذي شذبت عنه الكلمة ، ومثال ذلك قوله في وارس : "ثوب ورس ووارس ، وأورس الرقث إذا اصفر ثمره فهو وارس ، وهو أحد الحروف التي جاءت على أفعل فهو فاعل ولا يقال مَورس" (١) وعلى ذلك نهج في أغلب المسائل الصرفية التي ذكرها ، وهذا يشير إلى عمق فهمه للمسائل الصرفية التي استطاع أن يميز بها الأصول من الفروع ، والمقيس من الشاذ .

ومنهج المرزوقي عام ليس بمستوعب للمسائل الصرفية جميعها . فهو لم يتحدث عن أبنية الأفعال من حيث كونها متعددة أو لازمة ، أو ضبط الفعل المضارع بالنسبة لماضيهِ . ولم يتطرق إلى ذكر الصيغ الفرعية لبعض الصيغ الأصلية ، ولم يصنف الأفعال الواردة في شرحه من حيث كونها سالمة ، أو مضعفة ، أو مهموزة . وإلى غير ذلك مما يخص أبنية الأفعال . فهو لم يتطرق إلا إلى ذكر معاني بعض أبنية الأفعال ، سواء أكانت مجردة أو مزيدة بشكل عام ، مثال قوله في ذلك : "أضرع بمعنى ضارع" (٢) وبين أي تبين ، فعَل يعني تفعل (٣) . "وباعدت بمعنى بعُدت" (٤) .

أما ما يخص أبنية الأسماء ، فقد ظهرت جميع المباحث الصرفية لديه من المشتقات إلا اسم الهيئة ، وهو لا يشير في شرحه عند عرضه لأبنية الأسماء إلا إلى ما كان قليلاً أو نادراً ، أو إذا أراد بيان ما اختلف فيه الكوفيون والبصريون ، أو إذا أراد بيان ما تفرد به عن المدرسة البصرية ، مثال ذلك ما ذهب إليه من

(١) شرح الحماسة ٢٠ / ٥٦٩ .

(٢) م . ن ، ٧١٨/٢ .

(٣) م . ن ، ٣٥/١ .

(٤) م . ن ، ١٢١٦/٣ .

أن بناء فعلان من أبنية جموع الصفات ، مستشهداً بما جمع من الصفات على هذا الوزن ومخالفاً بذلك ما ذهب إليه البصريون حيث يقول : "وحدانا هو جمع واحد ، وواحد صفة كصاحب وصحبان ، وراعى ورعيان" (١) . وهذا ما يغلب على تناوله للمسائل الصرفية .

أما المسائل التصريفية الصوتية ، فكان يتخذ من التغير الذي يطرأ على بنية الكلمة الأصلية أساساً لدراسة المسائل التصريفية ، ويقابل هذا التغير في كل من الموزون والميزان ، وهو يبين ما يطرأ على الكلمة من تغيير بشكل مبسط ويسير ، ويعلل أسباب هذا التطور الصوتي للكلمة من حذف ، أو إبدال ، أو قلب ، أو إعلال ، إما إلى التجانس الصوتي ، وإما لعللة الاستخفاف ، وإما لعللة النقل ، وإما لعللة التقاء الساكنين ، وإما لكثرة الاستعمال ، ومثال ذلك قوله في نستطع : "أراد نستطع ، فحذف منه تخفيفاً ، لكثرتة في الكلام" (٢) .

ومن أمثلة التجانس الصوتي التي أشار إليها قوله في ازدهى حيث يقول : "زهاه ازدهاه بمعنى ، والأصل هو ازدهى لأنه افتعل الزهو ، لكنه أبدل منه التاء دالاً تقريباً للحرف من الزاي" (٣) . واستقصيت هذه المسائل جميعاً في الباب الثاني من هذه الدراسة .

* المصطلح الصرفي

و المصطلحات الصرفية التي استخدمها المرزوقي ، تعكس حقيقة المذهب الذي سار عليه . وقد لاحظت أن المصطلحات التي استخدمها كلها مصطلحات بصرية ، وقد كان المرزوقي متأثراً

(١) شرح الحمسة ، ٢٩/١ .

(٢) م . ٨٦١/٢ ، ٥٠ .

(٣) م . ٢٤٥/١ ، ٥٠ .

بشكل واضح بسيبويه ، فأغلب المصطلحات التي استخدمها المرزوقي هي نفس المصطلحات التي استخدمها سيبويه ، ومن أمثلة ذلك ، إطلاقه على اسم المكان بالموضع (١) على نحو ما ورد عند سيبويه ، وعلى الاسم الممدود الممدود (٢) دون ذكر كلمة اسم قبله ، وكذلك الاسم المقصور (٣).

ولا يعني هذا أن المرزوقي كان مقيداً بالمصطلحات التي استخدمها سيبويه ، و السابقون ، بل كان له الأسبقية في اقتصاره على استخدام بعض المصطلحات التي جاءت عند اللغويين بمسميين ، ومثل ذلك اقتصاره على استخدام لفظ التصغير دون التحقير في جميع الألفاظ المصغرة التي أشار إليها ، ولم يستخدم مصطلح التحقير مطلقاً (٤) ، في حين أن سيبويه (٥) ، والمبرد (٦) ، والفارسي (٧) ، وابن جني (٨) ، كانوا يستخدمون اللفظين معاً ؛ مما يدل على أن المرزوقي كسان صاحب منهج في استخدامه للمصطلح .

وقد لاحظ المرزوقي الفرق بين ياء الإضافة (٩) و ياء النسبة ، ولم يخلط بينهما على نحو ما ورد عند سيبويه ، والمبرد ، والفارسي ، وكان يصطلح على كل واحدة منهما بمسماها .

-
- (١) شرح الحماسة ، ١٣٠٤/٣ .
 - (٢) م . ن ، ١١٩/٣ .
 - (٣) م . ن ، ٣١٣/٣ .
 - (٤) م . ن ، ١٣٩٧/٣ ، ١٠٩٩/٣ ، ٦٧٨/٢ ، ١٢٧٥/٣ .
 - (٥) الكتاب ، سيبويه ، ق : عبد السلام هارون ، ٤١٧/٣ .
 - (٦) المقتضب ، المبرد ، ق : محمد عبد الخالق عضيمة ، ٢٣٦/٢ - ٢٣٩ .
 - (٧) التكملة ، أبو طي الفارسي ق : حسن شاذلي فريهود ، ٤٨٦ - ٤٨٨ .
 - (٨) الخصائص ، ابن جني ، ق : محمد علي النجار ، ٢٥٢/١ ، ٣٤٣ .
 - (٩) شرح الحماسة ، ٥١/١ ، ١٨١٨/٤ ، ١٥١/١ .

وقد أطلق المرزوقي مصطلحات جديدة على خلاف ما كان يتعارف عليها اللغويون ، ومثال ذلك إطلاقه على اسم الزمان (الوقت) (١) ، وعلى اسم المرة (الفعل الواحد) (٢) . وهذا يؤكد أن المرزوقي لم يكن تابعاً لغيره على غير وعي ، بل كان له الكثير من الاجتهادات والآراء التي كان له فضل السبق فيها .

* منهج المرزوقي في الافادة من السابقين .

لقد أفاد المرزوقي بآرائه اللغوية من أعلام المدرسة البصرية ، وغالباً ما كان يذكر آراء سيبويه في أغلب المسائل التي أشار إليها ، وقد يكتفي برأي سيبويه إذا أجمع النحويون عليه ، أو يقتصر عليه إذا كان موافقاً لما يذهب إليه ، ويعمم رأيه ولو لم يجمع البصريون على ذلك ، على نحو ما نلاحظ في بيانه لتصغير (أبناء) حيث يقول : "أبينوها تصغير أبناء عند أصحابنا البصريين ، وهو اسم صيغ للجمع ، كأروى ، وأثاب ، أصفر فهو على أفعل بفتح العين ، وعند الكوفيين هو تصغير أبين مثل أدب على أفعل بضم العين" (٣) . ولم يذكر مخالفة يونس لما ذهب إليه البصريون . الذي ذهب إلى أن (أبينون) تصغير (بنين) (٤) .

وكان يذكر ما استدرك على آراء سيبويه بآراء غيره من البصريين ، ومثل ذلك قوله في جمع فوارس : " فوارس شاذ في الجموع عند سيبويه ؛ لأن فواعل إنما تكون جمع فاعلة في صفات ما يعقل دون فاعل ، ... واستدرك على سيبويه هالكاً في هوالك ، وقال أبو العباس المبرد : هو الأصل في جميعه ، ويجوز في الشعر " (٥) .

(١) شرح الحماسة ، ٥٣/١ ، ١٣٠٤/٣ .

(٢) م . ن ، ٢ / ٤٠٢ .

(٣) م . ن ، ٢ / ٥٤٨ .

(٤) الكتاب ، ٣ / ٤٥٦ .

(٥) شرح الحماسة ، ٣٩/١ .

وقد ورد كذلك في شرحه للحماسة ذكر المازني (١) ، والفارسي (٢) ، والأخفش (٣) ،
ويونس (٤) ، من البصريين ، مستأنساً بأرائهم .

أما من الكوفيين فورد ذكر الفراء (٥) ، وثعلب (٦) ، والكسائي (٧) ، وهو لا يذكر أعلام
المدرسة الكوفية إلا إذا أراد أن يبين فساد ما ذهبوا إليه ، أو إذا وافقت آراؤهم بعض آراء أعلام
المدرسة البصرية الذين وافقوا ما يذهب إليه الكوفيون ، مثال ذلك قوله في الأصل المصغر من
(آل) ، حيث يقول : "ذهب البصريون أنه في معنى الأهل ، ولا فرق بينهما ، وإن تصغيرها
(أهـل) . وهذا يؤنن بأن أصل ألفه هاء" (٧) . والحق إن هذا رأي سيبويه وابن جني فقط . وأورد
ذكر مذهب الكسائي حيث يقول : "حكى الكسائي في تصغير الآل أول ، وفي تصغير الأهل أهـل" (٧)
وقد وافقه في ذلك المبرد من البصريين ، فهو يوضح و يبين رأي البصريين في أغلب ما يذهبون
إليه ، وهذا يدل على تأثره الظاهر في آرائهم .

(١) شرح الحماسة ، ٦٩٦/٢ .

(٢) م . ن ، ١٨٨٤/٤ .

(٣) م . ن ، ١٠٨١/٣ ، ٦٢٤/٢ .

(٤) م . ن ، ١٨١٧/٤ .

(٥) م . ن ، ١٨٦٩/٤ .

(٦) م . ن ، ٤٥٢/١ .

(٧) م . ن ، ٤٥٢/١ .

و قد صرح المرزوقي بمذهبه البصري في أكثر من موضع ، وكان يخص البصريين بالذكر حتى في المسائل التي لا خلاف فيها بين المذهبين ، ومثال ذلك قوله في وصف (الساق) ، حيث يقول: "الساق الكسير مؤنثه لأنه فعيل في معنى مفعول ، وعند أصحابنا البصريين لا ينقاس بل يتبع فيه المحكي عنهم" (١) . وهذا لا خلاف فيه على المذهبين .

وفي كل المسائل التي أشار إلى الخلاف فيها بين المذهبين ، كان يقدم آراء البصريين على الكوفيين ، وكان يذكر مذهب البصريين في الغالب و يغفل ذكر رأي الكوفيين ، مؤكداً منه على أن ما يقوله البصريون أكثر جرياناً على القياس ومثال ذلك قوله في مد المقصور : "مولي ، روى بعضهم (وإن كان مولائي وكنتم بني أبي) والبصريون لا يجوزون مد المقصور ، لأنه إدخال زيادة على كلامهم ، ويجوزون قصر الممدود ، لأنه حذفٌ للتخفيف وردٌ إلى الأصل" (٢) . وكان الكوفيون قد احتجوا بجواز ذلك أنه مسموعٌ عن العرب .

ولا يعني هذا أن المرزوقي كان يتابع آراء البصريين دون وعي ، لكنه كان متأثراً بهم ، مؤمناً بدقة مذهبهم ، من غير أن يكون منحازاً لهم دون اقتناع ، ويثبت صحة ذلك موافقته للكوفيين في بعض أقوالهم ، ومثال ذلك مخالفة المرزوقي للبصريين في إثبات همزة الوصل من (اسألني) (٣) ، بعد نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفها . ومثل هذا لم يقل أحد من البصريين في جوازه ، والذي ذهب إلى ذلك هو الكسائي ، و كان يوافق آراءهم دون الإشارة إلى ذلك مع مخالفته لمذهب أصحابه البصريين ، وهو بشكل عام يسير على هدي المذهب البصري .

(١) شرح الحماسة ، ١٤٨٦/٣ .

(٢) م . ٣١٣/١ ، ن . ٥٠ .

(٣) م . ١٣٠٨/٣ ، ن . ٥٠ .

وقد تفرّد المرزوقي في بعض آرائه التي لم تكن ذات أثر مذهبي ظاهر ، ومثال ذلك عدم ترجيحه لمذهب من المذاهب في تحديد أصل الاشتقاق ، هل هو الفعل أم المصدر ؟ ، وهذه المسألة الخلافية أفرد لها الكثير من الأبواب في كتب النحو المتقدمة ، فكان يرد الأصل تارة للفعل ، وتارة للمصدر دون أن يفصل أو يميز بين الأصلين . وكأن ما يعنيه في ذلك هو الأصل الثلاثي المجرد سواء كان مجرداً من الزمن أو مقتصراً على الحدث . مثال قوله: الحيلة مأخوذ من حال(١) ، والنزور من النزر(٢) .

وهذا يبين استقلالية المرزوقي التي تعصمه من التبعية والانقياد بغير وعي وراء المذهب البصري .

* منهج المرزوقي في التأليف .

يغلب على طريقة المرزوقي الاختصار في عرضه للمسائل الصرفية ، وعدم الاستطراد ، وهو يكفي بالتعليق المختصر في أغلب المباحث الصرفية التي تناولها ، وهو لا يلجأ إلى الإطالة والتوسع ، وعرض آراء النحاة (إلا بالمسائل المبهمة ، التي تحتاج إلى تفسير وبيان ، بالذات ما كان منها شاذاً ، أو قليلاً ونادراً ، أو مختلفاً فيه . ومثال ذلك قوله في إبدال الواو المفتوحة من الهمزة - وهذا من القليل والنادر - حيث يقول : "أناة أصله وناة ، لأنه من الونى الفثور والكسل ، والواو المفتوحة لم تبدل منها الهمزة إلا في أحرف قليلة ، وهي أناة في صفة المرأة الثقيلة الناعمة ، وأحد صفة واسماً للعدد وما جاء في الحديث من قولهم : أي مال أويت زكاته فقد ذهب أبنته يبراد وباله وقال أبو زيد : الأبله في الطعام أصله الوبلة ، ويقال : أجمت أجوماً في وجمت ، فهذه الأحرف جاءت على ما ترى"(٣) .

(١) شرح الحماسة ، ٧٤/١ .

(٢) م . ن . ١١٥٥/٢ .

(٣) م . ن . ١٣٦٨/٣ .

من الملاحظ في هذا المثال توسعه في بيان هذه المسألة ذاكراً لجميع الحروف التي جاءت على هذا النحو ، مستشهداً لكل كلمة بأصل السماع ، على عكس ما نلاحظ في بيانه لمسألة أخرى جرت على القياس ، مثال ذلك قوله في تخفيف الهزة المفتوحة المكسور ما قبلها في كلمة (لأم) حيث يقول : "ليّم أصله الهزة ، فأبدل من همزته ياء ونكسر اللام لها للتخفيف" (١) . ولا يميل المرزوقي إلى تكرار المسائل التي أشبعها بياناً وتفسيراً ، وإذا وردت كلمة في هذا في أكثر من موضع أشار إلى ذلك دون أن يكرر تفسيرها وتفصيلها ، مثال ذلك قوله في حذف النون من يكن إذا سبقت بأداة جزم ، حيث يقول : "لم يكن حذف النون من يكن ، لكثرة استعمال هذه اللفظة ، ومضارعة النون لحرف المد واللين وقد مضى مثله" (٢) . وقوله في من حكى أن ماقى (٣) على وزن مفعّل بكسر العين ، حيث يقول : "و في هذه اللفظة عدة لغات : ماقٌ على وزن معنق و جمعه أماقٌ ، و ماقٍ على وزن قاضٍ و الجميع مَوَاقٍ ، و حكى أبو زيد ماقٍ و الجمع مَوَاقٍ ، ... ، و حكى يعقوب أني المنطق عن الفراء ، أنه ليس في كلام العرب مَفْعِل بكسر العين إلا حرفان مَاقِي العَيْن ، و ماوِي الإبل ، و هذه اللفظة على اختلاف اللغات قد عملتها مسألة و تكلمت في وجوها ، و بيّنت خطأ وزن مَاقِي العَيْن بمفعّل بكسر العين" (٤) .

ويعتمد المرزوقي على القياس في تمييز الأبنية الشاذة من المقيسة ، ويظهر ذلك في جميع المباحث الصرفية التي عرض لها ، ومثال ذلك قوله في الاسم المنسوب يمان : "النسبة إلى يمن يمني ، لكنه حذف إحدى ياءي النسب وأتى بالالف عوضاً منه" (٥) .

(١) شرح الحماسة ، ١٣٥٤ / ٢ .

(٢) م . ن ، ٧٨٨ / ٢ .

(٣) الشاهد قول الشاعر :

بانت فلم يالم لها قلبي و لم تنك الماقي

و هو غير منسوب في الحماسة . و الماقي : جمع المَوْقي على وزن المُعْقي ، و هو طرف العين الذي يلي الألف ، و هو مخرج الشمع .

(٤) م . ن ، ١٨٦٩ / ٤ .

(٥) م . ن ، ٥٢ / ١ .

ولا يوغل المرزوقي في المسائل الجدلية ، ولا يميل إلى التعليقات ، وإنما هو يأخذ اللغة كما هي عليه ، ويثبت صحة ما يقول مستنداً على مصادر اللغة من شواهد القرآن الكريم ، والأحاديث النبوية ، وكلام العرب المنثور ، والمنظوم ، ويكتفي بالشاهد من التعليق . مثال ذلك قوله في هوازم : "هوازم مختص بجمع المؤنث إلا في الأحرف المعدودة عند الكلام في فوارس ومثل هوازم قولهم الخوارج - لأن المراد به الفرق - وما أنشدناه أبو علي النحوي الفارسي - رحمه الله - للقطامي :

فوارس بالرّماح كأنّ فيها شواطن ينترعن بها انقراعا
قال : وجاء في شعره أيضاً :

* ما ينام سوافره *

ثم قال : لا يمتنع أن يكون سوافره جمع الذي هو المصدر ، كما قال الآخر :

* فقد رأى الرّاءون غير البطل *

فجمع باطلاً على البطل ، والباطل مصدر ، تقول قد قلت باطلاً كما تقول قد قلت حقاً (١) .

ويلاحظ من هذه الأمثلة انكسار المرزوقي على تفسير اللغة باللغة دون أن يستطرد في البيان والتعليق ، وكأنه يكتفي بما هو أبلغ من التعليق مما يمكن أن يفسر عن طريق مصادر اللغة السماعية .

(١) شرح الحماسة ، ٧٦٨/٢ .

الفصل الثاني

دراسة الأسماء

* المصدر

لم يذكر سيبويه كلمة (المصدر) ولكنه عبّر عنها بكلمة (الحدث) ، حيث يقول فيه :
الأحداث نحو : الضرب ، الحمد ، القتل " (١) .

وهو عند المبرد " اسم الفعل ، وهو مفعول صحيح لأنّ الإنسان يفعل ، واسم فعله ذلك المصدر " (٢) .

وقد استقر هذا المفهوم عند ما حدّده سيبويه . فكان أكثر اختصاراً ودقة في تحديد مفهوم المصدر .

وهذا الرماني يعرفه " باسم الحادث يوجد فيه الفعل " . أي هو الحدث كما ذكر سيبويه (٣) .

وقد اختلف علماء اللغة في تحديد أصل الاشتقاق هل هو الفعل أم المصدر ؟

فقد ذهب سيبويه إلى أنّ أصل الاشتقاق هو المصدر ، والمصدر عند سيبويه أصل الفعل ،

حيث يقول : " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء " (٤) .

وهذا ما ذهب إليه ابن جني في تعريفه اللغوي للمصدر فقال : " سمي المصدر مصدراً

لصدور الأشياء عنه . دلالة على صدور الفعل عنه " (٥) .

وجعل ابن جني المصدر هو الاشتقاق مشتقاً من الجوهر حيث يقول : " المصدر مشتق من

الجوهر كالنبات من النبت ، والاستحجار من الحجر " (٦) .

(١) فكتاب ، سيبويه ، ١٢/١ .

(٢) المقطّيب ، المبرد ، ٣١٢/٢ .

(٣) الحدود ، الرماني ، ٦٩ .

(٤) فكتاب ، سيبويه ، ١٢/١ .

(٥) المنصف ، ابن جني ، ق : إبراهيم مصطفى ، وزميله ، ٢٧٣/١ .

(٦) الخصائص ، ابن جني ، ٣٤/٢ .

وهذا ما ذهب إليه سائر البصريين في أن المصدر أصل الاشتقاق. فقال ابن عقيل : " مذهب البصريين أن المصدر أصل والفعل والوصف مشتقان منه " (١) .

أما الفراء وهو من أعلام المدرسة الكوفية فيرى أن المصدر مشتق من الفعل ، وأن الفعل هو أصل الاشتقاق ، وهذا مذهب الكوفيين . فقال الأنباري : " ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل ، وفرع عليه " (٢) .

ولسنا هنا بصدد بحث هذه المسألة الخلافية ، ولكنني أردت الإشارة إلى أن هذه المسألة من المسائل التي أفرد لها الكثير من الأبواب في كتب النحو المتقدمة ؛ وما زالت هذه المسألة الخلافية مستفيضة في كتب الدرس اللغوي الحديث .

وعلى الرغم من أن هذه المسألة الخلافية من المسائل المثيرة في البحث اللغوي ، فلم أجد إشارة للمرزوقي من خلال شرحه لحماسة أبي تمام إلى هذه المسألة الخلافية .

وتبين لي أن المرزوقي كان متردداً في تحديد أصل الاشتقاق خلال شرحه لبعض المفردات التي رد فيها المشتقات إلى الأصل الثلاثي المجرد . فهو تارة يرد بعض المشتقات إلى الفعل وهذا ما ذهب إليه الكوفيون ، وأخرى يرد المشتقات إلى المصدر وهذا ما ذهب إليه البصريون .

فمن الأمثلة التي رد فيها المشتقات إلى الأفعال (المعدن) قال : " هو من عدن بالمكان ، إذا أقام " (٣) ، والكرى قال فيه : " مأخوذ من كريت أي النوم الخفيف " (٤) ، والحيلة قال فيه : " مأخوذ

(١) شرح الألفية ، ابن عقيل ، ق: محمد محي الدين عبد الحميد ، ٥٥٩/١ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري ، قلم له: حسن حمد ، م ٢١٧/١ ، ٢١٧ .

(٣) شرح الحماسة ، ١٧٥/٢ .

(٤) م ٩٦٥/١ ، ن .

من حال الشيء أي انقلب عن جهته " (١) . وصلوا قال فيه : " هو من صليت بكذا أي منيت

به " (٢) . التثنية و قال فيه : " هو من تثيت أي عطف وصرمت " (٣) .

ومن الأمثلة التي رد فيها المرزوقي المشتقات إلى المصادر :

المقلات : قال : " هو من القلت ، وهو الهلاك " (٤) .

النزور : قال : " هو النزور وهو القليل " (٥) .

الجأواء : قال : " من الجؤوة أي اخضرار السلاح " (٦) .

باسلة : قال : " من البسل وهو الحرام " (٧) .

يأتاب : قال : " من الأوب " (٨) .

المأتم : قال : " من الأتم الضم والجمع " (٩) .

فمن المستساغ أن يتردد المرزوقي في ترجيح أصل على أصل ، أو تحديد الأصول من

الفروع مما يتعلق بتحديد الأصل بين الفعل والمصدر ، فالبحت في ذلك كالبحت في أصل اللغة

أتوقيف هي أم اصطلاح ؟ فلا يمكننا أن نثبت ماهو الأسبق في اللغة ، الفعل وهو الحدث في

(١) شرح الحماسة ، ٧٤/١ .

(٢) م . ن ، ٤١/١ .

(٣) م . ن ، ٢٣٦/١ .

(٤) م . ن ، ١١٥٥/٣ .

(٥) م . ن ، ١١٥٥/٣ .

(٦) م . ن ، ٦٠/١ .

(٧) م . ن ، ٦٠/١ .

(٨) م . ن ، ١٦٤٤/٤٠ .

(٩) م . ن ، ٥٣٨/٢ .

زمن ما ، أم الحدث المجرد الذي هو المصدر ، لأنها تستند إلى حقائق تاريخية لا يمكننا الوقوف عليها ، وما جاء به البصريون والكوفيون لإثبات صحة ما ذهب إليه كل منهم في تحديد أصل المشتقات إنما هي معتقدات ترجح و لا تثبت .

وأميل إلى الرأي القائل بعدّ الأصول الصوامت الثلاثة أصلاً لجميع المشتقات ، مجردة من المعنى ، وهي الصوامت الثلاثة التي تمثل فاء الكلمة ، وعينها ، ولامها ، مجردة من الحركات بحيث لا يكون في هذه الأصول معنى في نفسها ، فهي لا تخلق اضطراباً في الأدلة ، بالإضافة إلى أن هذه الأصول الثلاثة متمثلة في المصادر والأفعال ، وفي ذلك يقول الثماني : " الجذر هو ، ف ، ع ، ل ، ومنه اشتق الفعل و اشتق المصدر " (١) .

وقد أشار المرزوقي إلى العديد من أبنية المصادر الثلاثية والرابعة خلال شرحه للحماسة . فمن أمثلة المصادر الثلاثية الواردة عند المرزوقي :

- | | | |
|---------|-------|--------------------------|
| - فَعْل | فَعْل | نحو: وَذِي وَثْيَا (٢) . |
| - فَعْل | فَعْل | نحو: نَاح نَوح (٣) . |
| - فَعْل | فَعْل | نحو: رَحْب رَحْباً (٤) . |

وأشار المرزوقي إلى قياسية بعض المصادر الثلاثية فقال : " لو قال بذل جازع وفارج ، جَزِع وفَرِح . كان أوضح وأكثر لأن فَعْل إذا كان غير متعد ، فالأجود والأقيس في مصدره فَعْل وفي اسم الفاعل فَعِل ، وإذا كان متعدياً فبابه فاعل ، وقد قيل مارِض في المريض ، وفي السليم سالم لأن البابين يتداخلان " (٥) .

(١) شرح التصريف ، الثماني ، ق : إبراهيم قبوعلبي ، الصيغ الثلاثة ، ناصر العلي ، ٤٢ .

(٢) شرح الحماسة ، ٣٢٥/٢ .

(٣) م . ن ، ١٠٦٥/٣ .

(٤) م . ن ، ١١١٧/٣ .

(٥) م . ن ، ٨٥٩/٢ .

و قد ورد مثل هذا الكلام عند سيبويه متناثراً حيث يقول و قالوا حزن حزنأ ، و جل و جلأ .

فيغلب أن يكون (فعل) مصدراً لكل فعل لازم على وزن (فعل) (١) .

ولم يشر سيبويه إلى قياسية المصادر الثلاثية وقد أكدنا فعلاً أنها لا تضبط بقياس . وهو يرى أن المعاني المتقاربة أو الأوضاع المتقاربة تكون ذات وزن حيث يذكر أنهم قد جاؤوا بالفعلان في أشياء تقاربت وذلك الطوفان ، والدوران و الجولان و الغليان و الغثيان ، وقالوا الجول ، الغلي فجاؤوا على الأصل . وأضاف أن المصادر لا تضبط بقياس ولا بأمر أحكم من هذا (٢) .

وفي موضع آخر يقول : " أما ما كان من الجوع و العطش فإنه أكثر ما يبنى بالأسماء على فعّلان ويكون المصدر الفعل " (٣) .

أما المبرد وهو من أعلام المدرسة البصرية يرى أن المصادر الثلاثية لا تقع بقياس فهي كالأسماء ، والأسماء لا تنقيد بموازن دقيقة ، حيث يقول : " مصادر الثلاثي تجيء على أمثلة كثيرة بزوا ند وغير زوائد ، وإن جازها مجاز الأسماء ، والأسماء لا تقع بقياس ، وذلك لاختلاف أفعالها الماضية والمضارعة فاختلقت المصادر وجرت مجرى الأسماء " (٤) .

وقد تنبه سيبويه إلى أنه لا يمكن ضبط المصادر الثلاثية بقياس ، (٥) ولكنه أراد حصر ما اتفق منها في مبان محددة بحيث لا تترك عائمة ولولم يكن بالإمكان حصرها واستيعابها . أما المرزوقي فنحنا بنحي إبن جني في قياس بعض المصادر ، فهي تنأى لديه من كثرة المسموع في باب واحد

(١) الكتاب ، ١٧/٤ .

(٢) م . ن ، ١٤/٤ .

(٣) م . ن ، ٢١/٤ .

(٤) المقتضب ، ١٢٤/٢ .

(٥) الكتاب ، ١٤/٤ .

وكان لابد من تصنيفها في مقاييس ثابتة (١)، فمل كان له مصدران فالأرجح والأجود في رأيه ما كثر فيه السماع .

فأصل السماع لديه لا ينضبط إلا بكثرة المسموع ، حيث يقول ابن جني في ترجيح السماع على القياس ، مما كان له مصدران أحدهما قياسي والآخر سماعي ، وإن شذ الشيء في الاستعمال ، وقوي في القياس ، كان استعمال ما كثر استعماله أولى ، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله (٢) .

ومن المصادر الثلاثي الواردة عند المرزوقي

فَعَلَ	فَعُول	نحو : نَزَرَ	نَزُور . (٣)
فَعَلَ	فَعَال	نحو : حَبَبَ	حَبَاب . (٤)
فَعَلَ	فَعْلَان	نحو : وَمَضَ	وَمِضَان . (٥)
فَعَلَ	فَعِيل	نحو : وَعَدَ	وَعِيد . (٦)
فَعَلَ	فَعَاله	نحو : صَبَبَ	صَبَابَة . (٧)

وهذه المصادر جميعاً واردة في الكتاب (٨) .

(١) شرح الحماسة ، ٨٥٩/٢ .

(٢) المنصف ، ابن جني ، ق : إبراهيم مصطفى وزميلة ، ٢٢/١ ، الخصائص ١٢٥/١ .

(٣) شرح الحماسة ، ١١٥٥/٣ .

(٤) م . ن . ، ٥٨/١ .

(٥) م . ن . ، ١٥١/١ .

(٦) م . ن . ، ٥٥/١ .

(٧) م . ن . ، ٥٦/١ .

(٨) الكتاب ، سيبويه ٤٠-٧/٤ .

ومن مصادر الثلاثي المزيدة الواردة عند المرزوقي :

أفعل إفعال نحو : أفند إفناد (١)

فاعل فِعال نحو : مازح مزاح (٢) ، وظالم ظلام (٣)

وذهب سيوبه (٤) والمبرد (٥) وابن جني (٦) إلى أن مصادر الثلاثي المزيد تأتي على قياس واحد لأن الفعل منها لا يختلف .

وأشار كذلك إلى بعض المصادر الرباعية ، نحو لملمة على وزن فعللة (٧) .

وأشار المرزوقي إلى قلة بعض المصادر ، نحو : السلام ، فقال : " ليس في كلام الله تعالى ما هو مصدر إلا هذا ، وقولهم إله والباقي كله صفات " (٨) .

و أظنه يقصد أنه لا يوجد في كلام الله تعالى مصدر على وزن فَعَال و فعله ثلاثي ، نحو سَلَّمَ سلاماً و كَلَّمَ كلاماً . و هي أسماء مصادر ، و قد ورد ذلك في قوله تعالى : " و قد كان فريقاً منهم يسمعون كلام الله " (٩) ، فكلام مصدر ثلاثي على وزن فَعَال .

(١) شرح الحماسة ، ٢٢٩/١ .

(٢) ن . م ، ٧٣٢/٢ .

(٣) ن . م ، ٧٥٢/٢ .

(٤) الكتاب ، ٧٨/٤ - ٨١ . س

(٥) المقتضب ، ٦٩/٢ .

(٦) الخصائص ، ٣٠٤/٢ .

(٧) شرح الحماسة ، ٥٥٥/٢ .

(٨) ن . م ، ٢٢٩/١ .

(٩) البقرة ، آية ٧٥ .

* اسم المرة

لم يظهر مصطلح مصدر المرة عند سيبويه واضحاً ؛ وإنما قال: " و كل مصدر أريد به المرة الواحدة فلا بد من دخول الهاء فيه ، نحو : جلست جلسة واحدة ، ركبت ركبة " (١) و هو كذلك عند الفراء حيث يقول : " و فعلتك فعلتك التي فعلت قتله النفس ، فالفعل منصوبة الفاء ، لأنها مرة واحدة " (٢) فلم يظهر المصطلح لدهيما بتسميته المعروفة و قد ظهر كاملاً عند المبرد (٣) .
و قد أطلق عليه المرزوقي الفعل الواحدة ، دون ذكر كلمة مصدر المرة ، كما هو عند المبرد .

واسم المرة هو " كل مصدر تريد به المرة الواحدة ، ولا بد من دخول الهاء فيه نحو : جلست جلسة واحدة ، وركبت ركبة " . أي انه يدل على أن الحدث وقع مرة واحدة (٤) .
ويشتق اسم المرة على وزن "فَعْلَة" من مصدر الفعل الثلاثي المجرد ، أما المصادر التي تأتي على "فَعْلَة" أصلاً ، فيوصف اسم المرة بكلمة واحدة ، للتفريق بينه وبين مصدره (٥) .
ويشتق اسم المرة من الفعل فوق الثلاثي على وزن المصدر العادي بزيادة تاء ، نحو : أعطى إعطاءً ، وإذا كان المصدر العادي مختوماً بتاء ، فإن اسم المرة يوصف بكلمة واحدة ، نحو : استقام استقامة واحدة (٦) .

(١) الكتاب ٤٥/٤ .

(٢) المقنضب ، ٣٧٢/٣ .

(٣) معاني القرآن ، ٢٧٨/٢ .

(٤) شذا العرف في فن الصرف ، أحمد الحملوي ، ٧٦ .

(٥) انظر الكتاب ، ٤٥/٤ .

(٦) م . ن . ، ٤٥/٤ .

وأشار المرزوقي إلى مثال واحد من أمثلة مصدر المرة ، ولم يشر إلى سواء ، وذكر وزنه دون الإشارة إلى المصطلح بحده . حيث يقول: " الغية : الفعلة الواحدة من الغسي (١)، وكأنه أراد التعريف بهذا المصطلح تحت مسمى (الفعلة الواحدة) .
وكانه أراد أن يشير إليه بمسمى آخر ، أو أنه أراد وصف المصطلح دون أن يسذكر مسماه ، أو قد يكون سبب ذلك أن اسم المرة لم يرد في شرح الحماسة إلا مرة واحدة .

(١) شرح الحماسة ، ٢ / ٥٦٩ .

١. اسم الفاعل

اختلف البصريون والكوفيون في الاصطلاح على اسم الفاعل ، من حيث اللفظ ، وهو عند البصريين نحو سيبويه (١) ، والمبرد (٢) ، وابن جني (٣) ، سُمي (باسم الفاعل) ، وثبت هذا المصطلح على ما اصطلاح عليه البصريون حتى يومنا هذا . وهو عند الكوفيين (فعل) إذا كان عاملاً ، وكانوا يطلقون عليه الفعل الدائم أو الفاعل (٤) دون ذكر كلمة اسم قبله .

وظهرت التسمية واضحة عند المرزوقي في جميع أمثلة صيغ اسم الفاعل كما هو عند البصريين (٥) .

قال سيبويه : " هذا باب من اسم الفاعل جرى مجرى الفعل المضارع " (٦) .

وعرفه ابن هشام بقوله : " الوصف الدال على الفاعل الجاري على حركات المضارع ، وسكناته كضارب ومكرم ، ولا يخلو إما أن يكون ب(ال) ، أو مجرداً منها " (٧) .

وفي موضع آخر قال في تعريفه : " ما اشتق من الفعل لمن قام به بمعنى الحدث (٨) .

-
- (١) الكتاب ، ١٦٤/١ .
 - (٢) المقتضب ، ١١٣/٢ .
 - (٣) الخصائص ، ١ / ٣٤٦ .
 - (٤) الواضح ، الزبيدي ، ق : أمين السيد ، ١٥٦ ، دقائق التصريف ، لقاسم بن المؤدب ، ق : أحمد القيسي و آخرين ، ٦٨ .
 - (٥) شرح الحماسة ، ١١٤/١ ، ١٤٧٤/٣ ، ٥٦٩/٢ .
 - (٦) الكتاب ، ١٦٤/١ .
 - (٧) قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام ، ٢٧١ .
 - (٨) شرح شذور الذهب ، ابن هشام ، ق : محمد محي عبد الحميد ، ٣٨٥ .

وكان مفهومه واضحاً عند المبرد ، فقال : " هو ما اشتق من فعل للدلالة على الحدث والذات" (١) .

و يصاغ اسم الفاعل من الثلاثي على وزن فاعل من كل فعل ثلاثي مفتوح العين من بناء (فَعَل) أو مكسور العين من بناء (فَعِل) ، على وزن فَعِيل ، من كل فعل ثلاثي مضموم العين من بناء (فُعِل) ، نحو رَحِمَ ، (اسم الفاعل) منها رحيم ، وعَلِمَ عليم .

و يصاغ اسم الفاعل من فوق الثلاثي ، بإضافة ميم زائدة مضمومة ، بدل حرف المضارعة في أوله ، وكسر الحرف قبل الأخير ، نحو : أفعِل ، فاسم الفاعل منه (مُفَعِّل) (٢) .

ومن الصيغ القياسية التي عرض لها المرزوقي خلال شرحه للحماسة أقواله التالية الذكر (٣) :

قال المرزوقي : " فاضلة ، وهو اسم الفاعل " ، في جمع فواضل ، وهذه الصيغة من الصيغ القياسية لاسم الفاعل من الثلاثي .

وقال المرزوقي : " الخطوب المطوَّحات ، في الجمع بالالف والتاء لأن اسم الفاعل من طوَّح مطوَّح " (٤) . فأشار إلى أن هذه الصيغة (مُطَوَّح) من صيغ اسم الفاعل من فوق الثلاثي .

(١) المقتضب، ١١٣/٢ .

(٢) شرح الكافية ، الاسترلابي، ١٩٨/٢ .

(٣) شرح الحماسة، ٨٥٧/٢ .

(٤) م . ن . ، ١٥٥٩/٤ .

وأشار المرزوقي إلى ما جاء من الصيغ فوق الثلاثية وقصد بها اسم الفاعل على وزن فاعل ، أنها أخرجت على حذف الزوائد فيها ، حيث يقول تعالى " وأرسلنا الرياح لواقح " (١) . " أصله أن يجيء على ملاقح أو ملقحات ، لكونها ملقحة للأشجار ، والفعل منه ألقح ، فأخرجه على حذف الزوائد ، فصار لقح ولوا قح ، وكذلك الطوائح قياسه أن يكون إذا عدل عن الجمع بالتاء : مطاوح " (٢) .

وأشار المرزوقي إلى الصيغ الشاذة ، التي جاءت على وزن (فاعل) من فوق الثلاثي في بناء (أفعل) ، وبين أنها جاءت في كلمات معدودة ، وذكر أنه وضع ذلك في كتابه المسمى (الأزمنة) (٣) ، ومن هذه الصيغ التي أشار إليها :

أبقل فهو باقل حيث يقول : " أبقل المكان فهو باقل ، ومبقل فهو فاعل ، شاذ ليس بكثير " (٤)
أورس فهو وارس حيث يقول : " ثوب ورس ووارس ، وأورس الرقت إذا اصفر ، وهو أحد الحروف التي جاءت على أفعل فهو فاعل ، ولا يقال مورس " (٥).

(١) سورة الحجر ، آية ، ٢٢ .

(٢) شرح الحماسة ، ١٥٥٩/٤ .

(٣) م . ن ، ٥٩٩ / ٢ .

(٤) الشاهد قول جابر _ كذا ورد لسمه دون نسبة في الحماسة :

و آخر عهد لها موققٌ عذيرٌ و جزع لها ميقلٌ

شرح الحماسة ، ١٤٧٤/٣ .

(٥) الشاهد قول الشاعر حسيل بن سجيح :

جعلت لجان الجون للقوم غاية من الطعن حتى امن اخمر وارس

شرح الحماسة ، ٥٦٨ / ٢ .

أَيْفَعُ فهو يَافِعُ وَقَالَ فِيهِ " الْيَافِعُ : الشَّابُّ الْمُنْتَاهِي الشَّبَابَ ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ أَيْفَعُ وَتَيْفَعُ ، وَبَابُ يَفْعُ مَقْصُورٌ عَلَى الِارْتِفَاعِ وَالْإِشْرَافِ فِي الْجِبَلِ وَالْأَرْضِ وَغَيْرِهِمَا ، وَيُقَالُ : غَلَامٌ يَفَاعُ وَيَفْعَةُ وَيَافِعُ وَلَا يُقَالُ : مُوَفِعٌ " (١).

وَقَدْ بَيَّنَّ أَحْمَدُ الْمِيدَانِيُّ ، أَنَّ مَا جَاءَ عَلَى (أَفْعَلٍ) فَهُوَ (فَاعِلٌ) مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ يُعَدُّ مِنَ النَّوَادِرِ حَيْثُ يَقُولُ : " أَفْعَلٌ فَهُوَ فَاعِلٌ نَحْوُ أَعْشَبَ الْمَكَانِ فَهُوَ عَاشِبٌ ، وَأَدْرَسَ فَهُوَ دَارِسٌ ، وَأَيْفَعُ فَهُوَ يَافِعٌ ، وَلَا يُقَالُ مَعْشَبٌ ، وَلَا مَدْرَسٌ ، وَلَا مَوْفَعٌ ، وَهَؤُلَاءِ نَوَادِرُ (٢).

وَأَشَارَ كَذَلِكَ إِلَى أَنَّ بِنَاءَ (فَعِيلٍ) مِنْ أَبْنِيَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَضْمُومِ الْعَيْنِ، حَيْثُ يَقُولُ : " مَنْعُ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ مَنْعِ مَنْاعَةٍ " (٣) ، وَقَالَ : " سَجِيسٌ اللَّيَالِي ، يَرَادُ بِهِ امْتِدَادُهُ ، وَسِلَاسَتُهُ فِي الْإِتِّصَالِ ، وَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ سَجَسَ " (٤) .

وَذَكَرَ بِنَاءَ (فَعِلٍ) ، مِنْ أَبْنِيَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الثَّلَاثِي ، حَيْثُ يَقُولُ : " حَقَّدَ هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ مَنْ حَقَّدَ ، وَهُوَ لُغَةٌ فِي حَقَّدَ ، يُقَالُ حَقَّقَ يَحَقِّدُ فَهُوَ حَقُودٌ ، وَحَقَّدَ يَحَقِّدُ فَهُوَ حَقَّدَ (٥) .

(١) الشَّاهِدُ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَالِكٍ :

وَأَكْثَرُ مَنْ يَافِعًا يَنْتَفِي الْعَلَى

يُضَارِبُ قِرْنًا دَارِعًا وَهُوَ حَاسِرٌ

شرح الحماسة ، ٢ / ٥٩٩ .

(٢) صِيغُ أَوْزَانِ الْعَرَبِيَّةِ " أَفْعَلٌ " ، عَبْدِ الْبَاسِطِ مُحَمَّدٍ الْمَرْصُفِيِّ ، ١٠٨ .

(٣) شرح الحماسة ، ١١٤/١ .

(٤) م . ن . ، ٤٩/١ .

(٥) م . ن . ، ١١٦١/٣ .

وقد لخص الجرجاني أوزان اسم الفاعل من الفعل الثلاثي وهي (١):

- ١- فَعْل مفتوح العين ، يجيء اسم الفاعل منه على فاعل نحو : قَتَلَ قَاتِل .
 - ٢- فَعْل مضموم العين الأكثر في اسم الفاعل منه (فَعِيل) نحو: كَرُمَ كَرِيم ، نَبَلَ نَبِيل ، وقد يجيء غير ذلك ، نحو : حَسُنَ حَسَن ، وكثيراً ما يجتمع فيه (فَعَال) مع (فَعِيل) كقولهم : شَجُعَ شجاع وشجيع ، وقد يجيء على (فَعَال) نحو : جَبُنَ فهو جبان ، وحصلت المرأة فهي (حصان) ، وقد جاء على (أفعل) نحو: خُرِفَ فهو أخسرف ، وسهب فهو أسهب .
- أما فَعِل المكسور العين ، فإن كان غير متعد فأكثر ما يجيء منه الاسم على فَعِل نحو فَرِحَ ، مَرِح . و قد يخلق ذلك اضطراباً في الأوزان و هذه ليست أسماء فاعلين ، و إنما بمعنى أسماء الفاعلين ، و هذا ما ذهب إليه المرزوقي .
- و قد رجَّح بعض المحدثين أن هذه الصفات (عاشب و وارس و يَفَع) قد اشتقت في الأصل من أفعال ثلاثية هي (عَشِب و ورس و يَفَع) ، ثم ندر استعمال هذه الأفعال أو أهمل .
- و بقيت هي فاستغني بها لخفتها عن (معشب و مورش و موقع) ، التي اشتقت في الأصل من (أعشب و أورس و أيفع) ، و التي غدا استعمالها من النواذر . أو لعل ذلك هو من باب تداخل اللغات (٢) .

(١) العمد في التصريف ، الجرجاني ، ق : بدر اوي زهران ، ١٢١ .

(٢) الاشتقاق : فولاد حنا ترزي ، ٢٠٢ .

* مبالغة اسم الفاعل

يراد به ما يراد من اسم الفاعل ، في اتصاف الذات بالحدث ، إلا أنه أكثر مبالغة ، ويدل على تكثير الفعل ، فيقال : رجل قتال إذا كان يكثر القتال (١).

ومن صيغ المبالغة التي أشار إليها المرزوقي :

صيغة فعّال حيث يقول : " التراك بناء المبالغة ، وهو الكثير الترك للشيء ، وليس باسم الفاعل من ترك " (٢) .

وقال : " الصبّار لا يجوز أن يكون اسم الفاعل من صبّر صَبَّار لأنه اسم الفاعل من صبّر مصبّر ، وفَعّال بناء المبالغة " (٣) . وقال : " بَسَمَ بناء المبالغة ولم يُبْنَ على بَسَمَ ، لأن البناء على بَسَمَ باسم ، ويقال بَسَمَ إذا ابتسم وتبسم " (٤) .

وقد ربط المرزوقي صيغة المبالغة باسم الفاعل في جميع الأمثلة السابقة التي أشار إليها ؛ للدلالة على أن صيغة المبالغة تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل في اتصاف الذات بالحدث . غير أنها أكثر مبالغة ، وتختلف في أبنيتها عن أبنية اسم الفاعلين .

فجعل المرزوقي صيغ المبالغة التي لا تشترك أبنيتها مع أبنية اسم الفاعل كصيغة (فعول) أكثر درجة في المبالغة من الصيغ التي تشترك في أبنيتها مع أبنية اسم الفاعل ، وجعل الصفة المطلقة في صاحبها أكثر مبالغة من غيرها ، أي أنها كلما كانت أكثر ملازمة لصاحبها كانت أشد

(١) المقتضب ، ١١٣/٢ .

(٢) الشاهد قول شبيب بن البرصاء :

و إني لَتَرَكْتُ الضَّعِيفَةَ قَدْ بَدَا
تَرَاهَا مِنَ الْمَوَالِي لَمَّا اسْتَشِيرَهَا

شرح الحماسة ، ١١٢٤ / ٣ .

(٣) الشاهد قول الزباد الأعجم :

أَخْ لَكَ لَا تَرَاهُ الدَّهْرَ إِلَّا
عَلَى الْعِلَاقِ بِسَامٍ جَوَادًا

شرح الحماسة ، ١٧٩٧ / ٤ .

(٤) شرح الحماسة ، ١١٦٣/٣ .

مبالغة من غيرها.

ومن أبنية صيغ المبالغة التي أشار إليها بناء (فعل) و(فعليل) ، حيث يقول : " الخصوم بناء المبالغة ، وهو أبلغ من خصيم ، لأنه أشد تباعداً من أبنية أسماء الفاعلين " (١) .
وفي موضع آخر يقول " فقير ، فعيل بناء المبالغة ، ولا سيما إذا أطلق إطلاقاً " (٢).

-
- (١) الشاهد قول عمارة بن عقيل :
وَأَمَّا إِذَا أَنْسَتْ أَمْنًا وَرِخْوَةً
فَإِنَّكَ لِلْقُرْبَى الْأَخْصُونُ
شرح الحماسة ، ٣ / ١٤٣٤ .
- (٢) الشاهد قول عبدالله بن الدميثة :
لَنْ كَانَ يُهْنَى بَرْدٌ أَتَيْلَهَا الْعَلَى
لَأَقْفَرُ مِنِّْي ابْنِي الْفَقِيرُ
شرح الحماسة ، ٣ / ١٣٠٥ .

* الصفة المشبهة

ظهر اصطلاح الصفة المشبهة عند سيبويه (١)، ومن جاء بعده (٢) بشكل واضح ، وقد ثبت المصطلح عند علماء الصرف على ما اصطلاح عليه سيبويه ، وقد أشار المرزوقي (٣) إلى الصفات المشبهة ، بالصفة دون ذكر كلمة مشبهة بعدها .

وعرفها ابن السراج بقوله : " أسماء ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين ، وتُذكر وتؤنث ويدخلها الألف واللام ، وتجمع بالواو والنون كاسم الفاعل وأفعال التفضيل كما يجمع الضمير في الفعل " (٤) .

وقال ابن يعيش في تعريفها : " ضرب من الصفات تجري على الموصوفين في إعرابها جري أسماء الفاعلين ، وليست مثلها في جريانها على أفعالها في الحركات ، والسكنات ، وعدد الحروف وإنما لها شبه بها ، وذلك من قبل أنها تذكر وتؤنث وتدخلها الألف واللام ، وتتلى وتجمع بالواو والنون " (٥) .

وقال ابن الحاجب في التعريف بها : " ما اشتق من فعل لازم لمن دل على معنى الثبوت (٦) .

(١) الكتاب ، ١٩٤/١ .

(٢) المقضب ، ١٥٨/٤ .

(٣) شرح الحماسة ، ٨٤٨/٢ ، ٤٩/١ ، ٢١ ، ٢٥٦ ، ٢٦٤ ، ٢٥٤ ، ٢٠٠ .

(٤) الأصول ، ١٣٠/١ .

(٥) شرح المفصل ، ٨١/٦ .

(٦) الكافية ، ٢٠٥/٢ .

وتأتي الصفة المشبهة على أوزان كثيرة ، ليست بقياسية كاسم الفاعل ، واسم

المفعول ، ومنها ما هو قياسي ، ويبلغ عددها خمس عشرة صيغة ودونك بيانها (١):

أ- الأوزان القياسية المختصة ببناء فَعَل :

١- فَعَل كَحَسَنَ وَيَطْلُ .

٢- فَعَل كَجُنُبَ وهو قليل .

٣- فَعَال كَشَجَاع .

٤- فَعَال ككمال بالفتح والتخفيف .

ب- الأوزان القياسية المختصة ببناء فَعِل :

١- أَفْعَل الذي مؤنثه فَعْلَاء كَأَحْمَرِ حَمْرَاء .

٢- فَعْلَان الذي مؤنثه فَعْلَى كعُطْشَان وعُطْشَى .

ج- الأوزان المشتركة بين البابين :

١- فَعَل كَسَبَطَ وَضَخَّمَ .

٢- فَعِل كَصَفِرَ وَمِلَحَ .

٣- فَعَل كَحَرَ ، وَصَلَبَ .

٤- فَعِل كَفَرَّحَ وَنَجَسَ .

٥- وَفَاعِل كطَاهَرَ وصَاحِبَ .

٦- فَعِيل كَبَخِيلَ وَكَرِيمَ .

٧- فَيَعِل سَيَّءَ وَطَيَّبَ .

٨- فَعُول كَوَقُورَ وَرَوْوَفَ .

(١) همع الهولمع ، ٦ / ٥٨ - ٦٠ .

ومن الصيغ التي أشار إليها المرزوقي من أبنية الصفة المشبهة التالي ذكرها :

١- فِعل .

وجاء عند المرزوقي عند إشارته لكلمة فيصل حيث يقول فيه : " فيُصل الذي يفصل الأمور ، والياء دخلته لتلحقه ببناء جعفر ، كما أن الضيغم فيُعمل من الضَّغْم ، والبناء ان بحصول الياء فيهما صارا صفتين " (١) .

٢- فعيل .

وأشار إليه المرزوقي عند توضيحه للصفات الجارية مجرى الأسماء ، ومنها الشقيقة : رمله تُشَقُّ من معازم الرُّمل ، حيث يقول : " هي في الأصل صفة ، وجعلت اسماً وألحق به الهاء " (٢) ، ومن ذلك قوله في بتيس : " الرجل الشجاع ذو البأس ويكون صفة " (٣) .

٣- فعلاء وأفعل .

نحو بطحاء وأبطح وقال : " هما صفتان " (٤) ، ومن ذلك قوله في أحمر حُمُر ، وأشقر شُقُر ، وأحمس حُمس ، وهي من الصفات التي جرت مجرى الاسماء وعكسها أحمس حُمس إذ هي من الأسماء التي أخرجت إلى باب الصفات (٥) .

ومن الملاحظ في هذه الأمثلة أن المرزوقي لم يُظهر الصفة المشبهة بشكل واضح وصريح حتى في الأمثلة التي جاءت على أبنية الصفة المشبهة ، ولم يقصد من ذكر الصفات بيانها والإشارة إليها بحد ذاتها ، وإنما أراد بيان الصفات التي تجري مجرى الأسماء ، أو الأسماء التي جرت مجرى الصفات .

(١) شرح الحملة ، ٢٥٦/١ .

(٢) م . ن ، ٥٦٦/٢ .

(٣) م . ن ، ٢٥٤/١ .

(٤) م . ن ، ٤٩/١ .

(٥) م . ن ، ٢١/١ .

* اسم المفعول

أطلق سيبويه (١) على اسم المفعول اصطلاح (المفعول) دون ذكر كلمة اسم قبله ، وهو كذلك عند المبرد (٢) ، أما المصطلح عند الفارسي و ابن جني (٣) فقد ظهر كاملاً ، أما الفراء (٤) فكان يطلق عليه المفعول به قاصداً الدلالة على معناه ، أي الذي فُعِلَ به الفعل أي أوقع الفعل عليه نحو قولك : فعلت الضرب أي أوقعته .

ولم يظهر مصطلح اسم المفعول كاملاً عند المرزوقي (٥) ، وإنما اصطلاح عليه بالمفعول دون ذكر كلمة اسم قبله ، وهي نفس التسمية عند سيبويه والمبرد ، وقد ظهر كاملاً عند الفارسي وابن جني (٦) .

وقد عرفه ابن الحاجب بقوله : " ما اشتق من فعل لمن وقع عليه " (٧) . وحدد الحملاوي اشتقاق اسم المفعول من مصدر المبني للمجهول (٨) .

(١) الكتاب ، ٩٥/٤ .

(٢) المقتضب ، ٧٩-٧٤/١ .

(٣) الخصائص ، ٢١٩/٢ .

(٤) معاني القرآن ، ٥٣/٢ .

(٥) شرح الحماسة ، ١١٦٤/٣ ، ١٤١٠ ، ١٤٣٤ ، ٨٥٤/٢ ، ٥٩٧/٢ .

(٦) الخصائص ، ٢٢١-٢١٧/٢ .

(٧) الكافية ، ٢٠٣/٢ .

(٨) شذا العرف ، ٧٥ .

ويشتق اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد على وزن مفعول كمنصور وموعود ؛ ومن غير الثلاثي يصاغ من مضارعه المبني للمجهول ، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة ، وفتح ما قبل الآخر نحو : مُكْرَم ، ومُعَظَم (١) ، ويشتق اسم المفعول من الفعل المتعدي ، أما إذا اشتق من اللازم قيد بحرف الجر نحو : مستعان به ومنطلق به (٢) ، وقد أشار المرزوقي إلى ثلاث صيغ من أبنية اسم المفعول من الثلاثي ولم يذكر سواها :

- ١- مفعول من الفعل الثلاثي ، وأشار إلى هذه الصيغة ، عند ذكره للمصادر الجائية على زنة المفعول حيث يقول : " اعرض ميسوري ، وضعه بلفظ المصدر ، يريد اليسر ومثله ما له مفعول ، وضده حُمِلَ عليه وهو العُسر ، فقل معسور " (٣) .
- ٢- فعيل ، وأشار المرزوقي إلى الكثير من الأمثلة الآتية على صيغة فعيل بمعنى مفعول نحو ضريح ، قريع ، رحيم ، حسني ، يقول في الضريح : " القبر بلا لحد ، وهو فعيل بمعنى مفعول ، لأنه يقال ضَرَحُوا له ضريحاً ، وقال الذريدي : سمي ضريحاً لأنه انضرح عن جالي القبر أي اندفع فصار وسطه " (٤) .
- وقال في رحيم : " هو فعيل في معنى مفعول ، أي أنك معطوف عليك مرحوم " (٥)

(١) المقتضب ، ١ / ١٠٠ ، الكافية ، ٢٠٣-٢٠٥ ، شذا العرف ، ٧٥ .

(٢) الكافية ، ٢ / ٢٠٤ .

(٣) شرح الحماسة ، ٣ / ١١٦٤ .

(٤) الشاهد قول مطيع :

أُمِّي الضريح الذي لَسَمِي ثم لَسْتَهْلِي على الضريح

شرح الحماسة ، ٢ / ٨٥٤ .

(٥) الشاهد غمارة بن عقيل :

فَأَمَّا إِذَا ضَعَّتْ بِكَ الْحَرْبُ ضَعَةً فَإِنَّكَ مَعْطُوفٌ عَلَيْكَ رَحِيمٌ

شرح الحماسة ، ٣ / ١٤٣٤ .

- وقال في قريع الدهر : " ويحتمل وجهين : يجوز أن يكون في معنى مختار الدهر ، ويكون من قرعت الشيء أي اخترته وخصصته بقرعتي ، ويجوز أن يكون المراد بقريع الدهر بمعنى من قرعه الدهر بنو ابنه حتى جرب وتبصر ويكون قريع في الوجهين فعلاً بمعنى مفعول " (١) .

- وقال في الحني : " القسي " ، سميت بذلك لانحنائها فهو فعيل بمعنى مفعول " (٢) .
ومن الملاحظ في الصيغ السابقة التي فسرنا المرزوقي ، وردّها إلى معانيها أنه حملها معنيين لا أكثر ، وهي صفات ثابتة لا تفاوت فيها ، كرحيم بمعنى مرحوم ، أو قريع بمعنى صريع ، أو هي دالة على المبالغة كما في الحني بمعنى المبالغة في الانحناء ، أو قريع بمعنى من كثرت نوائبه حتى جرب وتبصر .

وهذا ما أشار إليه محمد حلواني حيث يذكر أن صيغة : " وفعل ككثيرة جداً في اسم المفعول ، وتدل فيه على أحد معنيين : فإما أن تكون بمعنى مفعول ، وإما أن تضيف إليه معنى المبالغة (٣) .

٣- صيغة فَعُول حيث يقول : " القَوود " فعول في معنى مفعول ، فهو كالقَتوب ، والركوب " (٤) ، ولم يذكر المرزوقي سواها .

وهي صيغة من صيغ مبالغة اسم المفعول ، وهي قليلة الاستعمال بهذا المعنى إذا قيس إلى صيغة فعيل ، أو إلى نظيرتها في اسم الفاعل (٥) .

(١) الشاهد القول تأبط شراً :

فَذَلِكَ قَرِيعُ الدَّهْرِ مَا حَاشَ حَوْلُ إِذَا سُدَّ مِنْهُ مَنَاجِرُ جَاشِ مَنَاجِرُ

شرح الحماسة ، ١ / ٧٦ .

(٢) شرح الحماسة ، ٢ / ٥٩٧ .

(٣) المغني الجديد في علم الصرف ، ٢٦٣ .

(٤) شرح الحماسة ، ٣ / ١٤١٠ .

(٥) المغني الجديد في علم الصرف ، ٢٦٤ .

و قد ينوب عن اسم المفعول في الدلالة على معناه أوزان أهمها (١)

(١) فعول : نحول ناقة سلوب ، إذا سلبت ولدها ، كما يقال رسول بمعنى مُرسل .

(٢) فعيل : و مجبئه بمعنى مفعول كثير في لسان العرب ، و على كثرتة لم يقس

عليه بإجماع ، و من أمثله طريد ، جريح ، كحيل ، ذبيح .

(٣) فعَل : كذبح ، طحن ، رَغِي ، طَرَح .

(٤) فعَل : كَقَنَّص ، نَقَض ، سَلَب ، حَلَب .

(٥) فُعَلَة : كأكلة ، مُضغَة ، ضُحْكَة .

وقد عرض المرزوقي لأبنية اسم المفعول القليلة ، ولم يتناول في شرحه الأبنية القياسية المطردة في صياغة اسم المفعول من الثلاثي المجرد ، أو ما كان فوق الثلاثي ، بغية بيان ما يتوهم فيه معنى غير معناه .

وقد فصل المرزوقي أبنية اسم المفعول القياسية من الفعل الثلاثي ، وما فوق الثلاثي في أماليه ، وظهر مصطلح اسم المفعول كاملاً لديه على خلاف ما ظهر عليه في شرحه للحماسة (٢). وأظن أن المرزوقي قد ألف شرح الحماسة ، قبل أن يؤلف كتابه المعروف بأمالي المرزوقي ، وأكثر ما كان يعتمد عليه في شرحه للحماسة آراء سيبويه ومصطلحاته ، و يظهر تطور المصطلح لديه في كتاب الأمالي ، مما يؤكد أن شرح الحماسة كان أسبق في تأليفه من الأمالي وأن المرزوقي كان متأثراً في شروحه للحماسة بآراء سيبويه الصرفية .

(١) الاشتقاق ، ٢٠٧ - ٢٠٨ ، المغني الجديد في علم الصرف ، ٣٦٥ - ٣٦٦ .

(٢) أمالي المرزوقي ، ق : يحيى وهيب الجبوري ، ٥٩-٦١ ، ٤٩٠ .

* اسما الزمان والمكان.

ولم يظهر مصطلح اسم الزمان عند المرزوقي ، كما هو عند سيبويه (١) أو المبرد (٢) ، بل كان يطلق عليه (الوقت) ، فانفرد في هذه التسمية عن غيره من أعلام المدرسة البصرية الذين أخذ عنهم ، حيث يقول : " المسرى يصلح في اللغة أن يكون مصدراً ، ومكاناً ، ووقتاً " وفي موضع آخر يقول : " الملهى ، كما يجوز أن يراد به الحدث ، وهو اللهو ، يجوز أن يراد به موضع الحدث ووقته " (٣) ، وقد ظهرت التسمية واضحة عند المبرد ومن جاء بعده في حين أن سيبويه كان يطلق عليه (الحين) (٤) .

أما مصطلح (اسم المكان) ، فقد اتفق بعضهم على تسميته (بالمكان) دون ذكر كلمة اسم قبله ، كما هو عند الفراء (٥) ، وثعلب (٦) . وقد ظهرت التسمية واضحة عند المبرد (٧) ومن جاء بعده (٨) ، وانفقوا على تسميته (باسم المكان) ، أما المرزوقي فلم يفرد كلمة واحدة للدلالة على (اسم المكان) ، فأطلق عليه (المكان) دون ذكر كلمة اسم قبله كما هو عند سيبويه (٩) ، وأطلق عليه (الموضع) ، وفي موضع ظهر المصطلح واضحاً لديه بتسميته الحالية .

(١) الكتاب ، ٣٥/١ ، ٢٣٤ ، ٨٨/٤ .

(٢) المقتضب ، ١٠٧/١ .

(٣) شرح الحماسة ، ٥٣/١ .

(٤) الكتاب ، ٣٥/١ ، ٢٣٤ ، ٨٨/٤ .

(٥) معاني القرآن ، ١٩١/٢ .

(٦) مجالس ثعلب ، ١٢٦ .

(٧) المقتضب ، ١٠٧/١ .

(٨) الخصائص ، ٣٦٦/١ .

(٩) الكتاب ، ٢٣٤/١ .

وهما : "كل ما اشتق من فعل اسما لما فُعل فيه الفعل من زمان ، أو مكان ولا يخلو من أن يبنى من ثلاثي أو غيره" (١).

وقيل : " هما اسمان مصوغان بطريقة واحدة للدلالة على زمان وقوع الحدث ، مثل : قابلته مغرب الشمس ، أو للدلالة على مكان وقوعه مثل اتجه مغرب الشمس " . فالصيغة الصرفية لا تدل على الزمان والمكان بل تحتل أحدهما ، ويحدد معناها السياق (٢).

ويشتق اسما الزمان والمكان من الفعل المضارع ، وقد يصاغ اسم المكان من أسماء جامدة .
ويصاغان من الثلاثي من الفعل المضارع ، على وزن (مفعَل) ، إذا كان المضارع مفتوح العين أو مضمومها ، أو كان معتل اللام .
ويأتي على وزن مفعَل بكسر العين إذا كان مكسور العين في المضارع ، وما كان فاؤه واواً أي (مثال) .

ويصاغ من فوق الثلاثي على وزن اسم المفعول ، وذلك بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ، ١ / ٦٦٤ .

(٢) علم لتصريف العربي ، صالح الفاخوري ، ١ / ٢٣٤ .

- ومن الصيغ القياسية التي أشار إليها المرزوقي كلمة (المسرى) حيث يقول : " المسرى يصلح أن يكون مصدرا ، ومكانا ووقتا ، والبيت لا يمتنع من وجوهه " (١) ، و كلمة (ملهى) حيث يقول : " الملهى ، كما يجوز أن يراد به الحدث ، وهو اللهو ، يجوز أن يراد به موضع الحدث أو وقته " (٢) ، و (الدواك) و هي من الصيغ الثلاثية المهملة حيث يقول : " الدواك علم لموضع من دنك ، و في ما أظنه مهمل " (٣) ، و (هضم) ، (حنيم) ، و هي من الصيغ الجامدة ، حيث يقول : " هَضِمَ ، فَعِيلٌ مِنَ الْهَضَمِ مَثَلُ جَنِيمٍ ، و هو اسم لمكان ضيق " (٤) .

(١) شرح الكفاية ، الرضي الاسترلابي ، ق : محمد محي الدين وآخرين ، ١/ ١٨١ .

(٢) شرح الحماسة ، ١/ ٥٣ .

(٣) م . ن ، ٣/ ١٣٠٤ .

(٤) م . ن ، ٢/ ٧٩٩ .

(٥) م . ن ، ٢/ ٧٠٧ .

* اسم الآله

أطلق سيبويه على الآله " ما عُولج به " (١) ، وهو عند الفراء (الآله) (٢) دون ذكر كلمة اسم قبلها ، وهو كذلك عند المرزوقي غير أن تسميته كانت كاملة لديه ، فظهرت كلمة اسم قبل آله عند ذكره لبعض صيغ أسماء الآله، فقال : " العاثر مصيدة البهائم ، ويجعل اسما للمتالف ، وهو فاعول من العيثار " (٣).

وأكثر عباراته دون ذكر كلمة (اسم) قبل كلمة آله، ومثل ذلك قوله : " المقصاب بناء بناء ما يكون للحرفة والمزاولة " (٤) .

وقوله : " مَحْشٌ حربٌ " كأنه جعل آله في حش نار الحرب لأن المِفْعَل والمِفْعَال للآلات " (٥).

وعرفه سيبويه بقوله : " كل شيء يعالج به مكسور الأول كانت فيه هاء التانيث أو لم تكن ، وذلك كقولك : مَحْلَب ، مِنْجَلٌ مَكْسَحَةٌ ، مِسْلَةٌ " (٦) .

وفي الإيضاح هو : " اسم اشتق من فَعَل لما يستعان به في ذلك الفعل وصيغته المطردة مِفْعَل ومِفْعَال ، كَمِفْتَح ومِفْتَاح ، وما ألحق به أمثالها مسموع مثله في الزمان والمكان ، وأما ما جاء مضموم الميم والعين فليس بالجاري قياساً وإنما هي ألفاظ وضعت أسماء من غير اعتبار جريها على الفعل المضارع " (٧) .

(١) الكتاب ، ٤ / ٩٤ .

(٢) معاني القرآن ١٥١/٢ - ١٥٢ .

(٣) شرح الحماسة ، ١٣٢٦/٣ .

(٤) م . ن ، ١٠٩٧/٣ .

(٥) م . ن ، ٦٧٢/٢ .

(٦) الكتاب ، ٤ / ٩٤ .

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الماجيب ، ق : موسى بناي العليلي ، ٦٦٨/١ .

وقد قسمت أسماء الآلة من حيث صياغتها إلى قسمين هما (١):

- اسم الآلة القياسي :

فهو اسم مشتق يدل على الحدث والآلة ، وأوزانه هي : مِفْعَال ، فِعَال ، مِفْعَلَة ، فَعَالَة ، فاعلة ، فاعول ، بعضٌ منها منقول عن اسم الفاعل بمعنى الآلة نحو جامعة ، و بعضها من صيغ المبالغة نحو فَعَالَة ، و فاعول .

وأشار المرزوقي إلى ثلاثة أبنية قياسية وهي :

بناء مفعال نحو: مِقْصَاب (٢).

بناء مفعّل نحو: مِحْش (٣) .

بناء فاعول نحو: عَاشُور (٤) .

وبناء مفعّال ومفعّل هي الأبنية التي اقتصر عليها سيبويه (٥) .

- اسم الآلة غير القياسي :

وهو ما يدلُّ على أداة حسية تستعمل في عمل ما ، ولا يدل معناه على حدث ، أي

أنها لم تشتق من الفعل وليس لها أوزان خاصة نحو : دلو ، قيد ، فأس ، كأس .

(١) المغني الجديد في علم الصرف ، محمد حلواني ، ٣٠٩-٣١٣ .

(٢) شرح الحماسة ، ١٠٩٧/٣ .

(٣) م . ن ، ٦٧٢/٢ .

(٤) م . ن ، ١٣٢٦/٣ .

(٥) الكتاب ، ١٦٤/١ .

* الاسم الممدود

عُرف (الاسم الممدود) عند سيبويه (١) (بالممدود) دون ذكر كلمة اسم قبله ، وأغلب العلماء على ذلك ، يذكرون اصطلاح الممدود دون ذكر كلمة (اسم) قبله (٢) .

وكذلك المرزوقي عرف الاسم الممدود بكلمة (الممدود) ، دون ذكر كلمة اسم قبله (٣)، مع أن المصطلح قد تطور خلال عصره، فهذا ابن جني قد ظهر المصطلح كاملاً لديه ، فقال الاسم الممدود "كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف" (٤).

عرفه سيبويه بقوله: "كل شيء وقعت ياءه أو واؤه بعد ألف" (٥) .
وبين المبرد ماهية هذه الألف وعلّة إبدالها في تعريفه ، فقال : "الممدود ياء أو واو تقع بعد ألف زائدة ، أو تقع ألفان للتأنيث ، فتبدل الثانية همزة ، لأنه إذا انفتحت ألفان فلا بد من حذف أو تحريك ، لئلا يلتقي ساكنان ، فالحذف لو وقع هاهنا لعاد الممدود مقصوراً فتحرك" (٦) .
وبين ثعلب من الكوفيين أن الممدود اسم معرب ، آخره واو أو ياء مقلوبة همزة ، اثر ألف زائدة (٧).

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | الكتاب، ٥٣٩/٣. |
| (٢) | المنقوص و الممدود، الفراء، ٥٠، اصصرف في مجالس ثعلب، ٢٧، المقتضب، ٨٤/٣، الحدود، الرمانى، ٧١. |
| (٣) | شرح الحماسة، ١٠٣٥/٣، ب : ٤. |
| (٤) | اللمع، ١٧. |
| (٥) | الكتاب، ٣٩ / ٣. |
| (٦) | المقتضب، ٨٤/٣. |
| (٧) | اصصرف في مجالس ثعلب، ٢٧. |

ومثل الفراء للأسماء الممدودة نحو قوله : "ومنه ما تزداد فيه الألف مثل القتل والذهاب ،
فمثال هذين من الياء والواو ممدودان مثل الدعاء من دعوة ، والقضاء من قضيت (١) .

ووردت الصيغ التالية عند المرزوقي :

أخلاء قال : يروى بالممد (٢) .

وأنداء قال ممدودة جمع الندى (٣) .

* قصر الممدود

تحدث المرزوقي عن ظاهرة قصر الممدود عند تفسيره بعض الأبيات ، وذكر أنه لا خلاف
في جوازه على المذهبين الكوفي والبصري ، ولم يستثن المرزوقي الفراء ، الذي لم يسمح بجواز
قصر ما كان ممدوداً .

قال المرزوقي : " شفا قصر الممدود ، وهذا لا خلاف في جوازه على المذهبين " (٤) .

وذكر الأنباري أن النحاة أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة لأنه رجوع إلى
الأصل ، إذ الأصل القصر ، فقصر الممدود رجوع من فرع إلى أصل وهذا ما جرى على مذهب
البصريين والكوفيين (٥) .

(١) المتصور والممدود ، ٥ .

(٢) شرح الحماسة ، ١٠٣٥/٣ .

(٣) م . ن ، ١٥٦٣/٤ .

(٤) م . ن ، ١١٩/٣ .

(٥) الإصناف ، م ١٠٩ .

أما الفراء فمنع قصر الممدود إلا ما جاء في بابه مقصوراً (١)، ولم يشر المرزوقي إلى منع قصر الممدود عند الفراء لدى إشارته لكلمة (شفا) ، لأن كلمة (الشفا) من الكلمات الواردة لديه في باب ما يقصر ويمد وأوله على حال واحدة ، ومعنى المقصور فيه كمعنى الممدود ، فهذه الكلمة لا خلاف في قصرها عند الفراء (٢) .

- قصر (أخلاء) :

قال المرزوقي : " أخلاي يروى بالقصر وإثبات ياء الإضافة و (أخلاء) بالمد وحذف ياء الإضافة وهذا أجود " (٣).

فأشار المرزوقي إلى جواز قصر الممدود للضرورة ، وهذا ما ذهب إليه البصريون والكوفيون ، وأشار إلى أن الأصل فيه - أخلاء - المد ، والأجود أن لا يقصر لأنه لا يخالف القياس .

خالف المرزوقي الفراء في منعه قصر الممدود للضرورة ، فكلمة (أخلاء) جمع خليل من الألفاظ التي لا تأتي في بابها إلا ممدودة ، أي لا يجوز في القياس أن يقع شيء من هذا الجمع إلا ممدوداً ، فقال الفراء : " وما جمع من فعيل ، أو فعال ، أو فعول على فعال مدّ أيضاً مثل قولك قصير وقصار ، وكريم وكرام ، مثل هذا من الياء والواو ممدود يكتب بالألف ، ومن ذلك ولي أولياء و غني أغنياء ، وكتب بالألف مثل شركاء وخداماء " (٤).

(١) الإنصاف، م ١٠٩.

(٢) المنقوص والممدود، ٤٢.

(٣) الشاهد قول الغطمش :

اقول وقد فاضت بعيني عبرة رى الأرض تقي و الأخلاء تذهب

أخلاء لو غير الحمام لصايكم عنت ولكن ما على الدهر معتب

شرح الحماسة ، ٣ / ١٠٣٥ .

(٤) المنقوص والممدود، ١٠.

فمنع الفراء قصر ما لم يأت في بابهِ مقصور ، وإخلاء من الكلمات التي لا تأتي في بابها إلا ممدودة .

واحتج النحاة بأصل السماع وقد جاء عن العرب في أشعارهم _جواز قصر الممدود للضرورة فيما وجب مده على القياس _ واستشهدوا بقول الشاعر :

فلو أن الأطباء كان حولي وكان مع الأطباء الأساة^(١)

فقال (الأطباء) فقصر ما يوجب القياس مده ، ورد ما جاء به الفراء بأصل السماع .

فحسب اختيار المرزوقي في جواز قصر الممدود عند الضرورة وهو ما ذهب إليه جميع النحاة عدا الفراء ، وذلك لوروده عن العرب .

(١) الإنصاف ، م ١٠٩ .

* الاسم المقصور

لقد اختلف علماء اللغة المتقدمون في الاصطلاح على تسمية الاسم المقصور ، مابين المقصور والمنقوص واستخدم سيبويه (١) ، والمبرد (٢) والفراء (٣) وثعلب (٤) اللفظين معاً ، ولم يذكروا كلمة اسم قبل الإشارة إلى الأسماء المقصورة ، فهم على ذكر كلمة المقصور دون ذكر كلمة اسم قبلها ، وظهر المصطلح واضحاً عند ابن جني ومن تلاه .

أما المرزوقي فلم يخالط تسمية الأسماء المقصورة بالأسماء المنقوصة ، ولم يذكر كلمة اسم عند الإشارة إلى الأسماء المقصورة على الرغم من أن الاصطلاح قد ظهر واضحاً عند ابن جني ، وهو من شيوخ المدرسة البصرية الذين عاصروهم المرزوقي . فقال ابن جني : " المقصور كل اسم وقعت في آخره ألف مفردة " (٥) .

وعرف سيبويه المقصور بقوله : المنقوص " كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياءه أو واوه بعد حرف مفتوح ، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو " . وأضاف قائلاً : " وأشياء يعلم أنها منقوصة لأن نظائرها من غير المعتل إنما تقع أو آخرهن بعد حرف مفتوح ، وذلك نحو : معطى ومشترى " (٦) ، وعال المبرد سبب قلب الواو أو الياء ألفاً ، فقال : " كل واو أو ياء وقعت بعد فتحه ، وذلك نحو : مغزى.... لأنه مفعول ، فلما كانت الواو بعد فتحة ، وكانت في موضع حركة انقلبت ألفاً ، كقولك غزا ورقى ، فنقلب الواو والياء ألفاً ولا نقلب واحدة منهما في هذا الموضع إلا والفتح قبلها إذا كانت في موضع حركة " (٧) .

-
- (١) الكتاب ، ٥٣٦/٣ .
 - (٢) المقتضب ، ٥٣٦/٣ .
 - (٣) أسمى الفراء كتابه المنقوص والممدود وهو يريد الأسماء المقصورة والممدودة المنقوص والممدود ، الفراء ، ق : عبد العزيز الميمني .
 - (٤) الصرف في مجالس ثعلب ، أحمد عبد الطوف اللبثي ، ص ٢٦ .
 - (٥) اللع ، ص : ١٦ .
 - (٦) الكتاب ، ٥٣٦/٣ .
 - (٧) المقتضب ، ٧٩/٣ .

والاسم المقصور لا تظهر حركة الإعراب عليه ، قال الزجاجي : " المقصور هو ما كانت
في آخره ألف ساكنة ولا يلحقه رفع ولا نصب ولا خفض " (١) .
وقال ابن السراج : " المقصور كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واؤه بعد
حرف مفتوح " (٢) .

(١) الجمل ، الزجاجي ، ٢٨٣ .

(٢) الموجز في النحو ، ابن السراج ، ٩٧ .

* مد المقصور

أشار المرزوقي إلى ظاهرة قصر الممدود عند تناوله لشرح كلمة (مولائي) ، فذكر رأي البصريين في منع مد المقصور مع بيان حجتهم متحاشياً رأي الكوفيين ، ولم يذكر مذهبهم في جواز مد المقصور مع قوة حجتهم.

قال المرزوقي : " مولى روى بعضهم وإن كان مولائي وكنتم بني أبي ، والبصريون لا يجوزون مد المقصور ، لأنه إدخال زيادة على كلامهم ، ويجوزون قصر الممدود لأنه حذف للتخفيف ورد إلى الأصل (١) .

فيبدو واضحاً موافقة المرزوقي للبصريين في أغلب ما يذهبون إليه ، دون أن يعلل حجه في رده إلى ما يذهب إليه الكوفيون ، وإن أدى ذلك إلى تناقض الآراء في المذهب الواحد تبعاً للأصول المحتج بها في الظاهرة الواحدة .

واحتج البصريون لجواز قصر الممدود للضرورة بأصل السماع بأنه قد جاء عن العرب (٢) ، واحتج الكوفيون بأصل السماع لجواز المقصور فيما جاء في بابيه مقصوراً (٣).

وناقض البصريون والكوفيون أنفسهم، والأصل المحتج به واحد ، فهم يعتدون بالأصل في ظاهرة ولا يؤخذ به في ظاهرة أخرى، وإن كانت سائلة لها .

فقد احتج الكوفيون على جواز مد المقصور، بأصل السماع ، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر :

إنما الفقر والغناء من الله فهذا يُعطى وهذا يمدُّ

(١) الشاهد :

ساعدُ منكم إلى خزنٍ لحوشٍ وإن كان مولى وكنتم بني أبي

شرح الحماسة ، ١ / ٣١٣ ، (وهو في الحماسة غير منسوب) ، وقيل هو لجندل بن عمرو .

(٢) الإنصاف ، م : ١٠٩ .

(٣) م . ن . م : ١٠٩ .

فمد الغناء وهو مقصور . فدلّ على جوازه (١) .

وقال الفراء في باب ما يقصر ويُمد وأوله على حال واحدة ، ومعنى المقصور فيه كمعنى الممدود ، إلى أنه يقصر ويُمد ، مثال ذلك : الزنا والشرى أهل الحجاز يمدونها (٢) .

وفي لسان العرب عن اللحياني (الزنا) بالقصر لغة أهل الحجاز وبالمد لغة تميم ، قال تعالى : " ولا تقربوا الزنى " وفي الصحاح لأهل نجد (٣) .

وقد احتج الكوفيون بكلام العرب ولغتهم ، على اختلافها فكانت حجة الكوفيين أقوى وأقرب إلى الصواب من حجة البصريين الذي ذهب مذهبهم المرزوقي ، وإن كانت هذه الظاهرة من الضرورات الشعرية ، لما جاءت الكثير من الكلمات عن العرب بالمد والقصر .

(١) الإنصاف م : ١٠٩ .

(٢) المنقوص والممدود ، الفراء ، ٨ .

(٣) لسان العرب مادة (زنا) ، لفظر التكملة ، ٢٧٨ .

* الجمع

يُقسم الجمع على ضربين : جمع سلامة ، وجمع تكسير ، ويأتي جمع السلامة على ضربين .
جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، ولا خلاف بين العلماء في الاصطلاح على هذه الجموع
من حيث اللفظ والدلالة .

وقد قسم المرزوقي هذه الجموع على ضربين هما :

أولهما : جمع السلامة ، وعرفه بقوله : " هو الذي يسلم فيه لفظ الواحد ، وله بناءان أحدهما
ما يكون بالواو والنون ، أو الياء والنون ، والثاني : يكون بالالف والتاء " (١) .

وعرفه ابن السراج بقوله : " هو الذي يسلم فيه بناء الواحد " (٢) .

وقال ابن جني : " جمع التصحيح ما سلم فيه نظم الواحد وبنائه " (٣) .

فهم يبينون أن هذا الجمع يسلم فيه بناء الواحد عند جمعه ، دون تغيير ، وبين المرزوقي أن
له بناءين ما يكون بالواو والنون ، أو الياء والنون وقصد به جمع المذكر السالم ، وما يكون بالالف
والتاء وقصد به جمع المؤنث السالم ، وهذا ما بينه المتقدمون ، إذ قالوا فيهما :

* جمع المذكر السالم :

وهو عند ابن جني : " الذي يكون في الرفع بالواو والنون ، وفي الجر والنصب بالياء
والنون " (٤) .

وهو عند ابن الحاجب : " كل اسم ثبت مفردة ثم ألحق بذلك المفرد واو ونون ، دلالة على ما

فوق الاثنين " (٥) .

(١) أمالي المرزوقي ، ٢٠٣ .

(٢) الأصول في النحو ، ابن السراج ، ق : عبد الحميد الفتلي ، ٤٦/١ .

(٣) اللع ، ٣ .

(٤) م . ن . ٢٠٤ .

(٥) شرح الكافية ، ١٧٩/٢ .

* جمع المؤنث السالم :

عرفه الجرجاني بقوله : " جمع المؤنث السالم ما ألحقته ألفاً وتاءً ، مضمومة رفعاً ، ومكسورة نصباً وجراً " (١) .

وقال المبرد : " ما كان من جمع المؤنث بالالف و التاء " (٢) .

وقد أشار المرزوقي خلال شرحه للحماسة إلى بعض جموع التصحيح النادرة ، وغير المطردة في جمعها وهي :

أ- جمع الاسم الثنائي المظهر المحذوفة لامه .

وقد عرّض المرزوقي لهذا الجمع عند بيانه لجمع القنين حيث يقول : " القنين جمع مذكر سالم وهو نادر ، وأكثر ما يجيء مثله في المنقوص كظبة وظبين ، وثبة وثبين ، كأنه يجعل في جمعه جبراً له مما نقص فيه ويجيء كثيراً في أسماء السدواهي كالذربين ، والأقورين ، والفكرين كأنه بلغ رتبة النطاقين بها تهويلاً " (٣) .

وقد أشار المرزوقي إلى هذا النوع من الجمع عند بيانه لجمع (مئون) كذلك ، حيث يقول : " مئون جمع مائة ، وهي من الأسماء المنقوصة إذ كانت لامها محذوفة ، بدلالة قولهم أمأيت ولذلك جمع على السلامة " (٤) .

وأشار سيبويه إلى هذا الجمع عند عرضه لكلمة ثبة ، وذكر أنها تأتي على ضربين بالواو والياء ، والواو فيقال : ثبون ، وكذلك مئة تأتي بالياء والواو فيقال : مئون (٥) .

(١) التعريفات ، الجرجاني ، ١١٠ .

(٢) المقتضب ، ٣٣١/٣ .

(٣) شرح الحماسة ، ٥٧٥/٢ .

(٤) م . ن ، ٦٨٩ / ٢ .

(٥) الكتاب ، ٥٩٨ / ٣ .

وقد عرض المرزوقي لهذا الجمع عند بيانه لجمع هنة ، حيث يقول : " قد يجمع هنة على هنوات " (١) ، وقد بين أنها محذوفة اللام ، ومن الملاحظ في هذا المثال أن المرزوقي قد أشار إلى إمكانية جمع آخر له هنة ، وهو هنون الذي لم يذكره في هذا الباب على اعتبار رد اللام . ولم يبرز المرزوقي أمثلة طرائق جمع التصحيح الأخرى ، واقتصر على بيان النادر ، وهو القليل منها ، فالمرزوقي لا يعرض من المسائل الصرفية إلا ما كانت قليلة أو نادرة أو شاذة في بابها ، ولا يتطرق إلى الأبنية القياسية إلا ما كان بحاجة لبيان أو تفصيل .

ويلاحظ في تقسيم المرزوقي لأبنية جمع السلامة ، عدم تخصيصه لكل جمع بجنسيه المذكر والمؤنث ، وقد جرى على ذلك أيضا عند بيانه لأمثلة هذا الجمع . وقد يكتفي بذكر كلمة السالم دون ذكر جنس هذا الجمع السالم . وقد جرى في ذلك مجرى سيبويه (٢) .

ثانيهما : جمع التكسير .

وعرفه ابن جني بقوله : " جمع التكسير هو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبنائوه ، وإعرابه جارٍ على آخره كما يجري على الواحد " (٣) .

وقد بين أبو علي الفارسي سبب تسمية هذا الجمع بالتكسير حيث يقول : "سمي هذا الجمع - جمعاً مكسراً على التشبيه لتكسير الأنية ونحوها ، لأن تكسيرها إنما هو إزالة التثام الأجزاء التي كان لها قبل ، فلما أزيل النظم وفك النضد في هذا الجمع أيضا ، عما كان عليه واحده سموه تكسيرا " (٤) .

(١) شرح الحماسة ، ١/ ٣٦٠ .

(٢) الكتاب ، ١/ ٢٣٨ .

(٣) اللع ، ٢٢ .

(٤) التكملة ، ٣٩٨ .

وقد قسم أبو علي الفارسي التغيير الذي يطرأ على هذا الجمع على ثلاثة أضرب وهي (١):

- ١- ما يزداد على ما كان عليه واحده مثل: عَيْدٌ ، وَعَبِيدٌ ، وَثُوبٌ .
- ٢- ما ينقص منه مثل أزار أزر .
- ٣- ما لا يزداد في حروفه ولا ينقص منه ، ولكن بتغيير حركاته مثل سَقَفٌ وَسَقْفٌ .

وقسم المرزوقي أبنية جمع التكسير على قسمين هما (٢):

- ١- أبنية القلة وهي ما يراد بها أدنى العدد . وتصاغ على أربعة أبنية وهي : أفعال ، أفعله ، أفعال ، فَعَلَه . وهذه الجموع هي نفسها التي ذكرها سيبويه (٣) في كتابه ، وكذلك المبرد (٤) ، وأبو علي الفارسي (٥) .

وقد مثل المرزوقي لأبنية جموع القلة في أماليه بذكر المثني . وإضافته إلى العدد من ثلاثة إلى عشره فقط . للدلالة على أدنى العدد ، حيث يقول : "بُرْدٌ ، وبُردان ، وثلاثة أبراد ، وفلس وفلسان ، وثلاثة أفلس ، وجبل وجبلان ، وثلاثة أجيال ، وغلّام وغلّامان ، وثلاثة غلّمة ، وغراب وغرابان ، وثلاثة أغربه " (٦) .

ومن الأمثلة التي أشار إليها المرزوقي خلال شرحه للحماسة من أبنية جموع القلة ، أشنات جمع شت (٧) ، وأندية جمع الندى وقد فصل القول في هذا الجمع ، ذاكرة آراء البصريين والكوفيين (٨) ، دون أن يرجح مذهباً على الآخر ، وغيرها الكثير .

(١) التكملة ، ٣٩٨ .

(٢) أمالي المرزوقي ، ٢٠٣ .

(٣) الكتاب ، ٤٩٠/٣ .

(٤) المقتضب ، ٦٥٠/٢ .

(٥) التكملة ، ٤٠٠ وما بعدها .

(٦) أمالي المرزوقي ، ق : يحيى الجبوري ، ٢٠٦ .

(٧) شرح الحماسة ، ١١٦٠/٣ .

(٨) م . ن ، ١٥٦٣/٤ .

ويذهب المرزوقي إلى أن أبنية جموع القلة قياسية في دلالتها على القلة ، وذهب إلى أن ما جاء من أبنية الكثرة للدلالة على القلة فهو نادر (١) . وقد نفى صحة هذا القول الحلواني ، فهو يعترض على تقسيم هذه الأبنية من حيث دلالتها واحتج على ذلك بأربعة أدلة وهي (٢) :

١- اجتماع جمع القلة وجمع الكثرة للدلالة على عدد ثابت .

واستدل على ذلك بقوله تعالى : "إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين" . فقد اجتمع وجوه ومرافق ورؤوس ، وهي جمع كثره ، أيد وأرجل وهما جمعا قلة ، والعدد واحد .

٢- وهناك كلمات تدل على القلة والكثرة في آن واحد مثل وجه لم يجمع إلا على وجوه ، وثوب إلا على ثياب في القليل والكثير .

٣- استعمال جمع القلة في موضع استعمال جمع الكثرة . حيث يقول المبرد : "يمكن أن يغني بناء أدنى العدد عن بناء الكثرة" (٣) .

٤- دلالة جموع القلة على الكثرة عند اقترانها بأل التي تفيد الاستغراق ، أو إذا أضيفت إلى ما يدل على الكثرة .

وقد حاول المتقدمون ضبط هذه الجموع في مقاييس ثابتة ، وحاولوا تعييدها من حيث الدلالة ، ومن حيث الصيغ التي تبنى عليها ، فكان الشاذ لديهم أكثر من المقيس ؛ والتعدد في أبنية الجمع المفرد للبناء الواحد ، أكثر من التفرد والاقتصار على بناء واحد . وأقول بما أنهم قد ذهبوا إلى أن الأسماء لا تضبط بقياس (٤) ، أظن أن جموعها المكسرة كذلك لا تضبط بقياس ، كالمصادر تماماً ، منها ما يلتقي تحت بناء واحد ، ومنها الكثير الذي لا يلتقي تحت قاعدة ثابتة .

(١) أمالي المرزوقي ، ٢٠٦ .

(٢) المغني الجديد في التصريف ، ٣٩٦ - ٣٩٨ .

(٣) المقترض ، ١٦٠/٢ .

(٤) م . ن ، ١٢٤/٢ .

٢- أبنية جموع الكثرة .

وقد أشار المرزوقي إلى ذلك إشارة واضحة عند عرضه لأبنية جموع الكثرة في أماليه، حيث يقول : "وأبنية الكثير أكثر من أن يتناولها العدّ إلا بعد تكلف ، ثم لا يؤمن أن يسقط منه الكثير أيضا ، فلذلك لم أطلب حصرها " (١) .

وقد أشار المرزوقي إلى الكثير من أبنية جموع التكسير في شرحه للحماسة ، لكنه لم يبين ما قصد بهذا الجمع ، أهو جمع قلة أم جمع كثرة ، وحاول أن يرّد بعضها إلى المفرد الذي بُني عليه الجمع ، فلم يسلم من رد بعض صيغ أبنية الجموع لأكثر من صيغة مفردة ، حيث يقول _ على سبيل المثال - في فوارس : " شاذ في الجموع عند سيبويه ، لأن فواعل إنما تكون جمع فاعلة ، في صفات ما يعقل دون فاعل ، واستترك على سيبويه هالك في الهواك وقال أبو العباس المبرد ، هو الأصل في جميعه ، ويجوز في الشعر " (٢) ، ومثل ذلك قوله في فواضل (٣) ، وهوازم (٤) ، وضواح (٥) ، ودوانك (٦) ، وسراة (٧) ، ومائق (٨) ، ونزّع (٩) ، وعزّاب (١٠) ، وغيرها الكثير من الأمثلة التي تعسف في تأويلها لردّها إلى ما تقاس عليه .

(١) أمالي المرزوقي ، ٢٠٦ .

(٢) شرح الحماسة ، ٣٩/١ .

(٣) م . ن ، ٨٥٧/٢ .

(٤) م . ن ، ٧٦٨/٢ .

(٥) م . ن ، ٥٢٣/٢ .

(٦) م . ن ، ٧٩٩/٢ .

(٧) م . ن ، ٧٦٧/٢ ، ٦٩٤/٢ .

(٨) م . ن ، ١٨٦٩/٤ .

(٩) م . ن ، ١٢١٧/٣ .

(١٠) م . ن ، ١٨٤٥/٤ .

وهذا ما جرى عليه المتقدمون (١) في أبنية جموع التكسير ، فحاولوا أن يضبطوها في
قوالب ثابتة ، غير إن ما شذ منها تعدد في أبنية جموع الكثرة ، فكثر فيها القياسي ، وكثر فيها
السماعي .

ومن أوزان جموع الكثرة الشائعة (٢):

- ١- فُعْلُ أَفْعَلُ فُعْلُ نَحْوُ أَعْزَلَ عَزَلَ ،
- ٢- فُعْلُ غُفُورُ غُفْرٌ .
- ٣- فُعْلُ لُجَّةٌ لُجَجٌ .
- ٤- فُعْلَةٌ حَافٌ حَفَاةٌ .
- ٥- فُعْلُ دِيْمَةٌ دِيْمٌ .
- ٦- فُعْلَةٌ سَاحِرٌ سَحَرَةٌ .
- ٧- فُعْلَى صَرِيْعٌ صَرَعَى .
- ٨- فُعْلَةٌ دُبٌّ دَبَبَةٌ .
- ٩- فُعْلُ رَاكِعٌ رُكْعٌ .
- ١٠- فُعَالٌ صَادَّةٌ صَدَادٌ .
- ١١- فُعَالٌ نَعْلٌ نِعَالٌ .
- ١٢- فُعُولٌ جُنْدٌ جُنُودٌ .
- ١٣- فُعْلَانٌ غَرَابٌ غَرِيَابٌ .
- ١٤- فُعْلَانٌ ظَهْرٌ ظَهْرَانٌ .
- ١٥- فُعْلَاءٌ شَفِيْعٌ شُفْعَاءٌ .

(١) الكتاب ، ٥٨٢/٣ ، ٥٧٤ ، ٤٩٠ ، المقتضب ، ١٩٥ ، وما بعدها ، الكلمة ، ٣٧١ ، وما بعدها .

(٢) الكتاب ، ٦١٣ / ٣ ، المقتضب ، ٢٠ / ٢١٣ ، المظني الجديد في علم الصرف ، ٧١٩ - ٢٣٠ ، صلب الجموع في اللغة العربية ،
بالقراءة وفق علمي ، ١٢١ - ١٦٦ .

١٦- أفعلاء عزيز أعزاء .

١٧- فواعل ناصية نواصٍ .

١٨- فعائل صحيفة صحائف .

١٩- فعالي صحراء صحاري .

٢٠- فعالي عذراء عذارى .

٢١- فعالي كرسي كراسي .

٢٢- فعالل جعفر جعافر .

٢٣- مفاعيل مصباح مصابيح .

٢٤- أفاعل أبهر أباهر .

٢٥- أفاعيل أنبوب أنابيب .

٢٦- مفاعل منذر مناذر .

ومن الجموع القياسية التي أشار إليها المرزوقي جمع فَعْل من بناء فَعْل المفرد حيث يقول :

روس جمع رأس لأنه جمع فَعْلًا على فَعْل ، كقولهم سَقَف سَقْف ، ورهن ورْهَن (١).

وأشار كذلك إلى بعض الجموع الشاذة حيث يقول : " المصائب جمع مصيبة ، وهي مُفْعِلَة

وشبه مدتها بمدة مُعْيَلَة ، وجمعت جمعها ، والقياس مصاوب ، وقد جاء ولكنه في الاستعمال دون

مصائب ، وهذا مما شذ في القياس ، أعني مصائب ، ومصاوب ، شاذ في الاستعمال مطَّرد في

القياس" (٢).

ويبدو أن المرزوقي ذهب إلى أن هناك من الجموع ما كان مسموعاً وجاء على غير بابه ،

على نحو ما ذهب إليه في جمع واحد على وحدانا (٣) ، وهي من المسائل التي خالف المرزوقي

(١) شرح الحملة ، ١٨٧٠/٤ .

(٢) م . ن ، ١٨٧٧/٤ .

(٣) م . ن ، ٢٩/١ .

فيها جماعة البصريين .

فذهب المرزوقي إلى أن بناء فعلاّن من أبنية جموع الصفات مستشهداً بما جُمع من الصفات على هذا الوزن ، فقال: "وُحدانا هو جمع واحد ، وواحد صفة كصاحب وصحبان ، وراع ورعيان" (١) من الملاحظ أن المرزوقي ذهب إلى أن واحد صفة ، وليست باسم ونظيرها في ذلك : صاحب وراع ، وهي صفات جُمعت جمع الأسماء ، فجوز أن يكون فعلاّن من أبنية جموع الصفات ، لما جُمع هذه الصفات على هذا الوزن نحو رعيان ، وصحبان ، ووجدان .

ولم يقل أحد من النحاة أن بناء فعلاّن من أبنية جموع الصفات ، وذهبوا إلى أن ما جمع من الصفات على وزن فعلاّن فلقربه من الاسمية أو لإجرائه مجرى الأسماء .

فقال سيبويه : " قالوا فعلاّن في الصفة ، كما قالوا في الصفة التي ضارعت الاسم ، وهي إليه أقرب من الصفة إلى الاسم ، وذلك نحو : راع ورعيان وشاب وشبان " (٢) .

ويذكر السامرائي " أن فعلاّن من أبنية جموع الأسماء لا الصفات ، وأن ما جُمع من الصفات هذا الجمع فلقربه من الاسمية أو لإرادة الاسمية " (٣) .

وجاء في شرح الشافعية أنه إذا أريد الانتقال من الصفة التي على وزن فاعل جمعت على فعلاّن الذي هو من أبنية جموع الأسماء . فقال الرضي : " إذا انتقل فاعل من الصفة إلى الاسم كراكب الذي هو مختص براكب البعير ، وفارس المختص براكب الفرس ، وراع المختص برعي نوع مخصوص من الإبل ، ليست كما ترى على طريق الفعل ، فإنه يجمع في الغالب على فعلاّن كحجران في الاسم الصريح " (٤) .

(١) الشاهد قول فريظ بن أبيه :

طاروا إليه زرافاتٍ وُحَدانا

قوم إذا الثمرُ أبدى نأجديه لهم

شرح الحماسة ، ٢٩ / ١ .

(٢) الكتاب ، ٢٠٦ / ٢ .

(٣) معاني الأبنية ، السامرائي ، ١٥٧-١٥٨ .

(٤) شرح قشافة ، الرضي ، ق : محمد معني قديم وآخرين ، ١٥٢ / ٢ .

ويدلنا على فساد ما ذهب إليه المرزوقي أن (واحداً) صفة ، وليس باسم ، ما احتج به أبو علي الفارسي (١) من أن واحداً اسم على ضربين :

أحدهما : أن يكون غير صفة ، واحتج على ذلك بحجتين هما :

- إن الصفة يجب أن يكون لها موصوفٌ ، فيقال في العدد واحد ، واثنان ولا موصوف ههنا ، ونظيرها (الكاهل ، الغارب) .

- إنهم كسروا (واحداً) وحَدانا ، وهذا الضرب من التكسير لا يكون في اسم الفاعل إذا كان صفة ، إنما يكسر عليه الأسماء دون الصفات ، أو الصفات التي تجري مجرى الأسماء ، نحو : حاجر ، حجران ، وفي الصفة المستعملة استعمال الأسماء نحو : راع ورعيان ، صاحب وصحبان .

ولو قصد المرزوقي أن يقول إن وحدانا من الصفات المستعملة استعمال الأسماء ونظيرها في ذلك راع ورعيان ، وصاحب وصحبان ، لما أعرض عن ذكر أن هذه الصفات قد أجريت مجرى الأسماء كما أشار إلى بعضها (٢) .

(١) المسائل المشككة البندديات ، أبو علي الفارسي بق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي ، ٥٠٩ .

(٢) شرح الحماسة ، ٢٦٤/١ ، ٥٦٦/٢ ، ٢١/١ .

* اسم الجنس الجمعي

لم يظهر مصطلح اسم الجنس الجمعي واضحاً عند سيبويه وكان يطلق عليه سيبويه ما كان واحداً يقع للجميع (١)، وكان أكثر وضوحاً عند المبرد (٢)، فهو يوضح أنه يطلق على الجمع الذي يدل على الجنس، ويفرق بينه وبين مفرد بالهاء، دون ذكر كلمة اسم في تعريفه لاسم الجنس وإن قصدتها بكلمة (المخلوقات الأجناس) وهذه لا تكون إلا أسماء.

وظهر واضحاً عند أبي علي الفارسي (٣) في باب الأسماء التي لا مذكر لها ولا هي بوصف كمرأة وقرية، حيث يقول: "هو اسم مفرد لاهو واحد من جنس كثيرة وثمر..."

أما المرزوقي فيطلق عليه "ما ليس له واحد" (٤) وهي لا تختلف عن عبارة سيبويه "ما كان واحداً يقع للجميع" (٥) فتأثير سيبويه يبدو واضحاً في المرزوقي في تعريفه أغلب المصطلحات الصرفية، على الرغم من أن المصطلح كان أكثر دقة عند المبرد وأبي علي الفارسي، وهما من أعلام المدرسة البصرية الذين أخذوا عن سيبويه وأخذ عنهم المرزوقي.

(١) الكتاب، ٥٨٢/٣-٥٨٣.

(٢) المقتضب، ٢٠٦/٢-٢٠٧.

(٣) التكملة، ٣٦٣.

(٤) شرح الحماسة، ١٨٣٣/٤.

(٥) الكتاب، ٥٨٢/٣.

وعرف سيبويه اسم الجنس الجمعي بقوله : " ما هو واحد يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه ، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع فقال : طَلَحَ والواحدة طلحة ، وتمر والواحدة تمر " (١) . وقد استقر مفهومه عند العلماء على ما حدّه سيبويه (٢) . وأشار المرزوقي إلى صيغة واحدة من صيغ هذا الجمع في شرحه للحماسة وهي : الأثابي حيث يقول : الأثابي ليس لها واحد وواحد ها أثبية فعولة من الثبة وهي الجماعة الكثيرة (٣) . و قد أشار سيبويه إلى الفرق بين اسم الجنس الجمعي و الجمع في تعريفه لاسم الجمع ، و قد بينت سهير خليفة هذه الفروق و هي : (٤)

- ١- اسم الجنس يفرق بينه وبين مفردة بالتاء أو الياء المشددة ، أما الجمع فلا ، فقال سيبويه : " يكون واحده على بنائه من لفظه إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث " (٥) .
- ٢- اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين أيضاً ، إذ يجوز لك أن تقول : أكلت عنباً أو تفاحاً مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين ، أما الجمع فيقع لأكثر من اثنين أو اثنتين ، وأشار إلى ذلك سيبويه بقوله : " ما هو واحد يقع للجميع " (٦) .
- ٣ - اسم الجنس مذكر والجمع مؤنث ، ويقول صبحي الصالح : " ليس القول بتأنيث جمع الجنس بأولى من تذكيره (٧) وهذا ما أثبتّه ابن سيده في كتابه "المخصص" ، فقد لاحظ تردد جمع الجنس بين التذكير والتأنيث (٨) ، في كلام العرب وفي التنزيل ، و هذا فيه خلاف بين لهجتي تميم والحجاز .

-
- (١) الكتاب، ٥٨٢/٣-٥٨٣ .
 - (٢) المقضب ، ٢٠٦-٢٠٧ . فتكملة ، ٣٥٥ .
 - (٣) شرح الحماسة ، ١٨٣/٤ .
 - (٤) دراسات في الصرف ، سهير خليفة ، ١٦٦ .
 - (٥) الكتاب ، ٥٨٣/٣ .
 - (٦) م . ن ، ٥٨٢/٣ .
 - (٧) دراسات في لغة اللغة ، صبحي الصالح ، ٩١/٩٠ .
 - (٨) المخصص ، ابن سيده ، ق : لجنة إحياء التراث ، ١٧/١٨ .

فقال: " فمن التذكير قوله تعالى : " من الشجر الأخضر ناراً " (١) ، و " جراد منتشر " (٢) ، و " أعجاز نخل منقعر " (٣) ، ومن التأنيث قواه تعالى : " وينشئ السحاب الثقال " (٥) ، في حين أن السحاب مذكر في قوله تعالى : " ويزجي سحاباً ثم يؤلف بينه " (٦).

٤- اسم الجنس ليس على وزن من أوزان الجموع المعروفة بخلاف الجمع (٧) .

واسم الجنس عند الكوفيين جمعٌ مكسر واحد ذو التاء ، وقد ردّ مذهبهم الرضي في شرحه للكافية قائلاً : " قولهم فاسد من حيث اللفظ والمعنى : أما معنى اللفظ فلتصغير مثل هذا الاسم على لفظه ، فلو كان جمعاً وليس على صيغة جمع العلة لكان يجب رده إلى واحد ، وأيضاً لغلبة التذكير على المجرد من التاء فيها نحو ، تمر طيب ، نخل منقعر ، ولا يجوز رجال فاضل . وأما المعنى فلوقوع المجرد من التاء منه على الواحد والمثنى أيضاً إذ يجوز لك أن تقول أكلت عنباً أو تفاحاً ، مع أنك لم تأكل إلا واحدة أو اثنتين بل قد يجيء شيء منه لا يطلق إلا على الجمع ، وذلك من حيث الاستعمال لامن حيث الوضع كالكلم والأكم وهو قليل " (٨).

(١) سورة يس، ٨ .

(٢) سورة القمر ، ٧ .

(٣) سورة القمر ، ٢ .

(٤) سورة الحاقة، ٧ .

(٥) سورة الرعد ، ١٣ .

(٦) سورة النور ، ٤٣ .

(٧) شرح الشافعية ، ١٩٥/٢ ، دراسات في الصرف ، سهير خليفة ، ١٦٦ .

(٨) شرح الشافعية ، الرضي ، ١٩٥/٢ .

* اسم الجمع

واسم الجمع من المصطلحات التي ظهرت بوضوح عند علماء اللغة المتقدمين من حيث التسمية .

فقال سيبويه في تعريف اسم الجمع : " ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ، ولكنه بمنزلة قوم ، ونفر ، وذود إلا أن لفظه من لفظ واحده " (١) .

واستقر عند المبرد (٢) والفارسي (٣) على ما حدّثه سيبويه من حيث اللفظ والمعنى ، وكذلك هو عند المرزوقي (٤) .

وأشار المرزوقي إلى صيغتين من اسم الجمع في شرحه للحماسة وهما :

الصيغة الأولى : ركوب حيث قال : " الركائب : جمع ركوب ، وهو اسم يجمع ما يركب ، وتقع للواحدة وللجمع " (٥) .

فأشار إلى أن اسم الجمع يقع للواحدة والجمع بلفظ المفرد ، واسم الجمع يجوز جمعه جمع تكسير ، فقال ركوب جمعها ركائب .

الصيغة الثانية : الجامل فقال : " الجامل موحد اللفظ مصوغ للجمع ، ويراد به الإبل ، ولكنه مشتق من لفظ الجمل " (٦) .

وأرى أن المرزوقي أراد من استدراكه عند ذكره لأصل اسم الجمع (الجامل) وهو (الجمل) ألا يخلط بينه وبين اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين واحده بالهاء .

(١) الكتاب، ٦٢٤/٣ .

(٢) المقتضب، ٣٤٧/٣ .

(٣) التكملة، ٤٥٤ .

(٤) شرح الحماسة، ١٠٩٧/٣ ١١٦٧/١ .

(٥) م . ن ، ١١٦٧/٣ .

(٦) م . ن ، ١٠٩٧/٣ .

وقد فرق سيبويه بين اسم الجمع وجمع التكسير - فيما كان من أسماء الجموع على لفظ

المفرد نحو (ركب ، وسفر) - بعدة أمور وهي :

- ١- أن فعلاً ليس جمعاً مكسراً ، أي ليس على وزن من أوزان الجموع ، (١) .
 - ٢- أن فاعل لا يكسر عليه شيء ، نحو راكب لا يقال في تكسيرها ركب (٢) .
 - ٣- أن ركب وسفر يقال في تحقيرهما رُكيب ، وسفير ، أي أنها لو كانت جمعاً مكسراً لردت إلى مفردهما عند التصغير (٣) .
- وقد أضافت سهير خليفة فرقاً آخر وهو :
- أن الجمع المكسر مؤنث ، وهذه الأسماء مذكورة ، فهو كالمفرد في اللفظ ، فيقال : هذا الركب ، وهذا السفر (٤) .

(١) الكتاب ، ٦٢٤/٣ .

(٢) م . ن ، ٦٢٥/٣ .

(٣) م . ن ، ٦٢٤/٣ .

(٤) شرح الشافعية ١٩٣/٢ ، دراسات صرفية ، سهير خليفة ، ١٦٣ .

* التصغير

استخدم اللغويون المتقدمون مسميين للدلالة على مصطلح التصغير وهما : التصغير والتحقيق . وهو من الأبواب التي أفرد لها الكثير من الأبواب .

وقد تناول سيبويه موضوع التصغير مفردا له الكثير من الأبواب ، وكان يطلق عليه كذلك التحقيق (١) ، وتبعه الفراء في ذلك حيث يقول : إن العرب تصغر إنسانا على أنيسان (٢) ، واستخدم المصطلحين معا المبرد (٣) ، والفارسي (٤) ، وابن جني (٥) . فلم يقتصروا على مصطلح التصغير كما هو لدى علماء الدرس اللغوي الحديث .

أما المرزوقي فقد استخدم مصطلح التصغير في جميع الألفاظ المصغرة التي أشار إليها ، ولم يستخدم مصطلح التحقيق مطلقا (٦) .

والتصغير في اللغة مصدر الفعل صغر يراد به التقليل ، ويقصد به اصطلاحا تغيير مخصوص بشكل لمعنى يريده المتكلم .

وعرفه أبو علي الفارسي بقوله : "تصغير الاسم بمنزلة وصفه بالصغر فقولنا حجير كقولنا حجر صغير ، والتصغير يكون في الأسماء المعربة بضم أولها وفتح الحرف الثاني منها ، ولحاق ياء ساكنة ثالثة وهو يجري على ثلاثة أمثلة على فعيل ، فعيعل ، وعلى فعيعل" (٧) .

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | الكتاب، ٤١٥/٣ - ٤٩٤ |
| (٢) | معاني القرن، ٢٩٦/٢ |
| (٣) | المقتضب، ٢٣٦/٢ - ٢٩٣ |
| (٤) | التكملة، ٤٨٦ - ٤٨٨ |
| (٥) | الخصائص، ٢٥٢ ، ٣٤٣ . |
| (٦) | شرح الحماسة، ١٣٩٧/٣ ، ١٠٩٩/٣ ، ٦٧٨/٢ ، ١٢٧٥/٣ ، ١٢٧/١ . |
| (٧) | التكملة، ٤٨٦ . |

وقال المبرد إذا كان الاسم رباعيا انكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير، كما يذكر في

التكسير ، لأن التكسير والتصغير من واد واحد (١).

وأشار الفارسي إلى تصغير الخماسي ، لأنه يصغر على استكراه لما يلزم من حذف حرفين

من نفس الكلمة (٢).

وأشار المرزوقي إلى بعض الأبنية المصغرة خلال شرحه للحماسة وهي كالتالي :

- تصغير ما كان على حرفين وأصله ثلاثة، فُيرد إليه ما حذف عند التصغير، وهو

تصغير أخى (٣).

- تصغير الأسماء المبهمة نحو : "قُبَيْل ، بُعِيد، وفُوق ، ودُوين" (٤) .

وقد منع المبرد تصغير الأسماء المبهمة (٥)، في حين أن سيبويه أجاز تصغيرها ، فقال في

تصغير الأسماء المبهمة : " إنما أردت أن تقلل الذي بينهما ومن ذلك قولك دوين وفوق " (٦) . فأخذ

المرزوقي برأي سيبويه وخالف المبرد في منع تصغيرها ، ولم يشر إلى هذا الخلاف بين المبرد

وسيبويه فيما صغر من الأسماء المبهمة .

- وأشار المرزوقي إلى تصغير ما كان آخره مقصوراً ، نحو : هوني قال تصغيرها

هويني (٥).

(١) المقتضب، ٢/٢٣٦.

(٢) التكملة، ٤٨٦.

(٣) شرح الحماسة، ٣/١٠٩٩.

(٤) شاهد قول خلف بن خليفة :

وبالتّير أشجاني وكم من شج له
دوين المصنّى بالبيع شجون

شرح الحماسة ٢/٨٩٠.

(٥) المقتضب، ٢/١٧٧.

(٦) الكتاب، ٣/٤٧٧.

(٧) شرح الحماسة، ٣/١٣٩٧.

- وأشار إلى تصغير إلى ما كانت الواو فيه ثالثة ليست بأصلية ولا ملحقة ، نحو:
عتود قال تصغيرها عتيد (١) وقد قلبت الواو الساكنة ، لأن الواو مدة وليست بأصلية ، ولا ملحقة (٢).

- وأشار المرزوقي إلى تصغير الترخيم (٣) ، وتصغير الترخيم عرفه المبرد بقوله: "هو أن تصغر الاسم على حذف الزوائد التي فيه" (٤) .
ومن أمثلة تصغير الترخيم التي أشار إليها المرزوقي :

تصغير كميت قال : " تصغير مرخم ، والمراد به تكبيره ، وهو أكميت لذلك جمع على كُميت ، ومثله فرس وُرد " (٥) .
وتصغير كميت من الألفاظ التي قال فيها سيبويه إنها من الألفاظ الجارية في الكلام تصغيرها ، وترك تكبيرها (٦) ، وقال كميت " وهو ما بين الحمرة والسواد ولم يخلص وإنما هو كقولك دوين ذلك " (٧).

تصغير أسماء الأفعال نحو (رويد) تصغير أرواد ، قال المرزوقي : " رويد تصغير (أرواد) ، وهو مصدر أرودت ، على طريق تصغير الترخيم ، وأكثر ما يجيء تصغير الترخيم يجيء في الأعلام ، وقد يجعل رويداً اسماً لافرق ، فيبنى حينئذ كما يبنى إخوانه من أسماء الأفعال " (٨).

(١) م . ن ، ٦٧٨/٢ .

(٢) المقترض ، ٢٨٣/٢ .

(٣) شرح الحماسة ، ١٢٧٥/٣ ، ١٢٧/١ .

(٤) المقترض ، ٢٩٣/٢ .

(٥) شرح الحماسة ، ١٢٧٥/٣ .

(٦) الكتاب ، ٤٤٩/٣ ، ٤٧٧ .

(٧) م . ن ، ٤٧٧٠ ، ٤٤٩/٣ .

(٨) شرح الحماسة ، ١٢٧/١ .

وظاهرة تصغير الترخيم في غير الأعلام من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ،
وجرى المرزوقي مجرى أصحابه البصريين في جواز تصغير الترخيم بين الأعلام وغيرها ، مع
إشارته إلى أن هذه الأبنية قد شابها الأسماء فجرت مجراها وذلك من خلال قوله : " قد يُجعل
رويدا اسما لافرق " ؛ لأنها أكثر ما تكون في الأعلام ، وقد منع الكوفيون تصغير الترخيم في الأعلام
حيث يقول السيوطي : " لافرق في جواز تصغير الترخيم بين الأعلام وغيرها عند البصريين ،
وزعم الفراء وتعلب أنه يخص بالأعلام " (١) .

ويذكر ابن يعيش أن الفراء يقول في (رويد) تصغير رود ، والرود المهمل يقال فلان يمشي
على رود أي على مهمل " فلا يكون حينها تصغير (رويد) تصغيراً مرخماً (٢) .
وجاء في شرح الشافعية أنه لا يصغر اسم الفعل ، ولا الاسم العامل عمل الفعل (٣) .
وقال الرضي في شرح الشافعية : " ومذهب الفراء أنه لا يصغر الترخيم إلا العلم ، وأجاز
البصريون في غير العلم أيضاً ، وقد ورد في المثل : (عرف حُمَيْقَ جملته) تصغير أحقق " (٤) .

(١) مع الهولم ، السيوطي ، ق : عبد السلام هارون ، ١٥٢/٦ .

(٢) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ٢٩ / ٥ .

(٣) شرح الشافعية ، ٢٨٣/١ .

(٤) م . ن . ، ٢٨٣/١ .

ووازن المرزوقي بين ما جاء به البصريون من جواز تصغير الترخيم في العلم وغيره ، دون تحديد أو ضبط لما جاء في غير الأعلام ، وبين ما جاء به الكوفيون من منعه إلا في الأعلام ، حيث يقول: "إنه أكثر ما يجيء تصغير الترخيم يجيء في الأعلام" (٣) ، فأشار إلى أن تصغير الترخيم أكثر استعمالاً في تصغير الأعلام ، وما جاء منه في غير الأعلام ، فلمقاربتة للأسماء ، أي الأصل أن يجيء في الأعلام ، ولما كانت أسماء الأفعال المراد بها الدلالة على صيغ الأفعال كما تدل الأسماء على مسمياتها ، كانت كالأعلام عليها فكان فيها الكثير من أحكام الأعلام (٤) ، ومن ذلك أنها صغرت تصغير الترخيم كما في الأعلام .

أما ما احتج به البصريون من تصغير الصفات تصغيراً مرخماً ، نحو ما ورد في المثل : (عرف حُمَيْقُ جملته) ، فأقول : إما أنهم أرادوا تسمية الرجل بصفته الملازمة له فأجروا الصفة مجرى الأعلام ، أو يُعَدُّ شاذاً إذا قصد به الوصفية فلا يقاس عليه .

* تصغير أبنوها

قال المرزوقي : "أبينوها تصغير أبناء مقصوراً عند أصحابنا البصريين ، وهو اسم صيغ للجمع كأروى ، وأثاب ، وأصغر فهو على أفعال بفتح العين ، وعند الكوفيين هو تصغير ابن مثل أدل على أفعال بضم العين" (٣) .

(١) الشاهد قول سلمى بن ربيعة :

زعت تماضر أنني إما أمّت
بمئذ أبينوها الأصاغرُ خلّتي

شرح الحماسة ، ٢٠ / ٥٤٨ .

(٢) شرح المفصل ، ٥ / ٢٩ .

(٣) شرح الحماسة ، ٢ / ٥٤٨ .

واختلف النحاة في تقدير الأصل المكبر لتصغير أبيئوها فذهبوا في ذلك إلى ثلاثة مذاهب :

وقد ذهب يونس وهو من أعلام المدرسة البصرية إلى أن (أبيئون) تحقير (بنون) جمع أثني (١) ، وقد ردّ سيبويه ما ذهب إليه قائلا : " الأصل في تحقير بنون بنيون " ، وليس أبيئون (٢) .
و" ذهب البصريون إلى أنه جمع (أبين) وهو تصغير أثني مقدراً على وزن أفعل كأضحى ، وهو عندهم شاذ لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره (٣) .

ويذكر أبو علي الفارسي أن سيبويه يذهب إلى أن أبيئون تصغير أبناء جمع أثني (٤) ، وهذا ما ذهب إليه المبرد أن أبيئون تصغير أبناء بحذف الزيادة (٥) ، وهو كذلك عند أبي علي الفارسي (٦) .

وذهب الكوفيون إلى أنه جمع (أبين) وهو تصغير ابن مقدراً ، وهو عندهم جمع (ابن) كأدل في جمع دلو .

ورد ما ذهب إليه الكوفيون الرضي في شرحه للشافعية ، فأشار إلى أن ما ذهبوا إليه شاذاً من وجهين (٧) .

- أنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره .

- أن مجيء (افعل) شاذ كأجبل وأزمن .

فما جاء به البصريون أقرب إلى الصواب مما جاء به الكوفيون ، والمرزوقي لم يوازن بين

آراء البصريين والكوفيين ، واكتفى بذكر آرائهم ، وقد قدم رأي البصريين على الكوفيين ،

(١) الكتاب ، ٤٨٦/٣ ، ٤٥٧/٣ .

(٢) م . ن . ٤٥٦/٣ .

(٣) شرح الشافعية ، ٢٧٧/٢ .

(٤) الكتاب ٣ / ٤٨٦ ، ٣ / ٤٥٤ ، التكملة ، ٤٥٥/١ .

(٥) المسائل البصرية ، أبو علي فارسي ، ق : محمد أحمد الشاطر ، ٣٧٥/١ .

(٦) م . ن . ٣٧٥/١ .

(٧) شرح الشافعية ، ٢٧٧/٢ .

و قال : " ذهب أصحابنا البصريون " (١) ، فدمج نفسه مع ما ذهبوا إليه مما يدلنا إلى أنه كان يرجح ما ذهب إليه البصريون في أن أصل تصغير أبيئوها أبناء جمع ابني على وزن أفعل بفتح العين .

تصغير آل .

أشار المرزوقي إلى خلاف البصريين والكوفيين في الأصل المصغر من (آل) ، وذكر أنهم ذهبوا في ذلك مذهبين وهما :

- مذهب البصريين وهو : أن آل أصلها أهل وهي في معناها وتصغيرها (أهيل) ، حيث يقول : "ذهب البصريون أنه في معنى الأهل ، ولا فرق بينهما ، وأن تصغيرها (أهيل) ، وهذا يؤذن بأن أصل ألفه هاء " (٢) .

- مذهب الكوفيين وهو : أن آل تصغيرها ، (أوليل) ، وأهل تصغيرها أهيل ، لأن كل منهما له معنى مغاير عن الآخر ، فقال المرزوقي : عن ثعلب عن شيوخه "أن الأهل القرابة متبعا كان ، أو غير متبع ، وأن (الآل) المتبع وإن لم يكن ذا قرابة فهما لمعنيين " (٣) ، وأورد كذلك رأيا للكسائي حيث يقول : ذهب إلى أن تصغير (الآل) أوليل ، وفي تصغير (الأهل) أهيل (٤) .

ذكر المرزوقي أن البصريين ذهبوا إلى أن تصغير (آل) ، أهيل وهذا ليس بصحيح ، فلم يجمع البصريون على أن تصغير (آل) أهيل ، وأثبتت المراجع أنهم ذهبوا في ذلك ثلاثة مذاهب وهي :

الأول : مذهب يونس ، أن تصغير (آل) أوليل ، فجاء في شرح الملوكي : "قالوا في تحقير آل (أهل) ، وفي قول يونس (أويل) " (٥) .

(١) شرح فحاسة ، ٥٤٨/٢ .

(٢) م . ن . ١٠ ، ٤٥٢/١ .

(٣) م . ن . ١٠ ، ٤٥٢/١ .

(٤) م . ن . ١٠ ، ٤٥٢/١ .

(٥) شرح الملوكي ، ٢٧٨/١ .

الثاني : مذهب المبرد أن (أهل) ، و (أول) أصلان ، وكل أصل له معنى مستقل عن الآخر (١).

الثالث : مذهب سيبويه (٢) وابن جني (٣) : أن (آل) أصلها (أهل) فأبدلت الهاء همزة فصارت (آل) ، ثم أبدلوها ألفا ، فصارت (آل) فقالوا في تحقيرها (أهيل) .

وقد فسر ابن يعيش علة إبدال الهمزة من الهاء ، حيث يقول : "الألف في (آل) بدل من الهمزة ، والهمزة بدل من الهاء ، لأننا لم نرهم أبدلوا الألف من الهاء في غير هذا الموضع ، فيقاس هذا عليه ، وكان بين الهاء والهمزة مقاربة في المخرج ، وكل واحدة منهما تبدل من الأخرى في نحو : جاء ، وشاء ، وهياك وإياك ، ولهنك في لأنك فلذلك حكم بأن الألف بدل من الهمزة ، والهمزة بدل من الهاء ، وأصله (أهل) فصار (آل) ، ثم أبدل من الهمزة الثانية ألف لسكونها ، وانفتاح ما قبلها ، كما قلنا في (آدم) و (آخر) " (٤).

واحتج ابن عصفور لمن ذهب إلى أن (آل) أصلها أهل بحجتين هما (٥) :

١- أنه إذا أضيف (آل) إلى المضممر قالوا أهلك ، وأهله ولا يقال آلك وآله إلا قليلا جدا ، والمضممر يرد الأشياء إلى أصولها .

٢- إن (آل) لا يضاف إلا إلى الشريف ، فيقال آل الله ، وآل السلطان ، بخلاف (أهل) الذي يضاف إلى الشريف وغيره ، دل ذلك على أن الألف فيه بدل من الهمزة المبدلة من الهاء ، لذلك اختص الفرع على الأصل .

(١) لسان العرب ، مادة (أول) ، ٣٨/١١ .

(٢) الكتاب ، ٤٣٣ .

(٣) شرح التصريف ، الملوكي ابن يعيش ، ٢٧٩ ، شرح الشافعية ، ٢٠٨/٢ .

(٤) شرح التصريف ، الملوكي ، ٢٧٩ .

(٥) الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، ٣٤٩/١ .

مذهب الكوفيين ، ذكر المرزوقي أن ثعلبا و الكسائي ذهبا إلى أن (أهلا) أو (آلا) كلا منهما أصلان ، فتصغيرهما على ذلك (أهيل) و (أويل) (١). ولا أعلم صحة ما ذكره المرزوقي ، غير أنه قد جاء في شرح الشافعية أن الكسائي ذهب إلى أن أصل (آل) (أويل) ، لأنهم يؤولون إلى أصل حيث يقول : قال الكسائي : أصله (أول) ، لأنهم يؤولون إلى أصل ، وحكى أبو عبيدة في هل فعلت ؟ آل فعلت ؟ وقيل : إن أصل الآ في التخصيص هلا (٢).

ويبدو أن المرزوقي ذهب إلى أن أصل (آل) (أهل) ، لأنه اقتصر على ذكر هذا المذهب من مذاهب علماء البصرة وهو مذهب سيبويه وابن جني وتبعهم في ذلك ابن يعيش ، والرضي ، وابن عصفور ، في حين أنه لم يذكر من خالفهم ومن ذهب مذهب الكوفيين في ذلك ، كالمبرد ، ويونس وهما من أعلام المدرسة البصرية ، ولا أظنه كان جاهلا لما ذهب إليه ، وهو من أنصار المدرسة البصرية . و أنا أذهب إلى أن آل و أهل أصلان وأن الهمزة أصلها أهل ، و معلوم مدى التقارب الصوتي بين الهمزة و الهاء ، فكلاهما حرف حلقى يمكن أن يتبادلا في درج الكلام .

(١) شرح الحماسة ، ٤٥٢/١ .

(٢) شرح الشافعية ، ٢٠٨/٢ .

* النسب

خلط علماء العربية المتقدمون مصطلح النسبة بمصطلح الإضافة من حيث اللفظ لامن حيث الدلالة ، وجاء هذا الخلط كون هذه الياء تلحق الكلمات مضافة إليها في آخر الكلمة ، فكان الخلط من حيث اللفظ لا من حيث الدلالة ؛ لأن الفارق الشكلي بينهما بسيط .

فعالج سيبويه النسبة تحت باب الإضافة . فقال : "هذا باب الإضافة وهو باب النسبة" (١) .

وتبعه في ذلك أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني (٢) . فكانا يطلقان على باب النسبة بساب

الإضافة كذلك .

بينما قال أبو علي الفارسي : "اعلم أنك إذا أردت الإضافة إلى شيء قلت وشويا" فأشار إلى

النسبة بالإضافة (٣) .

وقد فرق المبرد بين ياء النسب وياء الإضافة ولم يخلط المصطلحين بعضهما ببعض ، حيث

يقول : " اعلم أنك إذا نسبت رجلاً إلى حي أو بلد أو غير ذلك ألحقت الاسم الذي نسبته إليه ياءً

شديدة ولم تخففها ، لنلا تلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلم " (٤) .

أما المرزوقي فقد لاحظ الفرق بين الياءين ، ولم يخلط بينهما ، فلم يستخدم مصطلح

الإضافة مطلقاً فيما ورد من الألفاظ المنسوبة ، وكان يصطلح على كل واحدة منهما بمسماها .

وقد ذكر المرزوقي في ياء الإضافة أنها ضمير اسم على حرف واحد متطرف ، الأصل

فيها التحريك (٥) .

(١) الكتاب ، ٦٩/٢ .

(٢) المنصف ، ١٦٣/١ ، ١٧٢/٢ - ١٧٤ .

(٣) التكملة ، ٢٤٣-٢٤٤ - ٢٥٥ .

(٤) المقنضب ، ٣ / ١٣٣ .

(٥) شرح الحماسة ، ٥١/١ .

والنسب هو " زيادة ياء مشدده في آخر الاسم مكسور ما قبلها ، للدلالة على نسبتها إلى
المجرد منها وهو المنسوب إليه (١) .

والغرض منها حقيقة الاختصار ، بجعل المنسوب إليه دون إطالة بذكر الصفة (٢) .

وقسم النسب إلى قسمين هما (٣) :

- حقيقي : وهو ما كان مدلوله منسوباً حقيقة كقولهم : "دمشقي ومصري وهو الكثير
الشائع" .

- غير حقيقي : ما كان في اللفظ خاصة دون المعنى كقولك : كرسى منسوب من
حيث المعنى .

وأشار المرزوقي إلى بعض الكلمات المنسوبة مع ذكر الغرض منها ، فقال
الشمردلي : "الشمردل الطويل ، وزاد ياء النسبة في آخره توكيداً للوصفية " (٤) .

وأشار كذلك إلى أن هناك ألفاظاً تأتي على غير قياس النسب نحو يمان ، فقال : " النسبة
إلى يمن يماني ، لكنه حذف إحدى ياءي النسب وأتى بالألف عوضاً منه " (٥) .
وقال أبو علي الفارسي : " أما (يمانى) فنادر " (٦) .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ، ٥٨٦ .

(٢) طم للصرف ، ١٤٠ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ، ٥٨٧ .

(٤) شرح الحماسة ، ١٨١٨/٤ .

(٥) الشاهد قول جعفر بن عتبة الجارثي :

هوأي مع الركب اليمانيين مُصنَعُ
جَنِيْبٌ وَجَنُمَانِي بِمَكَّةَ مُؤَثَّقُ

شرح الحماسة ، ٥١ / ١ .

(٦) المسائل البصريات ، ٣٣١/١ .

وقد فسر ابن جني مجيء الألف عوضاً عن إحدى الياءين نحو تهام ، ويمان ، فقال : " قيل : قال الخليل في هذا أنهم كأنهم نسيوه إلى فعل أو فعل ، وكأنهم فكوا صيغة تهامة ، فأصاروها إلى تهم أو تهم ، ثم أضافوا إليه فقالوا : تهام (١) .

أما سبب ذهاب الياءين ، والأصل ذهاب ياء واحده ، أنهم عاملوها معاملة قاضٍ ، والأولى عدم الحذف (٢) .

وقال : هنة على هنوات ، فمن رد اللام في الجمع رده في النسبة أيضاً ومن لم يرده ، فهو في النسبة بالخيار ، إن شاء قال : هني وإن شاء قال : هنوي (٣) .

و هذا ما ذهب إليه المتقدمون حيث يقول المبرد : " اعلم أنه ما كان من الأسماء على حرفين فإن رد الحرف الثالث إليه في الجمع بالتاء ، أو التثنية فالنسبة تردّه ، لا يكون إلا ذلك ، و ذلك قولك في النسب إلى أخت : أخوي ، لقولك أخوات " (٤) ، و في موضع آخر يقول : " و إن لم ترد الحرف الثالث في تثنية و لا جمع بالتاء ، فأنت بالنسب مخير ؛ إن شئت رددته ، و إن شئت لم تردده ، و ذلك قولك في النسب إلى دم : دمي و دموي " (٤)

(١) الخصائص ، ١١١/٢ - ١١٢ .

(٢) المسائل البصريات ، ٣٣١/١ .

(٣) الشاهد قول البرج بن مسهر :

فَنِعَمَ الْخَيُّ كَلْبٌ غَيْرَ أَنَا

رَلِينَا فِي جَوَارِحِهِمْ هُنَاتُ

شرح الحماسة ، ٣٦٠ / ١ .

(٤) المقتضب ، ١٥٢ / ٢ .

* ياء الإضافة

"ياء الإضافة تلك الياء الزائدة على أصل الكلمة ، وهي كهاء الضمير ، وكافه ، بمعنى أن كل كلمة وليتها ياء ، واتصلت بها صح أن الهاء والكاف يليانها ، ويتصلان بها " (١) .

وتتصل بالفعل ، وتتصل كذلك بالحرف ، فتقول: سمعه ، ويقال : سمعني ، ويقال إليك كما يقال إلي .

ذكرت سابقا أن علماء اللغة اختلفوا في الاصطلاح على ياء النسبة ، فأشاروا إليها بلفظ النسبة ، والإضافة على حد سواء ، بينما المرزوقي فرق بينهما وأشار إلى كل منهما بلفظه دون أن يخلط بينهما . وقد اصطلح على كل من هما بمسماها .

وقد عرف المرزوقي ياء الإضافة بذكره أن ياء الإضافة ضمير اسم على حرف واحد متطرف ، الأصل فيها التحريك .

حيث قال في (هوائ) : " ياء الإضافة فتحت منه على الأصل وذاك أن هذه الياء لما كان ضمير اسم على حرف واحد متطرف ، كرهوا أن تسكن فتختل ، فجعلوا من أصله التحريك " (٢) .
والدليل على أن أصلها الحركة ، أنها كالكاف في (عليك واليك) وهذه المضممرات لا تكون إلا متحركات ، فكذلك ياء الإضافة ، وإنما جاز إسكانها استخفافا للحركة على الياء ، لأن الياء حرف ثقيل ، فإذا تحرك ازداد ثقلا ، ويدل على ثقل الحركة على الياء أنها تقلب ألفا إذا تحركت وانفتح ما قبلها في أكثر الكلام (٣) .

وقد فصل المرزوقي القول في أحوال ياء الإضافة وتأثرها بما يسبقها من أصوات ، وسأفصل الحديث في ذلك في باب الظواهر الصوتية عند المرزوقي .

(١) مذاهب القراء في ياء الإضافة ، قنهامي ، ١٧ .

(٢) شرح الحماسة ١٥١/١ .

(٣) مذهب القراء في ياء الإضافة ، ١٧ .

* التأنيث

مصطلح التأنيث ورد عند علماء اللغة المتقدمين كما هو من حيث اللفظ والدلالة ولا خلاف فيه ، ولكن هناك خلاف في علامات التأنيث من حيث عددها وأصلها .
لقد أجمع النحاة على أن علامات التأنيث ثلاثة وهي (١) :

التاء المبدلة من الهاء .

الألف المقصورة .

الألف الممدودة .

وزاد الكوفيون على علامات التأنيث علامتين هما (٢) :

تاء أخت و بنت .

الألف والتاء في مسلمات ونحوه .

وهي عند أبي بكر الأنباري ، وهو من أعلام المدرسة الكوفية ، خمس عشرة علامة (٣) .

وأشار المرزوقي إلى أصل الألف الممدودة في الكلمات المنتهية بهذه العلامة ، وهي من العلامات المختلف في أصلها عند البصريين والكوفيين ، فذهب المرزوقي إلى أن أصل الهمزة ألف مقصورة ، وهذا ما ذهب إليه البصريون . فقال المرزوقي : " الأصل في همزة التأنيث ألف عاد إلى أصلها لزوال الألف قبلها في مثل عذارى وصحارى " (٤) .

" فذهب البصريون إلى أن الألف الممدودة التي في آخر الاسم علامة للتأنيث ، لأنها كانت مقصورة فمُنت كما وقع قبلها ألف المد ، لأن الأصل في الأسماء القصر ، والمد طارئ عليها " (٥) .

(١) ارتشاف الضرب ، أبو حيان ، ق: مصطفى أحمد النحاس ، ٢٩٣/١ . المذكر والمؤنث ، أبو بكر الأنباري ، ص ٥٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ، أبو حيان ٢٩٣/١ .

(٣) المذكر والمؤنث ، أبو بكر الأنباري ، ق : طارق الجنابي ، ١٩٨-٢٠٠ .

(٤) شرح الحماسة ، ٥٥٠/٢ .

(٥) ارتشاف الضرب ، ٢٩٣/١ .

وقد فسّر ابن جنّي سبب قلب ألف التانيث المقصورة التي في نحو : حُبلى وبُشرى ، أنها لما وقعت بعد ألف قبلها زائدة وجب تحريكها لئلا يلتقي ساكنان فقلّبت همزة ، وأشار إلى أن هذا مذهب سيبويه . (١)

فدعّم المرزوقي ما جاء به البصريون في أن أصل الهمزة ألف مقصورة ، واحتج بحجتهم بأنه لو حذفت الألف الممدودة لعادت الهمزة المبجلة من الألف إلى أصلها ، كما في جمع عذراء عذارى ، وصحراء صحارى .

وهذا يخالف ما ذهب إليه الكوفيون (٢) في أن الهمزة علامة تأنيث أصلية ، وليست مبدلة من الألف ، فهي لديهم أصل غير منقلبة و ليست مبدلة ، وقد ردّ ما ذهب إليه الكوفيون الفارسي (٣) ، وابن جنّي (٤) ، بدليل أنه لو زالت الألف قبلها بقلبها في مثل جمع صحراء على صحارى ، عاد حرف اللين الذي كان في الواحد وخرجت عن الهمزة .

ويرى إسماعيل عمايرة أن الألف بنوعها قد تطورت في الأصل عن التاء ، وعلل ذلك بقوله : " أنه لو وقف عليها تنطق هاء كما في طلحة ، والهاء قريبة المخرج من الألف ، وقد يكون للنبر أثر كبير في هذه الألف المحمولة عن الهاء ، فإن كان المد يسيراً كانت ألفاً مقصورة ، وإن كان المد طويلاً يوشك النفس معه أن ينتهي كانت هذه الألف همزة " (٥) . وقال : " إن التبادل بين المقصور والممدود يحصل في العربية كما في البكا والبكاء ، مُع فيه القصر والمد ، وحصل التبادل بين الألف والتاء كما في مغنى ومغناة ، وحصل التبادل بين الألف المقصورة والهمزة كما في حبلى وحبلاً " (٦).

(١) المصنف ، ١٥٥/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ، ٢٩٣/١ .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ، الجرجاني ٩٨٧/٢ .

(٤) المصنف ابن جنّي ١٥٥/٢ .

(٥) ظاهرة لتأنيث ، ٤٩ .

(٦) م . ن . ٥٠ .

أما الأخفش فقد انفرد في رأيه ، وذهب إلى أن الألفين علامتا تانيث (١) وردّ هذا القول ابن جني ، واحتج بحجتين هما (٢):

إن علامة التانيث لا تكون على حرفين إنما هي حرف واحد ، نحو الهاء في طلحة والألف في حُبلى.

تغيير الهمزة في الجمع ، وبقاء الألف بحالها دليل على أن الهمزة وحدها علامة التانيث ، ففي جمع الأسماء الممدودة جمع مؤنث سالم تقلب الهمزة نحو جمع صحراء على صحراوات ، في حين أن الألف تبقى على حالها لئلا يجتمع في الكلمة علامتا تانيث ، ونظيرها في ذلك : حذف التاء من طلحات . و أنا أميل إلى ما قاله عمايرة من أن الهمزة ألف في بعض السياقات ، و المسألة صوتية بحتة فلو قلت مستشفى مثلاً ، فإن المقطع المفتوح في مستشفى يبقى مستثقلاً ، و هنا تلجأ العربية من الناحية الصوتية فتقل المقطع بالهمزة فتصبح مستشفى ، أو تقل هذا المقطع بالهاء فتصبح مستشفى ، و هذا ملاحظ مسوع عند مستخدمي اللغة .

(١) رشاد الضرب، ٢٩٣/١.

(٢) المصنف، ١٥٦/٢-٥٤.

* تأنيث الساق

قال المرزوقي : " الساق الكسير الساق المؤنثة لأنه فعيل بمعنى مفعولة ، وعند أصحابنا البصريين لا ينقاس ، بل يتبع فيه المحكي عنهم " (١).

أشار المرزوقي إلى أن هذه الكلمة من الكلمات المؤنثة تأنيثاً معنوياً ووُصف بفعيل الذي بمعنى مفعول بحذف التاء لأنه وصف لمؤنث معنوي ، وخص المرزوقي البصريين في ذلك ، وكأنه يشعر القارئ أن الكوفيين كان لهم رأي مغاير على خلاف ما ذهب إليه البصريون ، وفي الحقيقة أن رأي البصريين والكوفيين في وصف المؤنث تأنيثاً معنوياً بفعيل التي بمعنى مفعول بحذف التاء من آخره ، لا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين .

فذكر أبو بكر الأنباري في كتابه المذكر والمؤنث ، أن كلمة الساق من الألفاظ المؤنثة تأنيثاً معنوياً ، ولا يجوز تذكرها (٢) ، مما يؤنث تأنيثاً معنوياً لا ينقاس بل يقتصر على السماع ، وهو أصل الاجتماع في كلا المذهبين .

وجاء في شرح الشافية " إن المؤنث تأنيثاً معنوياً إذا وُصف وكان وصفه على وزن فاعيل بمعنى مفعول يعامل معاملة المؤنث اللفظي ، ولا خلاف في حذف التاء من فعيل الذي بمعنى مفعول إن كان وصفاً لمؤنث معنوي ، نحو قولهم : كف خضيب ، ورجل قتيل " (٣).

وهذا مما يؤكد موافقة المرزوقي للبصريين فهو يعرض لآراء البصريين حتى في المسائل التي لا خلاف فيها ، في حين أنه يغفل رأي الكوفيين ، وإذا أراد أن يروي عنهم يقول قال بعضهم ، مما يظهر تأثير البصريين الواضح في المرزوقي في جميع الظواهر الصرفية التي ناقشها في شرحه للحماسة .

(١) شرح الحماسة ، ١٤٨٦/٣ .

(٢) المذكر والمؤنث ، ٣٥٤/١ .

(٣) شرح الشافية ، ١٦٦/٢ .

الفصل الثالث

الظواهر الصرفية الصوتية

- ظاهرة المماثلة
- ظاهرة المخالفة
- النظام المقطعي
- تخفيف الهمزة
- القلب المكاني
- الإبدال اللغوي

* الظواهر الصرفية الصوتية

درس المتقدمون التطورات ، والتنوعات النطقية للأصوات اللغوية وفق التغيرات التي تطرأ على الحرف في بنية الكلمة ، نظراً لأصل الحرف في الصيغة المجردة بحيث لا يترتب على تطور الحرف تغير في المدلول الصرفي للكلمة ، وعالجوا هذه التنوعات النطقية للأصوات تحت سباب الإبدال ، والإدغام ، والإعلال ، والحذف ، والقلب ، والإمالة ، وغير ذلك .

وقد أطلق الأزهرى على هذه التنوعات النطقية للصوت اللغوي (التغير اللفظي) فيقول : " والتغير اللفظي كتغيير (قول) من الأجوف ، و (غزو) من الناقص إلى (قال) ، و (غزا) ، بقلب حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله ، والإبدال في (أقتت) ، والحذف في (رد) (١) .

أما المحدثون فقد تناولوا دراسة التطورات الصوتية بشكل مُغاير ، وفسروا التغيرات التي تطرأ على البنية التركيبية ، والتأثرات التي تلحق بها ، سواء في التفخيم ، أو الترفيق ، أو تبادل المواقع ، أو الذوبان في ذوات الأصوات ، أو في التحول إلى أشكال أخرى (٢) ، وفق عدة قوانين وهي (٣) :

- ١- قانون الاقتصاد في الجهد .
- ٢- قانون الانسجام .
- ٣- قانون التردد النسبي .
- ٤- قانون عامل السرعة .
- ٥- قانون عامل التوازن .
- ٦- قانون العامل الخارجي .

(١) شرح التصريح على توضيح ، الأزهرى ، ٣٥٣/٢ .

(٢) دراسة الصوت اللغوي ، ٣٧٧-٣٧٢ . التنوعات اللغوية ، عبد القادر عبد الجليل ، ١٥٣-١٥٤ .

(٣) التنوعات اللغوية ، عبد القادر عبد الجليل ، ١٣٥-١٥٤ .

وهذه القوانين هي مجرد محاولات لتفسير هذه التغيرات النطقية للصوت اللغوي ، ومع ذلك فقد خطا المحدثون خطوات واسعة في مجال التغيرات الصوتية كانت أكثر منهجية ، وأقدر على الوصف من دراسة المتقدمين ، لأنها بنيت في أغلبها على أسس علمية ثابتة .

حيث يقول رمضان عبد التواب : " لقد شغل اللغويون من قديم بالنظر في الأصوات اللغوية ، غير أن ما وصلوا إليه قديماً لم يكن قائماً على أساس علمي ثابت ، ولهذا فإنه لا يبلغ من الدقة ، والإتقان ، والضبط ما وصل إليه المحدثون من علماء اللغات " (١) .

لذا عرضت دراسة التطورات النطقية للصوت اللغوي ، التي أشار إليها المرزوقي خلال شرحه للحماسة ، وفق منهج الدراسات الصوتية الحديثة .

وقسمتُ هذا الباب إلى ستة مباحث هي :

- ظاهرة المماثلة .
- ظاهرة المخالفة .
- النظام المقطعي .
- تخفيف الهمزة .
- القلب المكاني .
- الإبدال اللغوي .

(١) المدخل إلى علم اللغة ، رمضان عبد التواب ، المقدمة .

ظاهرة المماثلة

* المماثلة (المقاربة)

أطلق المتقدمون اصطلاحات ومسميات متعددة تشير إلى الأصوات اللغوية التي تتأثر بعضها ببعض عند النطق بها ، لحدوث الانسجام بين الأصوات المتتالية من حيث صفاتها ، أو مخرجها في بنية الكلمة الواحدة أو الجملة .

وقد استخدم سيبويه لفظ (المضارعة) للدلالة إلى ما يحدث للأصوات من مماثلة حيث يقول: "هذا باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه ، والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه" (١).

وتظهر عند المبرد تحت ما يسمى (بالتقريب) (٢) ، وعند ابن جني تظهر تحت ما أسماه ، (بالإدغام) وعرفه بقوله : " هو تقريب صوت من صوت " ، يُقرب الصوت من الصوت دون أن يكون هناك إدغام ، وقال كذلك : " هو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك (٣) .

وقد وافق المرزوقي المتقدمين في استخدام لفظ (التقريب) ، لما يعرف عند المحسنين (بالمماثلة) . ويظهر ذلك واضحاً من خلال تخريجه لإبدال الدال من التاء ، حيث يقول : " زهاه وازدهاه بمعنى و والأصل ازدهى ، لأنه افتعل من الزهو ، لكنه أبدل من التاء دالاً تقريباً للحرف من الزاي" (٤) .

(١) الكتاب ، ٤/٤٧٧ .

(٢) المقتضب ، ١/٢٢٥ .

(٣) الخصائص ، ٢/١٣٩ ، ٢/١٤٢ ، ٢/١٤١ .

(٤) شرح الحملة ، ١/٢٤٥ .

وقد عرف علماء اللغة المحدثون المماثلة تعريفات متعددة ، لا تتباين في مدلولها أو تعليلاتها .

وقد عرفها عبد القادر عبد الجليل بقوله : " الانتقال التكيفي تحت تأثير خصائصها في التجاوز وراء التباعد" (١) .

وهو حدّ تعريف أحمد مختار عمر حيث يقول : " هي التعديلات التكيفية للصوت ، بسبب مجاورته لأصوات أخرى ، أو تحول الفونيمات المتخالفة إلى مماثلة ، إما تماثلاً جزئياً أو كلياً" (٢) .

وقصد بالتماثل الجزئي التعديل الذي يحدث للصوت من حيث صفته أو مخرجه ، لإحداث الانسجام بينه وبين الصوت المجاور له ، بحيث لا يترك له أثراً ، وهو ما يتعارف عليه بالإدغام (٣) .

والهدف من تغيير صوت ليمائل صوتاً آخر مجاوراً له ، هو إحداث انسجام بين الأصوات المتنافرة ، أثناء نطق صوتين متجاورين متنافرين في الصفة أو المخرج .

قال سيوييه : " وإنما دعاهم إلى أن يقرّبوها ويبدلوها ، أن يكون عملهم من وجه واحد ، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد " (٤) .

وهذا ما أكده دي سويسر بقوله : " إن تأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض عند النطق بها في الكلمات والجمل ، فتغير مخارج بعض الأصوات وصفاتها ، لكي تتفق في المخرج ، أو في الصفة مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في الكلام فيحدث عند ذلك نوع من التوافق ، والانسجام " (٥) .

(١) التنوعات اللغوية ، ١٥٤ .

(٢) دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ، ٣٢٤ .

(٣) الأصوات اللغوية ، إبراهيم ليس ، ١٨٢ ، معجم علم الأصوات ، محمد الخولي ، ١٦٢ .

(٤) الكتاب ، ٤٧٨/٤ .

(٥) التطور اللغوي ، ٣٠ .

ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في كراهية العربية لتوالي الأصوات المتنافرة في الكلمة أو الجملة و نبذها لتوالي كسرة فضمة ، فليس في الكلام أن يكسروا أول حرف ، ويضموا الثاني نحو (فعل) (١) ، لتكلف يظهر واضحاً عند النطق بالصوتين متواليين لذا مال جهاز النطق عند الإنسان ، ألا يكون هناك ثمة تنافر عند إطلاق الأصوات في الكلمة ، أو الجملة ، التي تحدث خلا وتقللاً عند الانتقال من صوت إلى آخر منافراً له في الصفة أو المخرج .

وقد وضح غالب المطليبي هذا الجهد الذي يتكلفه اللسان ، عند النطق بصوتين متنافرين على سبيل المثال - تعاقب كسرة فضمة حيث يقول : " إن كلاً منهما يرتفع في أثناء نطقه جزء من اللسان ، مغاير تماماً للجزء الذي يرتفع في الآخر ، إذ أن الكسرة صوت أمامي ، يرتفع في أثناء نطقه الجزء الأمامي من اللسان ، على حين أن الضمة صوت خلفي يرتفع في أثناء النطق به الجزء الخلفي من اللسان " (٢).

وذكر أن مثل هذا التعاقب يستقل استقلالاً تاماً عند الانتقال من صوت المد الأمامي إلى صوت المد الخلفي (٣).

وأرى أن أصوات أي لغة تميل إلى أن تكون أصوات الكلمة سلسلة مسترسلة عند النطق بها ، وهذا ما يظهر واضحاً في بنية أصوات اللغة العربية ، كما في إبدال الدال من تاء الافتعال إذا جاءت بعد دال و ذال ، أو زاي ، نحو اذان ، و اذكروا ، و ازدان ، و إبدال الطاء من تاء الافتعال إذا جاءت بعد حرف مطبق ، نحو اصطفى ، و اضطر ، و اطعن ، و اظلم .

(١) مع الهولم ، السيوطي ، ١١٠ / ٦ .

(٢) في الأصوات اللغوية ، غالب المطليبي ، ٢٦٠-٢٦١ .

(٣) في الأصوات اللغوية ، ٢٦١ .

أنواع المماثلة .

تقسم المماثلة إلى ثمانية أنواع وفق اعتبارات ثلاثة ، وهي (١):

- ١- درجة المماثلة : فقد تكون المماثلة كلية بحيث يتحول الصوت المتأثر إلى نفس الصوت المؤثر وقد تكون المماثلة جزئية ، بحيث يتحول الصوت المتأثر إلى صوت آخر يقارب الصوت المؤثر ، من حيث صفته أو مخرجه .
 - ٢- اتجاه المماثلة : فقد تكون المماثلة تقدمية بحيث يتأثر الصوت الثاني بالصوت الأول، وقد تكون المماثلة رجعية بحيث يتأثر الصوت الأول بالصوت الثاني .
 - ٣- التجاور بين الصوتين : فقد تكون المماثلة مباشرة بحيث يتجاور الصوت المؤثر بالصوت المتأثر دون وجود فاصل بينهما .
- وقد تكون المماثلة غير مباشرة حيث يتأثر الصوت المتأثر بالصوت المؤثر ، مع وجود فاصل بينهما.

وسأدرس هذه الظاهرة عند المرزوقي في ثلاث مسائل وهي:

- ١- المماثلة بين الصوامت .
- ٢- المماثلة بين أصوات المد .
- ٣- الإبتاع .

(١) أثر القوائين الصوتية في بنية الكلمة ، فوزي الشايب ، ١٨٥-١٨٦ ، دراسة في علم الأصوات حازم كمال الدين ١١٠-١١١ ،
الأصوات اللغوية ، محمد الخولي ، ٢٢٠ ، معجم علم الأصوات ، ١٦٢-١٦٣ .

أ- المماثلة بين الصوامت

١- مماثلة التاء للذال :

تعرض المرزوقي لهذه الظاهرة خلال تخريجه لإبدال الدال من التاء في كلمة (اذ دخر) .
فقد قال : "اذخر . افتعل . من الذخر ، لكنه أبدل من التاء دالاً فأدغم الدال فيه" (١) .

وقد أجمع علماء اللغة المتقدمون والمحدثون منهم على إبدال الدال من التاء ، في صيغة (افتعل) ، إذا كان قبل التاء حرف مجهور ، حيث يقول المبرد : "تبدل الدال مكان التاء في مفتعل ، وما تصرف منها إذا كان قبلها حرف مجهور من مخرجها ، ومما يدانيه من المخرج نحو الذال والزاي" (٢) .

ويبدو أن المرزوقي كان مدركاً لحقيقة التناظر بين الذال المجهورة والتاء المهموسة ، عندما عرض للتطورات الصوتية التي أصابت الكلمة إذ ردّ الكلمة إلى أصلها ، ثم جاء بالوزن الذي صيغ عليها ، وعرض وجوه الإبدال فيها . وحدد وجوه إخراجها حيث يقول : "ولك أن تقول اذدخر" (٣) .
غير أن المرزوقي لم يتطرق إلى وصف هذه الأصوات من ناحية صوتية ، كما جرت العادة عند علماء اللغة المتقدمين ، فعرض للتطورات التي طرأت على الكلمة دون تفسيرها ، ولا يعني هذا أن المرزوقي كان جاهلاً لصفات الأصوات ، ومخارجها ، ولكن ميله إلى الاختصار في تفسير الظواهر الصرفية ، هو ما حدا به إلى الإشارة دون التفسير .

(١) شرح الحماسة ، ١١٦٠/٣ .

(٢) المققتضب ، ٦٥/١ ، المنصف ٣٣/٢ .

(٣) شرح الحماسة ، ١١٦٠/٣ .

وقد أكد المحدثون أن العربية ترفض تجاور صوتين متنافرين ، من حيث صفتي الجهر والهمس ، فقال إبراهيم أنيس : "لا يتجاور في اللغة العربية صوت مجهور مع نظيره المهموس ، فالدال لا تكاد تجاور التاء ، والزاي لاتجاور السين ، والدال لا تجاور التاء" (١).

أما سبب الانتقال من التاء إلى الدال إذا جاء وراء الدال ، أن صوت الدال لا يختلف في نطقه عن صوت التاء ، إلا من حيث صفة الجهر ، والهمس ، فأبدلت التاء من أشبه الحروف بها وهي (الدال) الموافقة لـ (الدال) في جهرها ، فتغلبت صفة الجهر على الهمس لقوته.

وهذا ما ذكره عبد القادر عبد الجليل حيث يقول : " إن (الدال) صوت مجهور والتاء صوت مهموس . والجهر بقوته الارتكازية ، وتوفر صفة الشدة فيها ، تغلبت على الهمس ، وجنبت الصوت نحو مخرجه" (٢) .

وقد وافق المرزوقي ما ذهب إليه علماء الدرس اللغوي (٣) في تنافر الدال مع التاء إذا جاورت الدال ، وهذا مجمع عليه ولا خلاف فيه بين اللغويين ، لذلك عرض لهذه الظاهرة عرضاً ، ولم يتطرق إلى تفسيرها من ناحية صوتيه (وهذا النوع من المماثلة الكلية المقبلة المتصلة) .

٢- تقريب التاء للزاي :

وقد أشار المرزوقي إلى هذه الظاهرة عند تعرضه لتخريج الإبدال من كلمة ازدهى ، فقال المرزوقي : "زهاه ازدهاه بمعنى ، والأصل في ازدهى ، لأنه (افتعل) الزهو ، لكنه أبدل من التاء دالا تقريبا للحرف من الزاي" (٤).

(١) الأصوات اللغوية ، ١٤٩

(٢) التنوعات اللغوية ، ١٥٤ .

(٣) الخصائص ، ١٤١/٢ ، شرح المفصل ، ٤٨/١٠ ، المنصف ، ٢٣٠/٢ .

(٤) شرح الحماسة ، ٢٤٥/١ .

تنبيه المرزوقي إلى أن هناك ثمة تناقضاً بين صوتي (التاء و الزاي) من جهة ، وإن هناك تقارباً بين صوتي (الزاي والدال) من جهة أخرى . ويظهر ذلك واضحاً في قوله : "لكنه أبداً من التاء دالاً تقريباً للحرف من الزاي" (١) مما يؤكد قولنا إن المرزوقي كان عارفاً بصفات الأصوات ومخارجها وإن لم يصفها .

وقد ذكر ابن يعيش أن مثل هذا الإبدال واجب ، لإرادة تجانس الصوت وكرهية تباينه حيث يقول : "إنما وجب إبدال تاء افتعل دالاً ، إذا كان فاؤه زايًا أو دالاً أو ذالاً... لإرادة تجانس الصوت وكرهية تباينه" (٢) .

ويفسر ابن عصفور سبب إبدال الدال المجهورة من التاء إذا جاورت الزاي بقوله : "والسبب في ذلك أن الزاي مجهورة ، والتاء مهموسة ، والتاء شديدة ، والزاي رخوة ، فتباعد ما بين الزاي والتاء ، ففربوا أحد الحرفين من الآخر ليقرب النطق بهما ، فأبدلوا الدال من التاء ؛ لأنها أخت التاء في المخرج والشدة والزاي في الجهر" (٣) .

وقد لاحظ علماء اللغة أن هناك قوة تتحكم في هذا التغيير الذي يطرأ على الحرف ، من حيث كونها إرادية أو لا إرادية .

فذهب المرزوقي مذهب المتقدمين في تحكم الإنسان بالتغيير الذي يطرأ على الحروف عند مجاورته لآخر منافر له في الصفة أو المخرج حيث يقول : "لكنه أبداً من التاء دالاً تقريباً للحرف من الزاي" (٤) فالهاء في كانه ضمير يعود على ذات غائبة ، وكأنه قد علم بهذا التناظر قبل النطق بالصوت ، فأبدل الدال من التاء ذهنياً قبل أن ينطق بالصوت عند مجاورته (للزاي) .

(١) شرح الحماسة ، ٢٤٥/١

(٢) شرح الملوكي ، ٣٢٣/ ، المنصف ، ٣٣٠/٢ .

(٣) المنصوح ، ابن عصفور ، ٣٢٤/٢ ، المنصف ، ٣٣٠/٢ .

(٤) شرح الحماسة ، ٢٤٥/١ .

وهو لا يختلف بذلك عما جاء به المتقدمون (١) في تفسير جميع الظواهر الصوتية، وهذا خطأ مؤكد ، لأن مثل هذا التغيير يحدث تلقائياً أثناء النطق به ، وليس للإنسان سبيل في التحكم به ، وإلا نطق به على أصله .

وحقيقة ما يطرأ على حرف التاء عند مجاورته لحرف الزاي ، يؤكد أن مثل هذا التغيير تغييراً لا إرادي ، ولا يخضع لتحكم ذهني ، فيقول محمود حجازي : " إن الزاي صوت مجهور أي أن الوترين الصوتيين يهتزتان بشده عند النطق به ، أما التاء التي هنا نتوقعها في وزن (افتعل) ... فهي صوت مهموس أي لا يتوتر الوتران الصوتيان عند نطقها ، وما حدث يتلخص في أن الوترين الصوتيين في نطق (الزاي) ، استمر بعد المدة الوجيزة جدا التي ينطق فيها صوت (الزاي) ، فأعضاء النطق عند الإنسان دقيقة ولكن لدقتها حدود ، ولقد استمر توتر الوترين الصوتيين عند النطق بما كان يظن أنه سيخرج تاء ، وهنا نطقت (الذال) ، وبعبارة أخرى إذا أضفنا إلى التاء لكل خصائصها الصوتية توترا في الوترين الصوتيين نطقنا (ذالا) ، فالتاء صوت لا يختلف عن الذال إلا من هذا الجانب " (٢) .

ومن هذا يبدو أن المرزوقي لم يتجاوز في تفسيره أو ملاحظاته في هذه الظاهرة ، غير ما ذكره المتقدمون .

٣- مماثلة الواو للتاء : وقد تعرض المرزوقي إلى هذا النوع من المماثلة عند حديثه عن كلمة (مُتله) ، فأشار إلى إبدال التاء من الواو ، إذا جاء على صيغة مفتعل . قال المرزوقي : " مُتله وهو (مفتعل) من (الوله) ، وأصله موتله فأبدل من الواو تاء ، كما تقول اتقى و اتجه وما أشبههما ثم أدغم إحدى التاءين في الآخر " (٣) .

(١) الخصائص ، ١٤٢/٢ ، شرح المفصل ، ٣٦ .

(٢) منخل إلى علم اللغة ، محمود فهمي حجازي ، ٥٢/ .

(٣) شرح الحماسة ، ١٢٢٦/٣ .

ذكر المرزوقي أن الواو في (وله) أبدلت تاء ثم صيغت على وزن افتعل أو ما صيغ عليها ، وهذا ما ذهب إليه أغلب النحاة فقد قال سيبويه : "هذا باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع فاء " وذلك في الافتعال ، وذلك قولك مُتَعَدٌ وَمُتَعَدٌ " (١) وقال ابن جني : "افتعل وما تصرف منه إذا بنيت مما فاؤه واو ، أو ياء ، فإنك تقلب فاؤه تاء ، وتدغم التاء في تاء افتعل " (٢) . وقد مثل المرزوقي على ذلك بكلمتين وهما اتقى واتجه ، وكأنه أراد أن يشير إلى أن إبدال الواو إذا كان فاء الفعل ، وصيغ على وزن (افتعل) أو ما اشتق منها ، تبدل الواو تاء في كل من ذلك ، فيكون الإبدال مطردا .

وخالف بذلك ما ذهب إليه الفراء من أن التاء في (افتعل) من كل ما كان فاؤه واو زائدة ، وليست مبدلة وقال السيرافي : "إن الفراء يقول: إن التاء الأولى من اتزنت واتصلت لا أصل لها في الكلمة ، وأنها ليست مبدلة من واو وصل ، ووزن ، وأن الواو التي كانت في وزن ، ووصل فاء الفعل وقد سقطت في افتعل كما سقطت في يزن ، وأزن في زنه ، وإن تاء الافتعال احتاجت إلى حرف ساكن قبلها فجاءوا بتاء مثلها تكثرها لها ، كما زادوا اللام على اللام المعرفة ، وكما قالوا: "مَنِي وَعَنِي ، فزادوا نونا بسبب النون الذي في من وعن " (٣) .

وقد رد السيرافي ما احتج الفراء به بقوله : "إن الذي احتج به ليس على ما ادعاه ، لأن البصريين يقولون إن أصل الذي (لذي) ، دخلت عليه الألف واللام ، وإن النون في (منسي) و (عني) لم تزدد من أجل النون في من وعن بل النون تراد قبل ياء المتكلم في كل ما أرادوا حراسة بناء ما قبله من متحرك أو ساكن نونا كان أو غيره " (٤) .

(١) الكتاب ، ٣٣٤/٤ .

(٢) شرح الملوكي ، ٢٩٣/١ .

(٣) ما ذكره الكوفيون من الإدغام، السيرافي ، ٧٦ .

(٤) م . ن . ، ٧٨ ، ٨٢ .

وقد احتج السيرافي لصحة ما ذهب إليه البصريون بحجتين هما (١) :

١- إن من نقص نزن ويزن ، وفي زنة وصلة لم يحملهم النقص في غير افتعل على

النقص من افتعل .

٢- إن الواو تبدل كثيرا من التاء ، وليس بينهما مناسبة ، نحو : شراب وتجاه ، فكسان

إبدال الواو تاء في افتعل أولى .

وقد أصاب المرزوقي في اختياره لإبدال الواو من التاء في (مثله) وأمثالها ، وهويتفق بذلك مع جمهور البصريين مخالفاً للفراء لأن ما ذهب إليه لا يخلو من التكلف ، وقد أشار السيرافي إلى أنه فاسد .

وقد ذهب سيبويه إلى أن علة إبدال التاء من الواو ، يكمن في ضعفها وتزداد ضعفا بتغير أحوال ما قبلها وما بعدها حيث يقول : " هذه الواو تضعف ههنا ، فتبدل إذا كان قبلها كسرة ، وتقع بعد مضموم ، وتقع بعد الياء ، فلما كانت هذه الأشياء تكتنفها مع الضعف الذي ذكرت لك ، صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة ، وبعدها واو في لزوم البدل ، كما اجتمع فيها ، فأبدلوا حرفاً أجلد منها لا يزول ، وهذا كان أخف عليهم " (٢).

أما أغلب النحاة فقد فسروا إبدال التاء من الواو في هذا يكمن في اعتلال الواو ، وتأثرها بما يسبقها من أصوات مد ، فإما أن تكون واواً إذا سبقت بضمة ، وإما أن تكون ألفاً إذا سبقت بفتحة ، وإما أن تكون ياءً إذا سبقت بكسرة ، فأبدلت الواو بحرف لا يتغير بتغير أحوال ما قبله بحيث تكون على وجه واحد مهما طرأ على الكلمة من تغيرات .

(١) ما ذكره الكوفيون من الإدغام ، ٧٨ .

(٢) الكتاب ٣٣٤/٤ .

وقد وضَّح ابن يعيش هذه العلة : " العلة في ذلك أنهم لو لم يقلبوها تاء هنا ، لزمهم قلب الواو ياء إذا انكسر ما قبلها ، نحو قولك ابتعد ، ابتلج ، وفي الأمر يتعد ، ويتزن ، وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفاً نحو : ياتعدُ ، ياتلج في لغة من قال ياجلُ ، ثم رثوها واواً إذا انضم ما قبلها ، لو لم يقلبوها ، قلبوها إلى التاء " (١) .

وحقيقة الإبدال هنا ليس تنافراً بين صوتي الواو والتاء ، وإنما هو إعادة توازن لبنية الكلمة ، واستخدامها بوجه واحد في جميع أحوالها .

والإبدال بين الواو والتاء تؤيده القوانين الصوتية في هذه الحالة ، فالواو قريب المخرج من التاء ، والتاء فيها همس يناسب الواو والياء ، فيوافق لفظه ما بعده ، وهو التاء فيدغم فيها ، وهذا قول ابن يعيش ذلك : " والتاء حرف جلد ، ولا يتغير بتغير أحوال ما قبله ، وهو قريب المخرج من الواو ، وفيه همس يناسب لين الواو ، والياء ، ليوافق لفظه لفظ ما بعده ، وهو التاء فيدغم فيها ، ويقع النطق بهما دفعة واحدة " (٢) . (وهو من أنواع المماثلة الكلية المدبرة المتصلة) .

(١) شرح الملوكي ، ٢٩٣/١ .

(٢) شرح الملوكي ، ٢٩٤/١ ، شرح الشافعية ، ٨١/٢ .

ب- مماثلة أصوات المد .

١- مماثلة أصوات المد القصيرة لأنصاف المد :

وقد تعرض المرزوقي إلى هذا النوع من المماثلة عند تخريجه لكلمة (عير)، وأشار إلى تأثير صوت المد القصير (الضمة)، بنصف المد (الياء) بإبدال صوت المد القصير (الضمة) إلى كسرة في صيغة (عير) ، فيقول: "العير: الإبل عليها الميرة وغيرها ، وقال بعضهم ، هو من قولهم: عار الشيء ، ذهب يُعير، وهي جماعات السفر ، ووزنه فعل ، جمع (عائر) كعائد وعوذ ، إلا أن العين كُسرَت لتدلُّ على الياء" (١).

وقد لاحظ المرزوقي أن هناك تنافراً بين صوت الضمة وصوت الياء، وأن صوت المد الياء لا يجانسه إلا صوت المد القصير الكسرة، لذلك قال: "إن العين كُسرَت لتدلُّ على الياء" (٢).

ومن الملاحظ أن العربية تميل إلى أن يكون هناك انسجام بين أصوات المد ، لذلك ربطوا ربطاً وثيقاً بين أصوات المد المتجانسة ، فقال ابن جني: "اعلم إن الحركات أبعاض حروف المد واللين ، وهي الألف والياء والواو ، فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاثاً وهي الفتحة والكسرة والضمة ، فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض من الياء ، والضمة بعض من الواو" (٣).

ويفسر تنافر الكسرة التي هي أخت الياء في مخرجها ، مع الضمة ، أن الضمة صوت خلفي يرتفع في أثناء النطق به الجزء الخلفي من اللسان وصوت الياء يرتفع في أثناء النطق به الجزء الأمامي من اللسان ، مما يسبب ثقلاً في ارتفاع اللسان المباشر من الجزء الخلفي إلى الأمامي وللتخلص من نقل التتابع بين صوتي الضمة والياء ، تغير صوت الضمة إلى صوت قريب من الضمة ومجانس للياء .

(١) شرح الحماسة ، ٧٧٧/٢ .

(٢) م . ن ، ٧٧٧/٢ .

(٣) سر صناعة الإعراب ، ابن جني ، ١٧/١ .

فقال ابن سينا : " الواو المصوتة وأختها الضمة ، فأظن مخرجها مع إطلاق الهواء مع أنسى
تضييق للمخرج ، وميل به سلس إلى فوق ، والياء المصوتة وأختها الكسرة فأظن أن مخرجها مع
أدنى تضييق للمخرج وميل به سلس إلى أسفل " (١).

٢- الإلتباع :

ومن صور المماثلة التي أشار إليها المرزوقي ، التناوب بين أصوات المد لإحداث الانسجام ، وهو ما عرف لدى المتقدمين بالإلتباع الصوتي .
وقد أُلّفَ قطرب كتاباً في التناوب بين أصوات المد في الكلمة ، أسماه المثلثات ، وقد عرّف
المثلثات اللغوية بقوله : " مجموعة تضم ثلاث مفردات لها نفس الصيغة الصرفية ، ومركبة من نفس
الحروف ، مما لا يتغير فيها إلا حركة فاء الكلمة أو عينها " (٢).

وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن أصوات المد في العربية تبدو متداخلة فونيمياً . فيقول غالب
المطلبي : " إن أصوات المد في العربية ، وإن كانت تمثل فونيميات مستقلة بعضها عن البعض
الآخر ، إلا أنها في بعض الأحيان ، تبدو متداخلة فونيمياً ، غير أن هذا التداخل محدود بالسمع
فحسب ، وغير خاضع للقياس ، من غير أن يؤدي ذلك إلى اختلاف في المعنى " (٣).

وقد لاحظ المرزوقي أثر هذه التناوبات في إحداث الانسجام الصوتي بين الأصوات المتنافرة ،
ويظهر ذلك من خلال تخريجه لكلمة (أُبْلُ) حيث يقول : " أبل يجوز أن تبنيه على الفتح ، والضم ،
والكسر ، لأنك تدغم وإن كان معرباً ، فيلتقي بنقل الحركة عن العين إلى إلغاء ساكنين ، ثم يبنى
على الكسر ، لأنه أصل في التقاء الساكنين ، أو على الفتح لخفته ، أو على الضم للإلتباع " (٤).

(١) أسباب حوث الحروف ، ابن سينا ، ق : محمد حسن الطيلان و يحيى مر علم ، ٨٤ - ٨٥ .

(٢) مثلثات قطرب ، ق : رضا السويسي ، ١٢ .

(٣) في الأصوات اللغوية / ٢٩٨ .

(٤) شرح الحماسة ، ٨٧٨/٢ .

وقد أشار المرزوقي إلى اجتماع ثلاث ظواهر صوتية في هذه الكلمة :

- أولاً: التخلص من النقاء الساكنين ، عند إدغام (اللام) في أبل ، فيبنى على الكسر لأنه أصل في النقاء الساكنين ، وهذا ما ذهب إليه جميع النحاة فاخترت العربية الكسرة للإقحام بين الصامتين لسببين هما : - إنها لا تكون كسرة إلا ومعها التثوين .
- وإن الكسرة نظيرة السكون في الأفعال .

ثانياً : الإبدال أشار المرزوقي إلى إبدال الكسرة فتحة للخفة ، ولم يبين المتقدمون حقيقة هذا الإبدال .

وحاول المحدثون تفسير هذا الإبدال تفسيراً صوتياً ، فذهبوا إلى أن إبدال الكسرة فتحة في التخلص من النقاء الساكنين يعود إلى تنافر الكسرة مع أصوات مدٍّ أخرى في الكلمة نفسها ، فيقول غالب المطلبي : "تميل أصوات المد إلى الانسجام في الكلمة العربية.... ، ففي بعض أمثلة النقاء الساكنين إذ من عادة العربية أن تقحم الكسرة بين هذين الساكنين بيد أنها في بعض الأحوال ، تحتاج إلى أن تقحم صوت مد آخر ، بسبب من أصوات المد الأخرى الموجودة في الكلمة تنزع إلى التنافر مع الكسرة" (١).

وهذا التنافر بين الضمة والكسرة وارد في كلمة (أبل). وهو تنافر صوت الضمة مع صوت الكسرة . فتمّ إلغاء هذا التنافر بإبدال الكسرة فتحة .

(١) في الأصوات اللغوية ، ٢٦٣-٢٦٤

ثالثاً : المماثلة : وعبر عنها المرزوقي بقوله يبنى على الضم (١) للإتياع. وقد ذكر المتقدمون أن الميل للإتياع هو لعة الانسجام . وتؤيد القوانين الصوتية هذا التناظر الحاصل بين صوتي الضمة والكسرة "فكلُّ منهما يرتفع في أثناء نطقه جزء من اللسان ، مغاير تماماً للجزء الذي يرتفع في الآخر ، إذ أن الكسرة صوت أمامي يرتفع أثناء النطق به الجزء الخلفي من اللسان ، فجئحت العربية ألا يكون هناك ثمة تعاقب بين الصوتين " (٢) ، وهذه المماثلة مماثلة كلية مقبلة متصلة) .

و عرض المرزوقي لصورتين من صور الاتباع لإحداث المماثلة غير ما ذكرته سابقاً .

- إتياع لإم . أشار المرزوقي إلى تأثير الضمة بالكسرة قبلها في عين الكلمة فأبدلت الضمة كسرة للتخلص من التناظر المستقل حيث يقول : "إم فتتبع حركة الهمزة حركة اللام" (٣) . وهذه المماثلة مماثلة كلية مقبلة متصلة) .

- إتياع (أشدُّ) المجزومة ، وقد أشار باختصار إلى الظواهر الصوتية التي طرأت على الكلمة أولاً: التخلص من الساكنين يتم عن طريق إتمام صوت الكسرة حيث يقول : "أشدُّ في موضع الجزم... لك إن تكسرهما لالتقاء الساكنين" (٤) وثانياً : الإبدال إبدال الكسرة من الفتحة لختفها فقال أشدُّ لك " أن تفتحها لأن الفتحة أخف الحركات " (٥) . (مماثلة جزئية منفصلة مقبلة) .

ثالثاً : المماثلة ، وأشار إلى تأثير الكسرة بالضمة ، فأبدلت الكسرة ضمة لتناظرها ، وإن كان بينهما حاجز ، حيث يقول : " ولك أن تضم الدال منه إتياعا الضمة الضمة " (٦) .

(١) شرح المفصل ، ١٣٤/٣ .

(٢) في الأصول اللغوية ، ٢١٦-٢١٧ ، ٢٩٨ .

(٣) شرح الحماسة ، ١٠٢١/٣ .

(٤) م . ن ، ١٣٨٧/٣ .

(٥) م . ن ، ١٣٨٧/٣ .

(٦) م . ن ، ١٣٨٧/٣ .

وقد استخدم المرزوقي لفظ (الإتياع) في كل هذا للدلالة على المماثلة الصوتية .

وقوله في كلمة أشد هو : "أشد في موضع الجزم لأنه جواب شرط ، ولك أن تضم الدال منه

اتباعا الضمة الضمة ، وأن تكسرها لإلتقاء الساكنين ، وأن تفتحها ، لأن الفتحة أخف الحركات .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المخالفة (المغايرة)

ذكر المتقدمون اصطلاحات متعددة للدلالة على التغيرات التي تطرأ على الحرف إذا جاور حرفاً مماثلاً ، أو مقارباً له ، ودرسوها تحت باب الحذف ، والتعويض ، والإبدال ، والقلب . وقد عرفت هذه الظاهرة في الدراسات الصوتية الحديثة بظاهرة المخالفة ، وقد لاحظ المتقدمون هذه الظاهرة ، وفسروها تفسيراً حسناً لا يقل أهمية عن تفسير المحدثين لها .

وتظهر المخالفة عند سيويوه تحت ما يسمى " كراهية التضعيف " أو الثقل ، حيث يقول "اعلم أن التضعيف يقلل على ألسنتهم ، وإن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد" (١) .

وقد أشار أبو علي الفارسي لها بقوله : " وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة ، ما كرهوا من اجتماع الأمثال ، فالقبيلان من الأمثال والمتقاربة إذا اجتمعت خفت تارة بالإدغام ، وتارة بالقلب ، وتارة بالحذف " (٢) .

والمخالفة كما عرفها المحدثون هي : "جنوح احد الصوتين المتماثلين في الكلمة إلى أن ينقلب إلى صوت مغاير" (٣) ، والجنوح في هذا الصوت هو تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام ، بتأثير صوت مجاور ، ولكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة الخلاف بين الصوتين (٤) .

(١) الكتاب ٤١٧/٤ .

(٢) الحجة ، الفارسي ، ١٥٥/١ .

(٣) في الأصوات اللغوية ، شائب المطلبي ، ٢٨٣ ، معجم الأصوات اللغوية محمد الخولي ١٥٨-١٥٩ .

(٤) دراسة الصوت اللغوي ، ٣٢٩ ، معجم الأصوات اللغوية ، ١٥٩ .

لذلك سميت المخالفة بالمغايرة ، حيث يقول محمود حجازي: "والمغايرة وهي نقيض المخالفة ، تؤدي إلى أن تصبح الأصوات المكونة مختلفة بعد أن كانت متفقة أو متقاربة" (١).

وقد تعرض المرزوقي إلى هذه الظاهرة خلال شرحه للحماسة ، وعرض لها ، وفسرها كما فسرّها المتقدمون ، وتبنى آراء البصريين في كل ما يذهب إليه .
وقد أشار المرزوقي إلى ثلاث صور من صور المخالفة وهي :

- الحذف .

- الحذف والتعويض

- الإبدال

وتعرض لذكر المخالفة بين المتقاربين ، والمتمائلين بين الأصوات الصامتة ، وأصوات المد في العربية .

وسأدرس هذه الظاهرة عند المرزوقي في عدة مسائل وهي :

١- المخالفة بين الصوامت

- المخالفة بين المتمائلين

- المخالفة بين المتقاربين

٢- المخالفة بين أصوات المد

- المخالفة بين أصوات المد القصيرة وأنصاف المد .

- المخالفة بين أنصاف المد

٣- المغايرة بين أصوات المد لغير علة صوتية .

(١) مدخل إلى علم اللغة ، ٥٣ .

والهدف من زيادة الخلاف بين الصوتين المتماثلين ، هو طلب الخفة ، وهذا ما يبينه ابن جني بقوله : " اعلم ان هذا موضع ، يدفع ظاهره إلى أن يعرف غوره وحقيقته - تحت باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه - وذلك أنه أمر يعرض للأمثال إذا ثقل تكريرها ، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان ، فيخفا على اللسان " (١) .

وقد فسر المبرد حقيقة ثقل هذا التضعيف تفسيراً صوتياً حيث يقول : "اعلم أن التضعيف مستثقل ، وإن رفع اللسان عنه مرة واحدة ثم العودة إليه ليس كرفع اللسان عنه ، وعن الحرف الذي من مخرجه ، ولا فصل بينهما " (٢) .

وهذا الجهد العضلي الذي يتطلبه نطق الصوتين المتماثلين المتجاورين ، هو ما أدى إلى ميل العربية لتلمس الأصوات السهلة ، فيقول إبراهيم أنيس : "وهذا التطور هو إحدى نتائج نظرية السهولة التي نادى بها كثير من المحدثين ، والتي تشير إلى أن الإنسان في نطقه يميل إلى تلمس الأصوات السهلة التي لا تحتاج إلى جهد عضلي ، فيبدل مع الأيام بالأصوات الصعبة في لغته ، نظائرها السهلة ؛ ولقد اعترف القدماء بكونه التضعيف ، ولعلمهم يريدون بهذا أنه يحتاج إلى مجهود عضلي " (٣) ، و القدماء نصوا صراحة على النقل أي المجهود العضلي .

وقال الطيب البكوش : " أن ثقل التماثل أكبر من ثقل التخالف ، لأن التنافر يمتاز عن التماثل بشيء من التنوع الموسيقي الناتج عن اختلاف الجروس الحركية " (٤) .

(١) المنصف ، ٢ / ٢٤٦ .

(٢) المقتضب ، ١ / ٢٤٦ .

(٣) الأصوات اللغوية ، ١٧٠ .

(٤) التصريف اللغوي ، الطيب البكوش ، ٦٢ .

١- المخالفة بين الصوامت .

أ- المخالفة بين المثليين .

١- حذف إحدى التاءين في صيغة تتفاعل :

أشار المرزوقي إلى كراهية اجتماع التاءين في بداية صيغة المضارع استئقلاً لهذا الجمع بين التماثلين . وتعرض لهذه الظاهرة عند تخريجه لكلمة (تسامى) حيث قال : " الأصل في تسامى تتسامى ، فحذف إحدى المثليين استئقلاً" (١)، وفي موضع آخر يقول فيها: " حذف إحدى التاءين استئقلاً للجمع بينهما" (٢).

وتعرض إلى هذه الظاهرة كذلك في صيغة (تقاصر) فقال : " الأصل تتقاصر حذف إحدى التاءين تخفيفاً" (٣).

وقد لاحظ المرزوقي حقيقة ثقل الجمع بين التماثلين ، ويبرز ذلك في قوله " حذف استئقلاً" ، وقوله " حذف ... تخفيفاً" ، وهذا ما جرى عليه المتقدمون في تعريفهم لظاهرة المخالفة ، فيقول سيبويه : " اعلم أن التضعيف ينقل على السنتهم ، وإن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد" (٤).

(١) شرح الحماسة ، ٧٧٣/٢ .

(٢) م . ن ، ١١٢/١ .

(٣) م . ن ، ٢٦٦/١ .

(٤) الكتاب ، ٤١٧/٤ .

ومن صور المخالفة التي أشار إليها المرزوقي في هذه الأمثلة - الحذف ، ولم يتعرض في حديثه عن صورة أخرى يتم التخفيف بها ، وقد جاء في شرح الشافية أن الحذف في مثل هذا أكثر ، فقال : " إذا كان في أول مضارع تفعل وتفاعل تاء فيجتمع تاءان ، جاز لك أن تخففهما وأن لا تخففهما ، والتخفيف بشيين ، حذف أحدهما ، والادغام ، والحذف أكثر " (١). وقد منع المرزوقي الإدغام في مثل هذا.

وقد ذهب المرزوقي إلى أن المحذوف في مثل تقاصر (٢) ، و تسامى (٣) ، و تكشف (٤) ، إحدى التاءين دون تعيين ، وهذا ما ذهب إليه الكوفيون (٥) ، ومنهم الفراء ؛ لأن حركة التاءين فيها واحدة .

وقد ذهب سيبويه (٦) إلى أن المحذوفة هي الثانية ؛ لأن الثقل منها نشأ ؛ ولأن حرف المضارعة زيدت على تاء (تفعل) ، لتكون علامة ، والطارء يزيل الثابت .

وقد وافق المرزوقي الفراء في حذف إحدى التاءين ، وخالف سيبويه وهو من أنصار البصريين ، ولكنه لم يذكر مذهب كل منهم .

وقد ردّ فوزي الشايب (٧) على ما احتج به سيبويه بقوله : " إن المحذوف إحداهما دون تعيين ؛ لأن حركة التاءين واحدة ، والدلالة على المضارعة تدلُّ عليها صيغة تفعل ، فالمضارع مرفوع ، والماضي مبني على الفتح " .

(١) شرح الشافية ، ٢٩٠/٣ .

(٢) شرح الحماسة ، ٢٦٤/١ .

(٣) م . ن ، ١١٢ / ١ .

(٤) م . ن ، ٧٧٣ / ٢ .

(٥) شرح الشافية ، ٢٩٠/٣ .

(٦) م . ن ، ٢٩٠/٣ .

(٧) أثر القوانين الصوتية ، ٣١١ .

مما يثبت صحة ما ذهب إليه المرزوقي ، في أن المحذوف إحداهما دون تعيين لما كانت حركتهما واحدة ، ولا يؤدي ذلك إلى تغيير في معنى أو بنية الكلمة . وقد وافق المرزوقي الكوفيون ، وأصاب فيما ذهب إليه ، لأن حركة التانين واحدة .

٢- المخالفة بين المثلين بالحذف في ظلت .

أشار المرزوقي إلى حذف اللام في مثل ظَلَّتْ ومَسَّتْ لما تعذر الإدغام ، لسكون الحرف الأخير ، عند اتصاله بضمير الرفع المتحرك ، حيث يقول : " ظَلَّتْ ومَسَّتْ ، يقال منها ظَلَّتْ ومَسَّتْ ، و ظَلَّتْ ومَسَّتْ ، تلقي حركة المحذوف على فاء الفعل ، قال تعالى : " فظَلَّمت تفكهون " (١) وإنما تعذر الإدغام هاهنا ، لأن لام الفعل في مثل هذا المكان إذا اتصل به ضمير الفاعل ، يسكن البتة ، فلما ألزمه السكون لم يصح إدغام العين فحذف " (٢) ، و جاء في البحر المحيط " فظَلَّمت بفتح الظاء و لام واحدة ، و أبو حيوة و غيره بكسر الظاء ، كما قالوا : مَسَّتْ بفتح الميم و كسرهما ، و حكاهما الثوري عن ابن مسعود و جاءت عن الأعمش ، و قرأ عبدالله الجحدري : فظَلَّمت على الأصل بكسر اللام و قرأ الجحدري أيضا بفتح اللام ، و المشهور ظَلَّتْ بالكسر " (٣) .

أشار المرزوقي إلى صورتين من صور التخفيف في ظَلَّتْ ، وهما : الحذف كما في ظَلَّتْ ومَسَّتْ ، أو الحذف والتعويض كما في ظَلَّتْ ومَسَّتْ ، حيث يعوض عن المحذوف و هو اللام في ظَلَّتْ و السين في مَسَّتْ ، بنقل حركته لما قبله .

وقد ذهب البصريون إلى شذوذ حذف أحد المثلين من كل فعل مكسور العين سكنت فيه لام الفعل سكوناً لازماً ، وقد فسروا الحذف في مثل ظَلَّتْ ومَسَّتْ ، لكثرة الاستخدام .

(١) الواقعة ، آية ٦٥ .

(٢) شرح الحماسة ، ٤٢/١ .

(٣) البحر المحيط ، أبو حيان ، ١ / ٨٩ .

و يذكر سيبويه أن من الشاذ قولهم أَمَسْتُ وَمَسْتُ وظَلْتُ ، لما كثر كلامهم كرهوا التضعيف وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لا تصل إليه الحركة في فَعَلْتُ وفَعَلَنْ الذي هو غير مضعف فحذفوا كما حذفوا التاء (١) .

وجاء في شرح الشافعية أن الحذف من أصل الكلمة شاذ ، والأصل أن يؤتى بها على أصلها دون حذف (٢) .

و يذكر ابن جني تحت باب تحريف الفعل كما في ظَلَلْتُ : ظَلْتُ ، وفي مَسَسْتُ : مَسَسْتُ ، وفي أَحَسَسْتُ : أَحَسْتُ ... قال وهذا مشبه بخفت وأردت وهذا كله لا يقاس عليه ، حيث لا يقال في شِمِمْتُ : شِمْتُ و لا شِئْتُ ، ولا في أَقَضَضْتُ أَقَضْتُ (٣) .

وذهب الكسائي وثلث إلى قياسية هذا الحذف في المكسور العين ، فقال السيرافي : "أجاز الكسائي الحذف في مثل (أحسست) ، أي حذف أحد المثلين استتقلاً في كل موضع سكنت فيه لام الفعل سكوناً لا تناله الحركة ، ولم يجر ذلك في فَعَلَنْ ، ويفَعَلَنْ ، لأن اللام تتحرك في الواحدة في فَعَلْتُ ، وفَعَلَنْ" (٤) .

وقد ذهب بعض المتأخرين (٥) إلى اطراد هذا الحذف في أمثال هذه الأفعال من المضاعف فذهب أبو علي الشلوبين إلى أن ذلك مطرد في أمثال هذه الأفعال ، كأحب وأنهم ، وانحط ، وذهب ابن عصفور وابن الصائغ إلى أن ذلك لا يطرد (٦) .

(١) الكتاب ، ٤ / ٤٢٢ .

(٢) شرح الشافعية ، ٣ / ٢٩٢ .

(٣) الخصائص ، ٢ / ٤٣٨-٤٣٩ .

(٤) ما نكره الكوفيون من الإدغام ، ٨٣-٨٤ .

(٥) مع الهوامع ، ٦ / ٢٥٣ .

(٦) م . ن ، ٦ / ٢٥٣ .

ب - المخالفة بين المتقاربين .

١- حذف التاء إذا جاورت الطاء في كلمة استطاع :

أشار المرزوقي إلى حذف التاء من استطاع لما تعذر إدغام التاء في الطاء ، استئقلاً للجمع بينهما . فقال : " لم نستطع ، أراد نستطع ، فحذف منه تخفيفاً ، لكثرة في الكلام " (١). وقال في موضع آخر : " لا يستطيعها يريد لا يستطيعها ، والماضي فيه استطاع تسطيع بكسر الهمزة ، واصله استطاع فحذف التاء " (٢).

وقد لاحظ المرزوقي المخالفة بين المتقاربين ، كما لاحظ المخالفة بين المتماثلين مما يعزز قولنا أن المرزوقي كان عالماً بمخارج الحروف وصفاتها ، وإلا ما كان من الممكن أن يبين ما طرأ على الكلمة من تغيير .

وقد بين المتقدمون كراهية العربية لتوالي الأمثال والمتقاربات من الحروف ، لما فيها من الثقل ، فقال أبو علي الفارسي : " وقد كرهوا اجتماع المتقاربة ما كرهوا من اجتماع الأمثال ، ألا ترى أنهم يدغمون المتقاربة كما يدغمون الأمثال ، فالقبيلان من الأمثال والمتقاربة إذا اجتمعا يخفان تارة بالإدغام ، وتارة بالقلب ، وتارة بالحذف " (٣).

وقد ذكر المرزوقي وجهاً واحداً في تخفيف الحرفين المتقاربين من كلمة (استطاع) ، وهو حذف التاء ، وأكد ذكر حذف التاء في موضع آخر من الكتاب ، دون أن يذكر غير هذا الوجه ، في حين أننا نجد أن أغلب العلماء على ذكر حذف الطاء دون التاء (٤) .

(١) شرح الحماسة ، ٨٦١/٢ .

(٢) م . ن . ، ١١٩٧/٣ .

(٣) الحجة ، ١٥٥/١ .

(٤) شرح التصريف ، عمر الشاذلي . ق : إبراهيم سليمان البعيمي ، ١٣٩٢ .

وقد ذكر سيبويه ثلاثة وجوه لتخفيف النقل في كلمة (استطاع) عند نطق التاء ، والطاء المتقاربتين في مخرجيهما وهي:

- حذف الطاء قال سيبويه : " قال بعضهم في يستطيع : يستيع ، فإن شئت قلت حذف الطاء كما حذف لام ظلت ، وتركوا الزيادة كما تركوها في تقيت (١).

وأقول إن هذا الوجه شاذ عند سيبويه لأنه قرنهما بحذف اللام من (ظلت)، وحذف اللام في مثل ظلت شاذ عنده ، وإنما سوغ حذفه لكثرة الاستخدام .

- حذف التاء وإبدال الطاء المجهورة تاء لتوافق السين في همسها ، فيقول : " وإن شئت قلت : أبدلوا التاء مكان الطاء ، ليكون ما بعد السين مهموساً مثلها ، كما قالوا في ازدان ليكون ما بعده مجهوراً ، فأبدلوا من موضعها أشبه الحروف بالسين ، فأبدلوا مكانها كما تبدل هي مكانها في الاطباق" (٢).

وأرى أن سيبويه قد تكلف في تخريج (استاع) ، لأن الأصل في التخفيف إذا اجتمع متقاربان أو متماثلان أحدهما زائد ، وأراد الحذف تخفيفاً فيخفف الزائد ، ويبقى الأصل . فقال الرضي : " لما كثر استعمال هذه اللفظة - استطاع - بخلاف استدان ، وقصد التخفيف ، وتعذر الإدغام ، حذف الأول كما في ظلت ومست ، والحذف هاهنا أولى لأن الأول وهو التاء زائد" (٣).

- حذف التاء لتعذر الإدغام حيث يقول : " ومن الشاذ قولهم (يسطيع) حيث كثرت ، كراهية تحريك السين ، وكان هذا أخرى إذ كان زائداً ، استقلوا السين ، وهي لا تحرك أبداً ، فحذفوا التاء" (٤).

(١) الكتاب ، ٤/٤٨٣ .

(٢) م . ن ، ٤/٤٨٣ .

(٣) شرح الشافية ، ٣/٢٩٢ .

(٤) الكتاب ، ٤/٤٨٣ .

ومن الملاحظ أن سيبويه قد رجح من الوجوه التي ذكرت ، حذف التاء من (استطاع) ، وإن عده من الشاذ ، ويظهر ذلك في قوله : " وكان هذا أخرى - أي حذف التاء - إذ كان زائداً" (١) ، وهو الوجه الذي رجحه المرزوقي ولم يذكر وجهاً سواه .

وقد علل المرزوقي سبب هذا الحذف لكثرة الاستعمال ، وهذا ما ذكره سيبويه لأن الأصل في (استطاع) أن يأتي على أصله دون حذف ، لأن الحذف يحدث خلافاً في بنية الكلمة.

وقد بين الرضي ذلك بقوله : " استطاع يستطيع بكسر الهمزة في الماضي ، وفتح حرف المضارعة ، أصله استطاع ، وهي أشهر اللغات يترك الحذف والادغام ، والمجيء بها على الأصل" (٢).

وفسر الرضي سبب تعذر الإدغام في (استطاع) قائلاً : " إنما تعذر الإدغام لأنه لو نقل حركة التاء إلى ما قبلها ، لتحرك السين التي لاحظ لها في الحركة . ولولم ينقل لالتقى الساكنان كما في قراءة (استطاعوا) بإبدال التاء طاء ، وإدغامها مع بقاء سكون السين" (٣) ، قال عز وجل : " فما استطاعوا أن يظهره " (٤) ، وقد قرأ الجمهور فما استطاعوا بحذف التاء تخفيفاً لقربها من حرف الطاء وهو من أصوات الإطباق ، وقد قرأ حمزة وغيره بإدغام التاء بالطاء ، وهو إدغام على غير حده ، وقال أبو علي هذا الإدغام غير جائز ، وقرأ الأعمش فما استطاعوا بإبدال السين صاداً لأجل الطاء ، وقرأ الأعمش فما استطاعوا بالتاء (٥) .

(١) الكتاب ، ٤/٤٨٣ .

(٢) شرح الشافية ، ٣/٢٩٢ .

(٣) م . ن ، ٣/٢٩٢ .

(٤) الكهف ، آية ٩٧ .

(٥) البحر المحيط ، ٢٢٨ .

٢- حذف النون إذا جاورت اللام في كلمتين:

وقد أشار المرزوقي إلى ثلاث كلمات من صور الحذف بين المتقاربين في كلمتين ،
وجميعها تدرج تحت حذف النون لمجاورتها اللام ، وهي على النحو التالي :

- حذف النون من (بني العنبر) ، لاجتماعه مع اللام ، أشار المرزوقي إلى حذف النون
من (بني) لمجاورته اللام ، لما كانت النون متحركة واللام ساكنة سكوناً لازماً ، وقد جعل
المرزوقي مثل هذا الحذف مطرداً بينما حكم عليه سيبويه بالشذوذ.

قال المرزوقي : " حذف النون من (بني) لاجتماعه مع اللام من (العنبر) ، وتقاربها في

المخرج ، وإنما تعذر الإدغام فيه ، جعل الحذف بدلاً من الإدغام ؛ لأن الأول متحرك والثاني ساكن
سكوناً لازماً ، فلما كان شرط المدغم تحريك الثاني إذا أدغم الأول فيه ، وكان لام التعريف ساكناً
سكوناً لازماً ، جعل الحذف لكونه مؤدياً إلى التخفيف المطلوب من الإدغام بدلاً لما تعذر هو "(١).

وقد حكم سيبويه على حذف النون في مثل (بلعنبر) وبلحارث بالشذوذ حيث يقول : " ومن

الشاذ قولهم في بني العنبر وبني الحارث بلعنبر ، وبلحارث بحذف النون "(٢).

وقد فسر سيبويه علة هذا الحذف لكثرة في كلامهم ، فقال : " لأنها لما كانت مما كثر في

كلامهم ، وكانت اللام والنون قريبتين المخارج حذفوها وشبهوها بمسنت (٣).

ولم يذكر المرزوقي إن مثل هذا الحذف شاذ ، وأرى أنه ذهب إلى قياسية الحذف في كل نون
متحركة تلاها حرف قريب من مخرجه كاللام إذا مكن سكوناً لازماً ، ومما يؤكد ذلك تخريجه لكل
نون تلاها لام ساكنة بالحذف دون الحكم على هذا الحذف بالشذوذ فقال في (ملمال) : " ملمال أراد
من المال ، فجعل بدلاً من الإدغام ، لما التقى بالنون واللام حرفان متقاربان ، الأول متحرك ،
والثاني ساكن سكوناً لازماً "(٤) .

(١) شرح الحماسة ، ٢٢/١ .

(٢) الكتف ، ٤٨٤/٤ ، شرح الشافية ، ٢٤٧/٢ .

(٣) الكتف ، ٤٨٤/٤ .

(٤) شرح الحماسة ، ٢٢/١ .

وقوله ملْ أشياء : " أصله (من الأشياء) فجعل الحذف بدلاً من الإدغام لما تعذر إبقاؤه في المتقاربين" (١) يدلُّ على أنه ذهب إلى اطراد هذا الحذف .

وقد احتج سيبويه لشذوذ الحذف في مثل (بني العنبر) ، وبني الحارث لعدم الحذف في مثل (بني النجار) (٢).

وقد فسر المرزوقي عدم الحذف في مثل (بني النجار) ، لتعذر إدغام ثلاثة أشياء بعضها في بعض فقال : " إن اللام مدغمة في النون التي بعده ، فلا يمكن تقدير إدغام النون التي قبله فيه ، حتى إذا تعذر جعل الحذف بدلاً من الإدغام ، بدلالة أن ثلاثة أشياء لا يمكن إدغام بعضها في بعض" (٣).

ونظام المقاطع في الدراسة الصوتية الحديثة يسوغ ما ذهب إليه المرزوقي ، فعند النطق بكلمة بني العنبر متصلة ودون حذف يتشكل لدينا المقطع (ص ح ص) ، فمالت العربية إلى تقصير المقطع الطويل وبعده مقطع ساكن ، فوجب الحذف و التحليل المقطعي يبين ذلك :

بني العنبر ب + نيل + عن + بَرْ
ص ح + ص ح ص + ص ح ص + ص ح ص

بعد الحذف

بلعنبر بَلْ + عَن + بَرْ

ص ح ص + ص ح ص + ص ح ص

مَنْ الأشياء م + نل + أش + ياء

ص ح + ص ح ص + ص ح ص + ص ح ص

(١) شرح الحماسة ، ٤ / ١١٣٣ .

(٢) الكتاب ، ٤ / ٤٨٤ .

(٣) شرح الحماسة ، ١ / ٢٢ .

أما (ملْ أشياء) ، (ملْمال) فيهما الأصل مقبول ، وبعد الحذف مقبول ، فالحذف هنا غير واجب ، ونظام المقاطع في الدراسة الصوتية يسوغ ما ذهب إليه المرزوقي إلى تقليل مقاطع الكلمة حين كثر استخدامها و التحليل المقطعي يبين ذلك :

ملْ أشياء ملْ + أشْ + ياء
ص ح ص + ص ح ص + ص ح ص
مِنْ المال م + نْلْ + ما + ل
ص ح + ص ح ص + ص ح ح + ل ح
ملْمال ملْ + ما + ل
ص ح ص + ص ح ح + ص ح

من الملاحظ أنه تمّ تقليل عدد مقاطع الكلمة بعد الحذف وقلّت الكلمة ، لأنه لما نطق بالكلمتين متصلتين ، وسقطت ألف الوصل عند النطق بهما معاً ، لتحرك ما قبل الساكن ، أصبحت الكلمتين بمثابة كلمة واحدة تمّ تقليل عدد مقاطعها ، عندما التقى حرفان متقاربان فحذف المتحرك منهما ، لتقل اجتماع الحرفين المتقاربين ، ويخف بذلك الجهد العضلي الذي يبذله اللسان عند النطق بصوتين متقاربين في مخرجيهما ، وتقلّ عدد أصوات الكلمة وعدد مقاطعها لما كثر استخدامها .

* ٢- المخالفة بين أصوات المد

المخالفة بين أصوات المد القصيرة وأنصاف المد :

- مخالفة الكسرة الياء

تعرض المرزوقي إلى هذه الظاهرة ، عند تفسيره للتغير الذي طرأ على كلمة (تغلي) ، وكلمة (أعادي) .

فأشار إلى تغير صوت المد القصير (الكسرة) في كلمة (تغلي) ، لتوالي الأمثال من الكسرات والياءات . فقال : "يقال تغلي والكسر أكثر ، وقد فتح لتوالي الكسرات والياءين ، وهذا كما قال نمرى فرد من فعل إلى فعل" (١) .

فقد لاحظ المرزوقي ثقل التتابع بين أصوات المد المتجانسة ، لما توالى في كلمة واحدة . وأشار ابن بعيش إلى أن مثل هذا التتابع مستكره لثقله ، فقال : " وإنما فتحوا العين ، استقلالاً لتوالي الكسرتين ، والياءين ، في اسم ليس فيه حرف غير مكسور ألا واحد" (٢) . ويعود ثقل اجتماع الكسرة مع الياءات إلى أن مخرج كلاهما واحد ، فمالت العربية للتخلص من ثقل هذا التتابع بإبدال أحد المتجانسين .

وقد أشار المرزوقي إلى صورة أخرى للتخلص من هذا التتابع المستكره بين أصوات المد المتجانسة ، وهي الحذف عند تعرضه للتغير الذي طرأ على كلمة (أعادي) ، حيث يقول : " أعادي يجوز أن يكون لما رام الإضافة ، اجتمع ثلاث ياءات فحذف مدّة أفاعيل" (٣) .

وحروف العلة تلحقها ثلاثة أنواع من التغير وهي : (٤)

١- القلب ٢- الإسكان ٣- الخذف و الزيادة

(١) شرح الحماسة ، ١٥٦/١ .

(٢) شرح المفصل ، ١٤٤/٥ .

(٣) شرح الحماسة ، ٣ / ١٣٨٧ .

(٤) نزهة الطرف في علم الصرف ، أحمد الميداني ، ٣١ .

فأشار المرزوقي إلى صورتين منها ، وقد بيّن غالب المطلبي أن هناك اتجاهين من التتابع المستكره لأصوات المد المتجانسة هما (١) :

١- مخالفة عن طريق تغيير أحد أصوات المد إلى صوت مغاير ، وذلك نحو نَمري في نمري .

٢- مخالفة تتم عن طريق حذف نصف المد المجانس للاحقة النسبة وهو الياء ، بحيث تجنح العربية إلى إعادة التوازن إلى الكلمة بحذف الياء في الحشو ، وذلك نحو قولهم : حنفي في حنفي.

وقد علل ابن دريد سبب صعوبة نطق الحروف المتجانسة إذا تجاوزت بقوله : " اعلم إن الحروف إذا تقاربت مخرجها ، كانت أثقل على اللسان منها ، إذا تباعدت ؛ لأنك إذا استعملت اللسان في حروف الحلق دون حروف الفم ، ودون حروف الذلاقة ، كلفته جرساً واحداً ، وحركات مختلفة ، ألا ترى أنك لو ألّفت بين الهمزة والهاء والحاء فأمكن لوجدت الهمزة تتحول هاء في بعض اللغات ، لقربها منها واعلم انه لا يكاد يجيء في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة لصعوبة ذلك على ألسنتهم " (٢).

- ومن صيغ مخالفة أصوات المد التي ذكرها المرزوقي ، مخالفة الياء المتحركة بقلبها ألفاً ، إذ كان ما قبلها مكسور .

قال المرزوقي : " ما بقي ، لغة طيء كأنهم فروا من الكسرة وبعدها ياء إلى الفتحة فانقلببت ألفاً " (٣).

(١) في الأصوات اللغوية ، ٢٨٦-٢٨١ .

(٢) جمهرة اللغة ، ابن دريد ، ق: رمزي منير بعلبكي ، ٤٦/١ .

(٣) شرح الحماسة ، ١٣٨٩/٣ .

وقال : " بأباهما ، أرادت بأبي هما ، فُفّر من الكسرة وبعدها ياء إلى الفتحة فانقلبت ألفاً" (١).

وقال: " قالوا بادية ، باداة. كأنهم يفرون من الكسرة ، وبعدها ياء إلى الفتحة فتتقلب الياء

ألفاً" (٢).

ذكر المرزوقي أن مثل هذا الإبدال قد اختصت به طيء ، وكأنه أراد أن يبين أن مثل هذا الإبدال لا ينقاس وإنما هو لهجة من لهجات العرب ، سوغ لها مثل هذا القلب لما استكرهت توالي الأمثال . وقد ثبت في اللسان أن كل ياء انكسر ما قبلها وجعلت ألفاً هي لغة طيء (٣).

وقد قصد المرزوقي أن يبين أن هذا التوالي لصوتي الكسرة والياء غير مستقل أو مستكره ؛ ولكنها عادة جرت عليها بعض القبائل في تغليب كل كسرة تلاها ياء فتحة ، فلما أبدلت الكسرة فتحة ، وكان صوت الياء متحركاً بفتحة . أبدلت الياء ألفاً على الأصل .

وقد ذكر الميداني أن إبدال الياء ألفاً إذا فتح ما قبلها . وكانت متحركة ، أصل في قلب

الياء ألفاً (٤) .

وقال ابن جني في إبدال الألف : "قد أبدلت من أربعة أحرف وهي : الواو ، والياء والهمزة

والنون ، فأما الواو والياء فمتى تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين إلا أن يشد شيء منهما" (٥).

ومثل هذا الإبدال يفسر على سبيل (المماثلة الكلية المدبرة المتصلة) ، ومثل هذا الإبدال في المماثلة تسوغة القوانين الصوتية ، وهو تألف يؤدي إلى التحول من الثلاثية إلى الأحادية فبعد ما كان يجتمع ثلاثة متجانسات الفتحة و الياء و الفتحة ، تحولت جميعها إلى صوت مد طويل ، وهو الألف .

(١) شرح الحماسة ، ١٠٨٣/٣ .

(٢) م . ن ، ١٦٦/١ .

(٣) اللسان مادة (بقي) .

(٤) نزهة الطرف في علم الصرف ، ٣٢ ، المصنف ، ١١٦/٢ .

(٥) شرح الملوكي ، ٢١٨ .

٢- مخالفة نصف المد (الواو) لصوت (الضمة) .

تعرض المرزوقي إلى هذا النوع من المخالفة عند تفسيره للتغيير الذي أصاب كلمة

تراث ، وما مثلها .

فقال المرزوقي : "تراث أصله وراث ، والتاء فيه كالتاء في تكأة وتخمة" (١).

وذهب النحاة إلى أن الواو المضمومة أبدلت تاء على غير قياس أو اطراد . حيث يقول

سيبويه : "أبدلوا التاء مكان الواو إذا كانت أولا مضمومة ، لأن التاء من حروف الزيادة والبدل

وليس إبدال التاء هذا بمطرد فمن ذلك قولهم تراث" (٢) .

ولم يتبين للمتقدمين السبب في إبدالالتاء من الواو المضمومة ، إذ لا علاقة صوتية أو

مخرجية تربط بينهما ، فهذا السيرافي يقول : "رأينا الواو تبدل منها التاء في نحو ، تراث ، وتجاه،

وتخمة ، وتودة ، وغير ذلك مما يكثر ويطول ، وليس بينهما مناسبة ولا مجاورة - توجب ذلك" (٣).

ويعيد سيبويه إبدال الواو المضمومة من التاء إلى أنهم يعدون الواو والضمة بمثابة الواوين

في بداية الكلمة ، فلما أبدلوا من الواوين همزة وكانت نظيرة التاء في الزيادة ، أبدلت الواو

المضمومة تاء (٤) .

وقال سيبويه في موضع آخر " إن إبدال الواو من التاء كثر في المضموم" (٥).

واستشهد ابن عيش على هذا الإبدال دون تفسير بقوله تعالى : "وتأكلون التراث أكلا لما"

فقال : "أبدلت الواو تاء على غير قياس . قالوا : (تراث) ، وهو الحال الموروث وأصله

وراث" (٦).

(١) شرح الحماسة ، ٧٠/١ .

(٢) الكتاب ، ٣٣٢/٤ ، شرح فضالية ، ٧٦/٢ .

(٣) ما ذكره الكوفيين ، ٧٨ .

(٤) الكتاب ، ٣٣٢/٤ .

(٥) م . ن . ، ٣٣٢/٤ .

(٦) شرح الملوكي ، ٢١٥ ، شرح فضالية ٧٦/٢ .

ب - المخالفة بين نصفي المد .

١ - مخالفة الواوين إذا اجتمعا في كلمة .

- وأشار المرزوقي إلى هذا النوع من المخالفة عند التقاء الواوين في صيغة (فوعل). وكانت المخالفة بإبدال الواو تاء . ولم يعلق المرزوقي على هذا الإبدال ، بل اكتفى بذكر وزن الكلمة وأصلها ، وما أصابها من تغيير دون تعليق أو تفسير منه على ذلك (١) ، حيث يقول : "التوأم فوعل ، واشتقاقه من الوأم ، والتاء فيه مبدلة من الواو " . وهو عند المتقدمين كذلك ، فالسبب في إبدال التاء من الواو إذا اجتمع واوان ، أو واو مضمومة غامض ، ولا علة صوتية ترجحه لديهم .

فهذا سيبويه يقول : "ربما أبدلوا التاء إذا التقت واوان ، كما أبدلوا التاء فيما مضى - أي إبدال الواو المضمومة - وليس ذلك بمطرد ، ولم يكثر في هذا كما كثر في المضموم ؛ لأن الواو مفتوحة فشبهت بواو (وَحَد) فكما قلت في هذه (الواو) وكانت قد تبدل منها ، كذلك قلت في هذه الواو" (٢).

وقد تبع المرزوقي سيبويه في تفسير إبدال التاء من الواو، حيث يقول : " اتأمت المرأة فهي مُتَمِّمٌ ، واشتقاقه من الوأم ، والتاء فيه مُبدلة من الواو ، كالتاء في تكأة وما أشبهها ، والجمع توأم ، وفعال في الجمع قليل ، كأن الولد واعم غيره في الاتيان ، أي وافق ، وفي المثل لولا التوأم هلك اللئام" .

وذهب ابن عصفور إلى أن إبدال التاء من الواو حاصل ، باجتماع الواوين ، إذ لولم يبدلوا التاء أبدلوا الهمزة (٣) ، ولكنه لم يقف على حقيقة هذا الإبدال (٤) .

(١) شرح الحماسة ، ٥٦٢/٢ .

(٢) الكتاب ، ٣٢٣/٤ .

(٣) شرح الحماسة ، ١٠٢٩/٣ .

(٤) لمتع في التصريف ، ٢٥٤/١ .

وذهب المرزوقي إلى أن وزن توأم ، هو (فوعل) ، وهذا ما ذهب إليه الخليل ، وما ذكره سيبويه ، وأغلب النحاة على ذلك، وخالفهم البغداديون في ذلك ، فقد ذهبوا إلى أن وزن توأم ، تفعل ، والتاء فيه زائدة .

فقال سيبويه : " وزعم الخليل أنها (فوعل) ، فأبدلوا التاء مكان الواو وجعل فوعلاً ، أولى بها من تفعل ؛ لأنك لا تكاد تجد في الكلام تفعلاً اسماً ، وفوعلاً كثيراً " (١) .

وذكر ابن يعيش أن البغداديين ذهبوا إلى أنها على وزن (تفعل) ، والتاء فيها زائدة (٢) . وعلى ما ذهب إليه البغداديون لا يكون هناك إبدال بين الواو ، والتاء ، فقال ابن يعيش : " وقال البغداديون تورا تفعلة ، وتولج تفعل ، والصحيح الأول ، لأن فوعلاً أكثر من تفعل في الأسماء " (٣) .

وأقوالهم في هذا واحدة لا تختلف شيئاً عن بعضها ، ولم يخالفهم المرزوقي في قوله . وقد حاول الرضي تفسير ذلك صوتياً حيث يقول : "التاء قريبة من الواو المستقلة لكون التاء من أصول الثايبا والواو من الشفتين أو يجمعها الهمس ، فتقع التاء بدلاً منها كثيراً لكنه مع ذلك غير مطرد " (٤) .

أي أن القرائن الصوتية تسوغ مثل هذا الإبدال ، ولكنه لم يطرد في اجتماع الواوين .

(١) الكتاب ، ٣٣٣/٤ .

(٢) شرح المفصل ، ٣٨/١٠ و شرح الشافية ، ٨٢/٢ .

(٣) شرح المفصل ، ٣٨/١٠ .

(٤) شرح الشافية ، ٨١/٢ .

جـ . المغايرة بين أصوات المد لغير علة صوتية .

ذكر المرزوقي صورتين من صور المغايرة بين أصوات المد لغير علة صوتية ، وهما:

١- المغايرة بين أصوات المد للتمييز بين المعاني .

وقد تعرض المرزوقي إلى هذا النوع من المغايرة ، عند تفسيره للتغْيُر الذي يطرأ على (روى) ، فأشار المرزوقي إلى أن فعلى إذا كانت لامه ياء ، وقصد به الاسمية تغلب ياءه واواً ، أما إذا قصد به الوصفية فيبقى على حاله .

فقال : "رياً اسم امرأة ، فإن قيل هلاً قيل روى ، لأن فعلى إذا جاء اسماً من بنات الياء ، يغلب ياءه واواً ، على هذا الفتوى ، والشروى ، والتقوى ؛ قلت إنه سمي به منقولاً عن الصفة ، وفعل صفة يصح فيه الياء ، على هذا قولهم خزياً ، وصدياً ، ورياً ، كأنه تأنيث ريان فيه الياء في الأصل ، كما يقال عطشان وعطشى ، ثم نقل من باب الصفات إلى باب التسمية به فترك على بنائه" (١).

وهذا ما ذهب إليه المتقدمون فقال ابن يعيش : "فعلى إذا كان اسماً ولامه ياء فإنهم يبدلون من الياء واواً ، ولا يفعلون ذلك في الصفة ، كأنهم أرادوا التفرقة بين الاسم والصفة ، وقد اعتمدوا ذلك في مواضع فقالوا في الاسم الشروى ، والتقوى الخ ، فهذه كلها أسماء وأصلها الياء فإن أردت الاسم قلت روى ، فعلوا ذلك لضرب من التعويض من كثرة دخول الياء على الواو" (٢).

(١) شرح الحماسة ، ٣/ ١٢١٦ .

(٢) شرح المفصل ، ١٠/ ١١١ .

وعلى ذلك ذهب أغلب النحاة (١) ، فهذا التناوب بين صوتي الواو والياء في (فعلى)، أخذ طابعاً تمييزياً ، وقد أتى وظيفة معنوية ، ويقول ابن جني في هذا : " ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واواً من غير علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة " (٢). للتفريق بين الوصف والاسم ، إذ لا علة صوتية ، تجنح به إلى تغييره .

وقد أطلق المحدثون على مثل هذا التمييز بين المعاني الصوتية ، بتغير أصوات المد قانون المغايرة ، فيقول غالب المطلي : " إن الوظائف الصرفية لأصوات المد في العربية ، تتم وفق قانون صوتي يطلق عليه قانون (المغايرة) ، أي التحول من معنى صرفي لأصل ما إلى معنى صوتي آخر ، إنما يتم عن طريق تغيير أصوات المد التي تتداخل مع عناصر الأصل " (٣).

(١) شرح الملوكي ، ٢٥٧ ، المنصف ، ١٥٨/٢ .

(٢) الخصائص ، ١٣٣/١ - ١٣٤ .

(٣) في الأصوات اللغوية ، ٢٤٩ .

٢- المغايرة لتغليب أحد أصوات المد على الآخر .

تعرض المرزوقي إلى هذه الظاهرة خلال تفسيره للتغير الذي طرأ على (تدور)، فقال: "الأصل في تدِير الواو ، ولكنه بنوه على دِيَار لألفهم له بكثرة ترده في كلامهم" (١). من الملاحظ أن المرزوقي يستخدم عبارة (كثرة التردد في الكلام) ، وعبارة (كثرة استخدامه) ، إذا طرأ على الكلمة تغير لا توجبه القوانين الصوتية ، وكأن كثرة استعمال الكلمة سبباً رئيسياً في تخفيف الكلمات هذه ، لذلك غلب صوت المد الياء - لما كثر استخدام كلمة (تدور) - على الواو المشددة ، وكأنه قصد أن يقول إن الياء أخف من الواو أثناء نطقها .

وقد نحا بذلك منحى سيبويه . فقال سيبويه في إبدال الواو من الياء : " إن الياء أخف من الواو عليهم لشبهها بالالف " (٢).

وقد أكدت الدراسات الصوتية صحة ما ذهب إليه المرزوقي في ميل العربية إذا أرادت التخفيف في كلامها عند النطق بواو مشددة كانت الياء أخف منها ، لذلك أبدلت الياء من الواو المشددة ياء .

وقد ذكر هذا صبحي الصالح بقوله : " أكدت الدراسات الصوتية ، أن الواو التي هي أخت الضمة ، والياء التي هي أخت الكسرة ، مع التشابه الذي بينهما ، من حيث أن كليهما من أصوات اللين الضيقة ، غير أن أحدهما _ مع ذلك _ أشد من الآخر وأفخم ، وهو الضم طبعاً " (٣).

وذهب بعض اللغويين إلى أن مثل هذا الإبدال أو التناوب بين الواو والياء ، هو من قبيل اللهجات ، فقال صبحي الصالح : " حرص التميمون على الضم لخشونته - حين يحرص الحجازيون على الكسر لرقته " . وأضاف بقوله : " ولعلنا لا نجد عناء في ربط المعاقبة الحجازية بالميل إلى الكسر في مثل صِيَامَ ونِيَامَ " إذ تعتبر الياء امتداداً للكسر ، على حين تقول تميم ، صَوَامَ ، ونَوَامَ ، بالواو امتداداً للضم " (٤).

(١) شرح الحماسة ، ٢ / ٥٧٦

(٢) الكتاب ، ٤ / ٣٣٨

(٣) دراسات في فقه اللغة ، صبحي الصالح ، ١٠١ ، المنصف ، ١٨٩ / ٢ ، شرح الشافية ، ١٤٠ / ٢ .

(٤) دراسات في فقه اللغة ، ٩٧-٩٨ .

قلبت الواو ياء لوقوع الياء قبلها، بينما ذهب بعضهم إلى أن إبدال الواو ياء في مثل (ديّار) يعود إلى أن وزنها (فيعال) من الدار ، قلبت ياء لوقوع الياء قبلها ساكنة على حدّ سيّد وميّت ، ولو كان على وزن (فعلال) لقالوا قوّام ، ودوّار (١).

ولا يمنع هذا أن تكون ديّار على وزن فعّال ، لأن العربية تنزع في كثير من الأحوال إلى تغليب الياء على الواو . ونلاحظ ذلك في قلب الياء واواً ، أو قلب الواو ياء ، فذكر الميداني _ على سبيل المثال _ في قلب الواو ياء عشر حالات ، بينما ذكر في قلب الياء واواً حالة واحدة تسوّغها القوانين الصوتية .

وقد أكد ذلك ما ذهب إليه بعض المحدثين ، فقال غالب المطلي " إن العربية تنزع إلى تغليب الياء على الواو أثناء التأليف الفونولوجي " (٢) ، وعزز رأيه بأن العربية اختارت الياء دون الواو في طائفة من اللواحق . من نحو ما في النسبة أو ياء الإضافة .

ويعزز أيضاً ما ذهب إليه المرزوقي ما جاء في بعض اللهجات من تغليب الياء على الواو لخفته ، على نحو ما نجد في المعاقبة الحجازية وميلها إلى نطق الياء لخفته في مثل صيّام ، وقيّام (٣).

(١) شرح المفصل ، ٩٦/١١ .

(٢) في الأصوات اللغوية ، ٣٠٢ .

(٣) م . ن ، ٣٠٣ .

(٤) دراسات في فقه اللغة ، ٩٨ ، المنصف ١٢٣/٢ ، ١٢٧ .

النظام المقطعي

* التغيرات الصوتية والنظام القطعي .

تتعرض البنية الصرفية لحالات من الخلل يؤدي إلى اختلال التوازن البنيوي ، مما يتطلب إجراء تغييراً ، لإعادة هذا التوازن البنيوي ، وهذا الإجراء يتم عن طريق الاستبدال في النسيج الصوتي المنطوق . أي الاستبدال أو التغيير في النظام المقطعي للكلمة . (١)

وتصنف المقاطع في العربية وفق معيارين هما (٢) :

- طبيعة الصوت الأخير في المقطع: فإذا كان منتهياً في حركة سمي المقطع مفتوحاً ، وإذا كان منتهياً بصامت سمي مقطعاً مغلقاً . وعلى ذلك يكون المقطع (ص ح) ، والمقطع (ص ح ح) ، من المقاطع المفتوحة ، أما المقاطع (ص ح ص) ، (ص ح ح ص) ، (ص ح ح ح ص) من المقاطع المغلقة .
- طول المقطع . وذلك بناءً على عدد الصوامت والحركات التي تؤلفه ، وبناءً على ذلك يكون المقطع (ص ح) مقطعاً قصيراً أما المقطعان (ص ح ح) فهما مقطعان متوسطان ، أما المقطعان (ص ح ح ص) ، (ص ح ص ص) فهما مقطعان طويلان .

وأشار المرزوقي إلى بعض التغيرات التي تطرأ على البنية الصرفية نتيجة إحداث خلل في بنية الكلمة ، لالتقاء الساكنين ، كما عرف عند المرزوقي ومن تبعهم - أي المتقدمين من اللغويين .

وتعرض المرزوقي لهذه الظاهرة في ثلاثة كلمات تم فيها تقليل المقاطع الصوتية ، للتخلص

من التأليف المنبوذ في العربية لإعادة التوازن إلى الكلمة ، وجميعها من الألفاظ المجزومة وهي :

- الفعل المضارع المجزوم المسند إلى ياء الجمع المؤكد بنون التوكيد (تذكرن) .
- الفعل المضارع المجزوم ، المعتل الآخر في كلمة (نبالي) .
- الفعل المضارع المجزوم ، في كلمة (يكن) .

(١) التنوعات اللغوية ، ١٥٩

(٢) مقدمه لدراسة للغة ، حلمي خليل ، ٧٨ - ٧٩ ، الأصوات اللغوية ، ١٣١ .

١- تأكيد الفعل المضارع المسند بالنون .

أشار المرزوقي إلى ميل العربية للتخلص من اجتماع الساكنين إذا اجتمعا في صيغة الفعل المضارع المسند إلى ياء الجماعة ، فقال : "لنذكرنه كسر الراء منه لأنه مخاطبة مؤنث ، والأصل تذكرين ، فحذف النون الأولى للجزم ، ثم حذف الياء لإلتقاء الساكنين ، فصار تذكرن" (١).

وقد قصد المرزوقي بالتقاء الساكنين (الياء والنون) ، فتخلص من التقاء الساكنين - الياء والنون - بحذف الياء وهذا غير صحيح لأن الياء لا يمكنها البتة أن تكون ساكنة لأنها عبارة عن حركة ، فكيف تكون الحركة ساكنة ! وقد أثبت المتقدمون أن صوتي المد الواو والياء عبارة عن حركات طويلة ، حيث يقول ابن جني : "اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين ، وهي الألف والياء والواو ، فكما أن الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاثاً وهي الفتحة والكسرة والياء . فالفتحة بعض من الألف والكسرة بعض من الياء ، والضممة بعض من الواو" (٢) .

فليس من الممكن أن تكون الياء أخت الكسرة ، وهي حركة ، فتكون ساكنة أي لا حركة ، فالتناقض واضح .

وهذا التفسير للتخلص من الخلل الموجود في بناء الكلمة ، الذي يلتقي فيها حرف لين وآخر ساكناً ، هو توجيه جميع اللغويين من العرب المتقدمين .

لذلك كان النظام المقطعي ضرورة لتفسير مثل هذه التغيرات التي تطرأ على الكلمة فعند التحليل المقطعي لكلمة (تذكرين) ، تألف المقطع (ص ح ح ص) في إنشاء التركيب المقطعي ، وهذا المقطع مرفوض في العربية ، للتخلص من ثقل التتابع بين المتحرك الطويل والصامت ، بتقصير صوت المد الطويل ، ويمكن بيان ذلك في التحليل التالي :

(١) شرح الحماسة ، ٣/ ١٤٦١ .

(٢) سر صناعة الإعراب ، ١٧/١ .

تذكرين حذفت النون للجزم.

تذكرين تذ + ك + رين + ن

ص ح ص + ص ح + ص ح ص + ص ح

مقطع طويل

تذكرين تذ + ك + رين + ن

ص ح ص + ص ح + ص ح ص + ص ح

مقطع قصير

فتحول المقطع الطويل (ص ح ح ص) إلى مقطع قصير مستساغ في داخل البنية بعد ما كان طويلاً مرفوضاً، وقد أشارت الدراسات الحديثة إلى رفض العربية لهذا المقطع الطويل ، فقال كمال بشر: "التركيب المقطعي للعربية الفصحى ، يرفض وجود حركة طويلة ، مثلثة بصامت متحرك ، إلا في حالة الوقف في باب دابة ، وشابة ، فالتركيب (ص ح ح ص) ممنوع إلا في هاتين الحالتين" (١) وقد فسر عبد القادر عبد الجليل سبب تفسير هذا الحذف تفسيراً صوتياً ، إذ يذكر أن المقطع (ص ح ح ص) يحتاج إلى جهد عضلي مميز ، لذا فقد التجأ إلى تقصير الصامت الطويل (ص ح ح ص) إلى آخر قصير (٢).

ومثل ذلك قوله في رأيين لما حذفت الهمزة ، وأقيت حركتها على الراء ، حيث قال : "تَرَيْنِ ، قلبت الياء الأولى ألفاً لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فاجتمع ساكنان ، فحذفت الألف". والقول فيه كالقول فيما سبق (٣) .

(١) دراسات علم اللغة ، كمال بشر ، ١٥٨

(٢) التنوعات اللغوية ، ١٥٩

(٣) شرح الحماسة ، ١٥٦٥/١

ويبدو هاهنا أن المرزوقي ، لم يدرك التناقض بين السكون وأصوات المد التي هي حركات. مع أننا نلمح في دراسة المتقدمين مثل هذا التناقض . إن كانوا يصفون أصوات المد بالساكنة ، غير أنهم يدركون حقيقة إنها حركات . فالمدُّ لديهم كان يقوم مقام الحركة.

- جزم الفعل المضارع المعتل الآخر .

وقد تعرض المرزوقي إلى هذه الظاهرة عند تفسيره لحذف الألف من كلمة (نبالي) . حيث يقول: "لم نَبَلْ" جزمه مرتين ، لأنه كان نبالي ، فدخل الجازم عليه فحذف الياء ، فصار (نبال) ، ثم أسكن اللام ، بعد أن طلب تخفيفه ، لكثرت في الكلام ، فالتقى ساكنان الألف واللام و فحذفت الألف لالتقاء ساكنين فصار (لم نَبَلْ) ، ومثل هذا لا يقاس "(١).

وهنا سأقف على ثلاثة أمور قد عرض لها المرزوقي في هذا الكلام .

- أولاً : حذف الياء لالتقاء الساكنين .
- ثانياً: تسكين اللام طلباً للتخفيف .
- ثالثاً: حذف الألف لالتقاء الساكنين .

وقد أخطأ المرزوقي فيها جميعاً ، لأن الياء في كلمة (لم نبال) لم تحذف وإنما قصرت الحركة الطويلة(الياء) إلى حركة قصيرة ، وهي الكسرة ، لأن الأصل في الجزم حذف الحركة ، فلما أشبهت أصوات المد الحركات قصر صوت المد ، وجاء في شرح التصريف : "إن الجازم حذف هذه الحروف أنفسها ، لأنهن وإن كنَّ أنفس الكلم ، فقد أشبهن الحركات منه حيث أن مخارج هذه الحروف هي مخارج الحركات ، وهنَّ أصول للحركات عندنا ، ومع ذلك فقد كانت في حال الرفع ، لا يدخلها حركة ، كما لا يدخل الحركة حركة ، فلما أشبهت الحركات حذفها الجازم " (٢) .

(١) شرح الحماسة ، ١٤٦١/٣ .

(٢) شرح الملوكي ، ٣٤٦/١ ، المنصف ٢٢٧/٢ .

أما قوله تسكين اللام طلباً للتخفيف ، لكثرتة في الكلام ؛ فهذا ما ذهب إليه المتقدمون ، حيث يقول ابن يعيش : " أصله أبالي - أي ابل - فحذفت الياء للجزم ، فبقي (أبال) بكسر اللام، ثم لما كثر في الكلام ، لم يعتدوا بذلك المحذوف الذي هو الياء . فحذفت الحركة أيضاً للجزم " (١).

ويبدو لي أنه توهم الكسر في اللام ، دون تنبيه إلى جزمه فجزم مرتين بحذف الحركة . أما قوله حذف الألف لالتقاء الساكنين ، فقد بينته سابقاً ، وقد أخطأ المرزوقي في تفسيره بأن الحذف كان لالتقاء الساكنين ، وقد صرح ابن يعيش في تفسيره للتصريف الملوكي لابن جني . إن هذه الحروف هي حركات ، والحركة لا يدخلها حركة ، ولا يمكن أن تكون ساكنة (٢) ، وقد أشار المحدثون أن السكون هو لا شيء ، حيث يقول كمال بشر في السكون : "إن السكون من الجانب النطقي هو عدم لاشيء ، إذ انه لا ينطق وليس له تأثير سمعي ، ويعني انه ليس صوتاً صامتاً ، أو حركة " (٣) .

والسبب في هذا الحذف ، يعود إلى رفض العربية للتركيب المقطعي ، (ص ح ص) ، أثناء التأليف البنيوي للكلمة ، فقصر صوت المد الطويل ، إلى قصير لإعادة التوازن إلى بنية الكلمة .

وان قصد المتقدمون باجتماع الساكنين ، اجتماع حرفين لا حركة فيهما ، فهذا لا يشق واجتماع صوت المد الطويل ، والصامت الساكن ، وإنما يصبح هذا على اجتماع الحرفين الصامتين المتتابعين دون حركة تفصل بينهما ، وان كان هناك ثقل لاجتماع الساكنين ، فهذا لا يعود إلى اجتماع الساكنين ، وإنما يعود إلى ثقل النطق بصامتين متتابعين دون حركة ، وقد وضع ذلك كمال بشر بقوله : "نطق الحرف وحده خالياً من الحركة هو ما يسبب الثقل ، ورفض العربية اجتماع ساكنين في النطق يعني اجتماع صوتين متتاليين مجردين من الحركة ، أما الثقل إن كان هناك ثقل يرجع إلى خروج هذا النموذج عن المسألوف في نطق العرب ، لا إلى السكون ، إذ ليس هناك سكون إلا في الرسم الكتابي " (٤) .

(١) شرح المفصل ، ١٢١/١٠ ، همع الهوامع ، ٢٥٤/٦ .

(٢) شرح الملوكي ، ٣٤٦/ .

(٣) دراسات في علم اللغة ، ١٧٥ .

(٤) دراسات في علم اللغة ، ١٧٣ .

- جزم الفعل المضارع (يكن) .

وأشار المرزوقي إلى حذف النون من يكن ، وبين أن حرف النون، من الأصوات المشابهة لأصوات اللين ، لذلك حذف النون في يكن لما كثر استعمالها . حيث يقول : "لم يكن حذف النون من تكن لكثرة استعمال هذه اللفظة ومضارعة النون لحرف المد واللين" (١) ، وإلى هذا ذهب المتقدمون حيث يقول المازني : "لم أبل ، ولا أدر ، ولم يك ، وإنما حذف هذا لكثرة استعمالهم إياه في كلامهم ، وهم مما يحذفون ما يكثر في كلامهم ، ويغيرونه عن حال نظائره" (٢) ، وعلق ابن جني على قوله قائلا : "إن كان كثر استعمالهم إياها ، وصارت عبارة عن الأفعال" (٣) ، وعلل حذفها - النون - لمضارعتها حروف اللين والمد بالغنة التي فيها .

والتحليل المقطعي لـ (يكن) ، بعد جزمه ، يظهر ميل العربية لرفض المقطع (ص ح ح ص) ، في يكون بعد جزمه ، فأصبحت يكن ، فتغيير المقطع من مقطع مغلق إلى مقطع مفتوح لخفته . فأصبحت الكلمة (يك) . ويظهر ذلك من خلال التحليل التالي :

يكون ي + كُون

ص ح + (ص ح ح ص) المقطع الطويل.

لم (يكن) ي + كُنْ

ص ح + (ص ح ص) المقطع المغلق.

يك ي + كُ

ص ح + (ص ح) . المقطع المفتوح .

(١) شرح الحماسة ، ٧٨٨/٢ .

(٢) المنصف ، ٢٢٧/٢ .

(٣) المنصف ، ٢٢٧/٢ - ٢٢٨ .

* تخفيف الهمزة

صوت الهمزة من الأصوات الصامتة في العربية ، والهمزة هو الصوت الصامت الوحيد الذي سلك مسلك أصوات العلة ، لكثرة ما يصيبه من تغيير ، حتى غدا وأصوات العلة ، يمثل مجموعة واحدة ، كما نلاحظ ذلك في أقوال اللغويين المتقدمين ، حيث يقول سيبويه : "وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف ، وهي إحدى الثلاث ، والواو ، والياء ، شبيهة بها أيضا ، مع شريكها أقرب الجوف منها" (١) .

ولكن إذا كانت الهمزة قد سلكت مسلك أصوات العلة ، فلا يعني هذا أنها ضعيفة ولكن على العكس من ذلك تماما . فصوت الهمزة من الأصوات الشديدة التي تحتاج إلى جهد عند النطق بها لذا مالت العربية إلى تخفيفها ، ويبين لنا ذلك سيبويه في كتابه حيث يقول : "اعلم أن الهمزة إنما فعل بها هذا من لم يخففها ؛ لأنه بعد مخرجها ؛ ولأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد ، وهي أبعد الحروف مخرجا . فتقل عليهم ذلك ، لأنه كالتهوع" (٢) .

ويعود ثقل النطق بصوت الهمزة ، إلى الجهد العضلي الذي يتطلبه عند النطق به ، فعند النطق به ينطبق الوتران الصوتيان انطباقا تاما فلا يسمح للهواء بالمرور من الحنجرة ثم ينفجر الوتران فيندفع الهواء محدثا صوتا انفجاريا (٣) . فعملية الانقباض والانفتاح السريعين للأوتار الصوتية الذي يتخلله ضغط الهواء ، هو الذي أدى إلى الجهد والشدة عند النطق بصوت الهمزة .

وقد وصفها عبد القادر عبد الجليل باختصار في قوله : "الهمزة صوت حنجري انفجاري وقفي ، يتطلب إنتاجه جهدا عضليا من أعضاء النطق وضغطا في النفس لأن فيه ضغط الكلام" (٤) .

(١) الكتاب ، ٥٤٥/٣ .

(٢) م . ن ، ٥٤٨ .

(٣) علم اللغة ، محمود السعران ، ١٧٠ ، التطور اللغوي ، رمضان عبد التوفيق ، ٤٧ .

(٤) التنوعات اللغوية ، ١٢١ .

وقد تنبه المتقدمون إلى الجهد العضلي عند نطق صوت الهمزة ، لذا مالت أغلب اللهجات إلى تخفيفها . فقال المبرد : " الهمزة المحققة لتباعدنا من الحروف ، وثقل مخرجها ، وأنها نبرة في الصدر ، جاز فيها التخفيف "(١). وقال الرضي : " اعلم أن الهمزة ، لما كانت أدخل الحروف في الحلق ، لها نبرة كريمة ، تجري مجرى التهوع ثقلت على لسان المتلفظ بها ، فخففها قوم "(٢) .

وهؤلاء القوم الذين مالوا إلى تخفيف الهمزة ، هم أغلب العرب ، حيث يقول صبحي الصالح : "وأغلب اللهجات على تخفيف الهمزة أو تسهيلها ، ولا يحققون الهمزة إلا إذا اضطروا"(٣).

وقال في موضع آخر : " أهل الحجاز ، وهذيل ، وأهل مكة ، والمدينة لا ينبرون ، وقف عليها عيسى بن عمرو فقال : ما أخذ من قول تميم إلا بالنبر ، وهم أصحاب النبر ، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا"(٤).

للهمزة عدة وجوه في التخفيف ، وهي على ما ذكر سيبويه ثلاثة وجوه ، الحذف والتسهيل أو التلين ، والإبدال ، حيث يقول : " اعلم أن الهمزة فيها ثلاثة أشياء التحقيق ، والتخفيف ، والبذل ، فالتحقيق قولك : قرأت ، ورأس ، وسأل ، ولؤم ، وبئس ، وأشباه ذلك ، أما التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين ، وتبدل ، وتحذف "(٥).

وقال في موضع آخر : " والهمزة إنما أمرها في الاستئصال التغيير ، والحذف ، وذلك لازم لها وحدها ، كما يلزمها التحقيق ، لأنها تستئصل وحدها "(٦).

(١) المقتضب ، ١٥٥/١ .

(٢) شرح الشافية ، ٣١/٣ - ٣٢ .

(٣) دراسات في فقه اللغة ، ٧٧ .

(٤) م . ن ، ٧٨ .

(٥) الكتاب ، ٥٤١/٣ .

(٦) م . ن ، ٤٤٦/٤ .

١- حذف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها .

عرض المرزوقي لهذه الظاهرة ، عند تفسيره لحذف الهمزة من كلمة (اسألني)، وكلمة (ترأين).

وأشار المرزوقي إلى حذف الهمزة بغية التخفيف ، إذا كانت متحركة وما قبلها ساكن حيث يقول : " ترين ، أصله ترأين ؛ لأنه تفعلين ، فحذفت الهمزة استخفافاً ، بعد أن ألقى حركتها على الراء" (١).

وقال في (سلي) " أصله (اسألني) فحذف الهمزة تخفيفاً وأبقيت حركتها على السين ، فصار (سلي) ، ثم استغنى عن همزة الوصل لتحرك ما بعدها فحذفت فصارت (سلي)" (٢).

وهذا ما ذهب إليه سيبويه في تخفيف كل همزة متحركة كان ما قبلها ساكناً حيث يقول : " اعلم أن كل همزة متحركة ، كان قبلها حرف ساكن ، فأردت أن تخفف ، حذفتها ، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها" (٣).

من الملاحظ أن المرزوقي قد تبع سيبويه في تخفيف الهمزة ، وذلك بحذفها ، ثم ينقل حركتها إلى ما بعدها ، بينما ذهب الرضي ، والميداني ، وغيرهم إلى إن الهمزة تخفف بنقل حركتها ، ومن ثم حذفها إذا سكنت فيقول الرضي : " وكثر في سأل للهمزتين ، استعمال اسأل ، أكثر من استعمال اجأر ونحوه ، فصار تخفيفه بنقل حركت همزته إلى ما قبلها وحذفها كثيراً" (٤).

وقال الميداني في ذلك : " اعلم أن الهمزة في الحذف قياس واحد وذلك أن تقع متحركة ، وقبلها ساكن ، فإنها في هذه الحالة ، تخفف بأن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها وتحذف هي" (٥).

(١) شرح الحماسة ، ٧٥٠/٢.

(٢) م . ن ، ١٣٠٨/٣.

(٣) للكتب ، ٥٤٥/٣ .

(٤) شرح الشافية ، ٥٦٥ / ٤ ، مع اليوامع ، ٢٤٩/٦ .

(٥) نزهة الطرف في علم الصرف ، ٣٩.

وذكر المرزوقي أن همزة الوصل، بعد نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفها في (اسلي)، يجوز فيها الوجهان التحقيق والحذف، حيث يقول: "ومن قال الحمر، يقول (اسلي) فيبقى ألف الوصل" (١).

ولم ينكر المرزوقي إثبات همزة الوصل بعد المتحرك في (اسلي)، وأجازها، كما أجاز ذلك في (الْحَمَر).

وعدّ سيبويه إثبات الهمزة في (الْحَمَر) لعلّ انفردت بها هذه الكلمة دون سائر الكلمات المقرونة بهمزة الوصل، من حيث شبهها بألف القطع، حيث يقول: "فإن قيل: فما بالهم قالوا (الْحَمَر) فيمن حذف همزة أَحْمَر، فلم يحذفوا الألف لما حركوا اللام، فلأن هذه الألف قد ضارعت الألف المقطوعة، نحو أَحْمَر، ألا ترى أنك إذا ابتدأت فتحت، وإذا استفهمت ثبّتت، فلما كانت كذلك قويت، كما قلت الجوار حين قلت جاورت؛ ونقول يا الله اغفر لي" (٢).

أما قولهم (اسلي) كما ذكر المرزوقي، لم يقل أحد من البصريين بجوازه، فقال الرضي: "يلزم حذف همزة الوصل، وإن كان حركة السين عارضة؛ لأن مقتضى كثرة التخفيف فيه اجتماع الهمزتين، ولو كانت الهمزة باقية لما بقيت حركتها على السين، فحذفت همزة الوصل وجوباً" (٣).

وقال السيرافي: "وما ذكر هذا سيبويه، ولا علمت أحداً من البصريين يذهب إليه إلا أن يكون الأخفش، فإن الأخفش أجاز: أسل بألف وصل، وبعدها سين متحركة، لأنها في نية السكون" (٤).

(١) شرح الحماسة، ١٣٠٨/٣.

(٢) الكتاب، ٤٤٥/٤.

(٣) شرح الشافية، ٥٦٥ / ٤٠.

(٤) ما نكره الكوفيون. ٨٠.

وهذا ما ذهب إليه الفراء حيث يقول : "وقد حكى أمد ، وأمس ، وما أشبهه ، وليس بالوجه ،
والوجه في هذا اسقاط الألف " (١).

ومن ذهب إلى هذا هو الكسائي فقال أبو سعيد السيرافي : "وقد حكى الكسائي عن عبد القيس
: امدٌ واعضٌ ، وافرٌ ، وذلك أنها تظهر بالتضعيف ثم يدركها الإدغام فكأن البنية على الإظهار ،
ومثله من غير هذا أسلٌ ، وأذرٌ بينى على الهمز وان تركه " (٢) .

فتفرد الكسائي بحكاية امدٌ ، واعضٌ ، وافرٌ من لغة عبد القيس في الأمر وما حكاه أحد من
أصحابه " (٣) .

وهذا المرزوقي ، لم ينكر إثبات ألف الوصل ، بل عده وجه من وجوه الهمزة في مثل
(اسل) ، وقد خالف البصريين في ذلك و ذهب مذهب الكسائي من الكوفيين ، والأخفش الذي شد
برأيه عن مذهب البصريين ، ولا حجة تثبت جواز إثبات همزة الوصل إذا كان ما بعدها متحركاً.

(١) ما ذكره الكوفيون ، ٧٩ ، شرح الشافعية ، ٤ / ٥٦٥ .

(٢) م . ن ، ٧٩ .

(٣) م . ن ، ٨٠ .

- من الأمثلة التي ذكرها المرزوقي للتخلص من صعوبة الهمزة ، طلباً للتخفيف ، حذف الهمزة في (أرأيت) . حيث يقول : "أرأيت ، أصله أرأيت ، حذف الهمزة منه حذفاً ، كما حذف في ترى ، وترى ، نرى" (١).

لم يذكر المرزوقي السبب في سقوط الهمزة ، ولكنه جعل السبب في سقوطها كالسبب في سقوط الهمزة من يرى ، وترى ، ونرى ، وهذه الكلمات الهمزة فيها ساقطة بالإجماع . وقيل سقطت لكثرة الاستعمال (٢).

وأشار الرضي إلى أن هذه الهمزة - همزة استفهام - حكمها حكم الهمزتين المجتمعتين في كلمة ، حيث يقول : "إذا اجتمعت الهمزتان في كلمتين فإن كانت الأولى مبتدأ بها كهمزة الاستفهام فحكمها حكم الهمزتين في كلمة" (٣) ، وذكر أن التخفيف يكون للثانية . وهذا يعني أن وجود همزة الاستفهام هو ما سوغ حذفها لتخفيف ثقل النطق بالهمزتين .

وجعل الأخفش السبب في سقوطها كثرة استعمال هذه الكلمة على ألسنة العرب ، وجعلها لغة من لغات العرب فهي تأتي على وجهين بالهمز وغير الهمز (٤) . ومن الملاحظ أن المرزوقي ذهب في حذفها مذهب من قال أنها حذفت للتخفيف ، وحذفها واجب ، لأنه وازنها بالحذف من الفعل المضارع المبدوء بهمزه .

(١) شرح الحماسة ، ١٣٧٧/٣ .

(٢) مع الهوامع ، ٢٥٠/٦ ، شرح الشافية ، ٣ / ٣٣ .

(٣) شرح الشافية ، ٦٤/٣ .

(٤) معاني القرآن ، الأخفش ق: الأمير محمد أمين ، ٧٤٤/٢ .

وأشار المرزوقي إلى صورتين من صور إبدال الهمزة المنفردة ، وإبدال الهمزتين فسي كلمة واحدة .

- إبدال الهمزة المنفردة .

عرض المرزوقي إلى هذه الظاهرة ، عند اشارته لحذف الهمزة من (لأَمْ) ، لاستتغالها ، حيث يقول : "لِمْ أصله الهمزة ، فأبدل من همزته ياء ونكسر اللام لها للتخفيف" (١).
تنبه المرزوقي إلى ثقل الهمزة في مادة (لأَمْ) ، لذلك فسّر قول من أبدلها ياء ، انه قصد من الإبدال التخفيف.

وجاء في لسان العرب من خفف الهمزة فصيّرها (ياء). لتمييزها عن معنى لاومكم ، بالواو ، ومن خفف الهمزة من (لأَمْ) بالواو فقد أخطأ لأنها من فعل آخر .
وقد استشهد بقول لابن الأثير ، عند شرحه لقول أبي ذر : "من لا يمكن من مملوككم فأسطعموه مما تأكلون ؛ قال ابن الأثير : هكذا يروى بالياء منقلبة عن الهمزة ، والأصل لا عمكم ، ولأَمْ الشيء لأماً : أصلحه (٢) .

وقد جعل اسماعيل عمايره سبب التغيير الذي يطرأ على همزة (لأَمْ) سواء أكان بالواو أم بالياء فقد قصد من تعداد الأشكال تعداد الدلالات (٣) .

(١) شرح الحماسة ، ٣٥٤/٣ .

(٢) لسان العرب ، مادة (لأَمْ) ، ٥٣١/١٢ .

(٣) تطبيقات في الملاحج اللغوية ، اسماعيل عمايره ، ٦٢ .

- إبدال الهمزتين في كلمة

وقد تعرض المرزوقي لإبدال الهمزتين في كلمة (انتمنك)، وقال: "هو افتعل من الأمانة ، ولك أن تخفف الهمزة وتبدل منها ياء ولك أن تعوض الهمزة تاء فتدغمه في التاء التي بعدها فتقول انتمنك" (١) .

وجعل المرزوقي في همزة (انتمنك) ثلاثة وجوه ، التحقيق ، والتخفيف بإبدال الهمزة ياء والتعويض ، تعويض الهمزة بالتاء .

- أشار المرزوقي إلى تحقيق الهمزتين في كلمة (انتمنك) ، بهمزة وصل ، مع تحقيق الثانية ، ووردة الكلمة في قول الشاعر بتحقيق الهمزتين ، ولم ينكر المرزوقي ذلك عليه ، وإنما أضاف إلى تحقيقها وجهاً آخر وهو التخفيف بإبدال الهمزة الثانية ياء .

من هنا يبدو أن المرزوقي أجاز تحقيق الهمزتين ، هذا ما أنكره جميع النحويين إلا عبدالله ابن أبي إسحاق ، حيث يقول المبرد: "اعلم أنه ليس من كلامهم ، أن تلتقي همزتان ، فتحققا جميعا ، إذا كانوا يحققون الواحدة ، فهذا قول جميع النحويين إلا عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي ، فإنه كان يرى الجمع بينهما" (٢) .

وجعل ابن يعيش التخفيف واجبا ، ولازماً ، في كل همزة ساكنة كان ما قبلها همزة مكسورة ، حيث يقول: "إذا كان قبل الهمزة الساكنة ، همزة مكسورة ، قلبت الثانية ياء ، ولزم القلب لإجماع الهمزتين ، وذلك نحو إيلاف ، وإيمان ، وأصلها إئلاف ، وإئمان ، ولا يجوز تحقيقهما كما جاز في الواحدة" (٣) .

(١) شرح الحملة ، ١١٣٩/٣ .

(٢) المقطضب ، ١٥٨/١ .

(٣) شرح الملوكي ، ٢٤٤/١ ، مع قهوامع ، ٢٦٠/٦ ، ٢٦٣ .

وقد احتج عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، لجواز الجمع بسين الهمزتين أنه أجراها مجرى باقي الأصوات إذا اجتمعت في كلمة ، جاز فيها أن تأتي على الأصل ، وجاز فيها التخفيف . ولكن ما ذهب إليه الحضرمي في جواز تحقيق الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة واحدة ، وأجراها مجرى باقي الحروف ، فهذا ضعيف من وجهين :

- أن الهمزة ليست كباقي الحروف لشدتها ، فهي تحتاج إلى جهد عند النطق بها ، يقول سيبويه : " اعلم أن الهمزة إنما فعل بها هذا ، من لم يخفها ، لأنه بعد مخرجها ؛ ولأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد ، وهي أبعد الحروف مخرجاً ، فتقل عليهم ذلك ، لأنه كالتهوع " (١) .
- وإن باقي الحروف إذا اجتمعت في كلمة تقل النطق بها ، لما يتطلبه من جهد عند النطق بها . يقول المبرد : " اعلم إن التضعيف مستثقل ، وإن رفع اللسان عنه مرة واحدة ، ثم العودة إليه ليس كرفع اللسان عنه ، وعن الحرف الذي من مخرجه ، ولا فصل بينهما " (٢) . فكيف إذا كان الجمع بصوت الهمزة ، الذي تقل النطق به منفرداً .

وأقول إن ما ذهب إليه المرزوقي في جواز تحقيق الهمزتين في كلمة ، وعدم إنكاره لقول الشاعر ، فاسد ، ولا حجة له في ذلك ، وهو مخالف لما ذهب إليه جميع النحويين .

- أما قوله في تخفيف الهمزة ، فهذا قول جميع النحويين في كل همزة ساكنة قبلها همزة متحركة في كلمة واحدة ، فكان التخفيف بإبدال الهمزة الثانية من جنس حركة الهمزة السابقة بغية المماثلة بين الأصوات ، قال المبرد : " اعلم أن الهمزة إذا كانت ساكنة فإنها تقلب - إذا أردت تخفيفها - على مقدار حركة ما قبلها " (٣) .

(١) الكتاب ، ٥٤٨/٣ .

(٢) المقتضب ، ٢٤٦/١ .

(٣) م . ن . ١٥٧/١ .

وأكد سيبويه ثقل اجتماع الهمزتين بقوله: "اعلم أن الهمزتين إذا التقيا في كلمة واحدة، لم يكن بدُّ من بدل الآخرة، ولا تخفيف لأيهما إذا كانتا في حرف واحد، لزم التقاء الهمزتين الحرف"(١).

وجاء في شرح المفصل: "إذا اجتمع همزتان ازداد الثقل، ووجب التخفيف، فإذا كانتا في كلمة واحدة كان الثقل أبلغ، ووجب إبدال الثانية إلى حرف لين"(٢).

ويكون هذا الوجه أصح من الوجه السابق، وليس بمماثل له كما أشار المرزوقي. فهما ضدان لا يجتمعان، فالتخفيف _ في اجتماع الهمزتين _ مستكره ثقيل، والتخفيف سهل يسير، فيكون المرزوقي قد أخطأ في وجهه، وأصاب في الآخر.

- أما قوله في التخفيف بالتعويض من الهمزة تاء مدغمة في التاء التي قبلها، أظنه قصد بالتعويض المخالفة بين الهمزتين، التعويض من الهمزة الثانية حرفاً يماثل الحرف الذي بعده، وهو التاء في ائتمنتك على وزن (افتعل)، فتصبح الكلمة كما أشار المرزوقي ائتمنتك.

والمخالفة بالتعويض وارد عند علماء العربية. يقول المبرد: "وقومٌ من العرب إذا وقع التضعيف أبدلوا الياء من الثاني لئلا يلتقي حرفان من جنس واحد"(٣)، وهذا ما أثبتته المحدثون فيقول إبراهيم أنيس: "إن كثيراً من الكلمات التي تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة بتغيير فيها أحد الصوتين على صوت لين طويل"(٤).

فلما التقت الهمزتان، أبدلت إحداهما تاء، كما أشار المرزوقي، ولكن أقول إن إبدال الهمزة تاء في صيغة ائتمنتك، لم يتم مباشرة كما أشار إلى ذلك المرزوقي، وإنما تم التخلص من التقاء الهمزتين، بإبدال حرف اللين من جنس حركة الحرف السابق للهمزة، ومن ثم إبدال الياء تاء مماثلة للتاء التي بعدها في صيغة افتعل.

(١) الكتاب، ٥٥٣/٣.

(٢) شرح المفصل، ١١٦/٩.

(٣) المقترض، ٢٤٦/١.

(٤) الأصوات اللغوية، ١٧٠.

ومن الملاحظ أن المرزوقي ، كان متنبهاً للفرق بين التخفيف بإبدال الهمزة ياء ، وبين التعويض الذي قصد به المخالفة بين الحرفين المتماثلين . لذلك أشار إلى أنها صورة من صور التخلص من صعوبة التقاء الهمزتين . وإذا كانت إشارة المرزوقي لصور تخفيف الهمزة لمحات سريعة ، لكنها في نفس الوقت تنم عن فهم دقيق وواع لما يذهب إليه .

وأشار علماء العربية إلى همز بعض حروف المد ، إما عن طريق الإبدال ، وإما عن طريق التوهم ، وقد تعرض المرزوقي لمثل هذا في عدة مواطن هي :

أولاً: إبدال الهمزة من الواو المضمومة .

وأشار المرزوقي ، وغيره من علماء العربية (١) ، إلى همز الواو المضمومة وأشار المرزوقي إلى هذه الظاهرة في كلمة وُؤار ، حيث يقول : " الأصل في أوار (وُؤار) ، فإما أن يكون قد قلبت الهمزة ، وإما أن يكون لين الهمزة ، ثم أبدل من الواو المضمومة التي هي فاء الفعل همزة كما فعل في وقتت إذا قيل أقتت فصارت أواراً" (٢).

وذكر وجهين للتخلص من ثقل النطق باجتماع الواو والضمة في كلمة وُؤار ، وهما :

١- التخلص من ثقل النطق بتقديم حرف وتأخير الآخر فقدم الهمزة على الواو في كلمة (وُؤار) فأصبحت (أوار).

ومن الملاحظ أن المرزوقي قد تنبه إلى أن القلب المكاني سبب من أسباب التيسير والتسهيل في نطق صوت الواو الملحقة بحركة من جنسه ، وقد أشار المتقدمون إلى هذا النوع من التيسير في عملية النطق بالذات إذا كانت بنية الكلمة ، تحتوي على صوت كصوت الهمزة ، أو صوت علة . ذكر الرضي أن أكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز ، وأنه قد جاء في غيرها قليل (٣).

(١) الكتاب ، ٣٣١/٤ ، المقتضب ، ٩٤-٩٣/١ ، لمصنف ، ٢١٢/١ ، الخصائص ، ١٤٩/٣ .

(٢) شرح الحماسة ، ٥٢٥/٢ .

(٣) شرح الشافية ، ٢٤-٢٣/٢ ، مع الهوامع ، ٢٧٧/٦ ، الخصائص ، ٦٦/٢ .

٢- إبدال الهمزة من الواو المضمومة ، بعد تليين الهمزة وقد ذكر سيبويه مناسبة إبدال حرف اللين من الهمزة ، حيث يقول : " وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف ، وهي إحدى الثلاث ، والواو ، والياء ، شبيهة بها أيضاً ، مع شركتها أقرب الحروف منها " (١) ، فكانت المناسبة بين الهمزة وحرف العلة سبباً من أسباب التبادل بينهما .

والسبب في إبدال الواو المضمومة همزة هو استتقال الجمع بين الواو والضمة ، لأنها بمثابة حرفين متماثلين ، إذ أن نطق صوت الواو لا يختلف عن نطق صوت الضمة سوى بفارق زمني بسيط . يقول رمضان عبد التواب : " الفرق بين الحركات القصيرة والطويلة فرق في الكمية لا في الكيفية ، بمعنى أن وضع اللسان فيهما كليهما واحد ، ولكن الزمن يقصر ويطول في كل صوت ، فإذا قصر كان الصوت قصيراً وإذا طال كان طويلاً " (٢) .

والعربية كرهت اجتماع الأصوات المتماثلة ، للجهد الذي تتطلبه هذه الأصوات عند النطق بها مجتمعة ، وهذا ما جرى على الواو والضمة ، يقول المبرد : " إن كانت الواو مضمومة أول الكلمة ، ومضمومة من غير علة فهمزها جائز ، نحو وجوه ، وأجوه " (٣) . وأضاف سيبويه قائلاً : " إنما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمة ، كما يكرهون الواوين فيهمزون ، نحو : قوول ، ومؤونة ، وأما الذين لا يهمزون فإنهم تركوا الحرف على أصله ، كما يقولون : قوول " (٤) . وهذا البديل من قبيل المخالفة بين المتماثلين .

ولم يذكر المرزوقي وجه جواز ورودها على الأصل ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه حيث يقول : " اعلم إن الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار عن شنت تركتها على حالها ، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها ، وذلك نحو قولهم في : " وُلِدَ ، أُلِدَ ، وفي وجوه ، أجوه " (٥) .

(١) الكتاب ، ٥٤٥/٣ .

(٢) مدخل إلى علم اللغة ، ٩٦، ٩٢ ، الأصوات اللغوية ، ٤١ ، في الأصوات اللغوية ، ٢١٦-٢١٧ .

(٣) المقتضب ، ٩٤-٩٣/١ .

(٤) الكتاب ، ٣٣١/٤ ، شرح الشافية ، ٧٦/٢ ، المصنف ، ٢١٢/١ .

(٥) الكتاب ، ٣٣١/٤ .

ولا يعني هذا أن المرزوقي كان جاهلاً بجواز مجيء الواو المضمومة في فاء الفعل على أصلها ، ولكنني أظنه قد لاحظ ثقل الهمزة ، ونقل اجتماع صوتي اللين المتجانسين ، فلم يذكر سوى وجه التخفيف في وُؤار .

- إبدال الهمزة من الواو المفتوحة .

لاحظ المرزوقي أن إبدال الهمزة من الواو المفتوحة غير مطرد ، وقد حدّثا في أحرف قليلة ، وعدّ مثل هذا الإبدال شاذّاً ، ولكنه استشهد على وروده بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وبكلام العرب . وعرض لهذه المسألة عند تفسيره للتغير الذي طرأ على كلمة (وناة) حيث يقول : " أناة و أصله وناة لأنه من الونى ، الفتور والكسل ، والواو المفتوحة لم تبدل منها الهمزة إلا في أحرف قليلة ، وهي " أناة" في صفة المرأة الثقيلة الناعمة ، و"أحد" صفة واسما للعدد ، وما جاء في الحديث من قولهم : " أي مالٍ أُوَيْتْ زكاته وقد ذهب أبله " يراد وباله ، وقال أبو زيد : الأبلّة في الطعام أصله الوبلّة ، ويقال أجمت وجوماً في وجمتُ ، فهذه الأحرف جاءت على ما ترى" (١).

فقد بين المرزوقي أن مثل هذا الإبدال - إبدال الواو المفتوحة همزة - غير جائز وقد ورد في كلمات قليلة ، وليس هذا بمطرد وإنما الأصل في كل واو مفتوحة أن تأتي على أصلها ، فنذكر جميع الكلمات التي شذت عن أصلها ، وهي (أناة من الونى) ، وأحد من (وحد) ، وأبلّة من (وبلّة) ، وأجم من (وجم) ، فنبه على أصل كل كلمة جاءت على غير أصلها .

واستشهد بقول الرمبول صلى الله عليه وسلم : " أي مالٍ أُوَيْتْ زكاته ، فقد ذهب أبلته " ، ويقول أبو زيد في تفسيره لكلمة أبله .

وهذا ما ذكره اللغويون (٢) ، حيث يقول ابن جني : " أبدلوا الواو المفتوحة أيضاً على قلة وشذوذ ، قالوا امرأة أناة ووناة لأنه من الونى وهو الفتور ، وقالوا (أحد) وأصله (وحد) من أحد عشر ، وأحد وعشرين " .

ولم يذكر المرزوقي سبباً في إبدال الواو المفتوحة من الهمزة بينما ذهب سيبويه إلى أن علة إبدال

(١) شرح الحماسة ، ١٣٦٨/٣ .

(٢) الكتاب ، ٣٣١/٤ ، شرح الملوكي ، ٢٧٥-٢٧٦ ، الخصائص ، ١٥٠/٣ .

الواو المفتوحة من الهمزة ، هو ضعف الواو لما يطرأ عليها من الحذف والإبدال ، وإن كان ذلك غير مطرد في الواو المفتوحة ، كما هو في المكسورة والمضمومة (١) .

وقد ردّ المحدثون هذا الإبدال إلى التداخل الفونيمي بين أصوات المد وصوت الهمزة (٢) ، وقد حدث مثل هذا الإبدال في بعض أصوات المد دون أن يكون هناك علة صوتية تسوغ هذا الإبدال ، ومن ذلك ما ذكره اللغويون (٣) في إبدال الياء المفتوحة همزة في مثل يلندد والندد ويلمعي وألمعي ، ويلملم وألملم وغيره الكثير ، فهذا يثبت صحة ما جاء به المحدثون من التداخل الفونيمي بين صوت الهمزة وأصوات المد في العربية ، ويعود ذلك إلى مشابهة صوت الهمزة لأصوات المد من حيث قابليته للتليين والحذف والإبدال ، حيث يقول سيبويه : " اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء : التخفيف ، والتحقيق ، والبدل " (٤) ، فقد سلكت بذلك مسلك أصوات العلة بالإضافة إلى أن الهمزة من الأصوات المتقاربة من أصوات المد ، إذ إن أدنى تغيير يصيبها يحولها إلى صوت مد . وهذا ما أكدته المتقدمون بقول الخليل ابن أحمد الفراهيدي : " أما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة فإذا رفع عنها لانت ، فصارت الياء والواو والألف من غير طريقة الحروف الصحاح " (٥) . وقد جعل الهمزة وأصوات المد في حيز واحد حيث يقول : " الياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيز واحد لأنها لا تتعلق بها شيء " (٦) .

(١) الكتاب ، ٢٣١/٤ .

(٢) في الأصول اللغوية ، ٢٧١ .

(٣) كتاب الإبدال ، ابن السكيت ، ١٣٦ ، الإبدال ، أبو الطيب اللغوي ، ٥٧٢/٢ . المزهر ، ٤٦٢/١ .

(٤) الكتاب ، ٥٤١/٣ .

(٥) العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ٥٢/١ .

(٦) م . ن . ، ٥٨/١ .

- إبدال الهمزة واواً من صيغة فعائل .

عرض المرزوقي لهذه الظاهرة عند تفسيره للتغير الذي طرأ على كلمة (هراوة) ، عند جمعها على فعائل ، حيث يقول : " الهراوي " ، جمع هراوة ووزنه (فعائل) هراي ، ؛ لأن فعيلة وفعالة يشتركان في هذا البناء من التكسير ، وتقول صحيفة وصحائف ، ورسالة ورسائل ، إلا أنهم فرّوا من الكسرة وبعدها ياء إلى الفتحة فصار هراء ، فاجتمع همزة وألفان ، فكان قد اجتمع ثلاث ألفات ، أو ثلاث همزات ، فأبدلوا من الهمزة واواً ، فصار هراوى ، بان قيل هلاً أبدلت منه الياء كما فعلته في مطايا وما أشبهتها ، قلت أرادوا أن يظهر في الجمع الواو ، كما ظهرت في الواحد ، ليمتيز بنات الياء عند بنات الواو (١) .

وقد أشار المرزوقي إلى ثلاث مراحل للتطور الصوتي الذي خضعت له كلمة هراوة عند جمعها على فعائل وهي :

١- مخالفة الكسرة للياء عند جمع هراوة على وزن فعائل ، فنتبه المرزوقي لنقل التسابع بين صوت الكسرة وصوت الياء المتماثلين بإبدال صوت المد القصير فتحة ، قال ابن سينا : " والياء المصوتة ، وأختها الكسرة فأظن أن مخرجها مع إطلاق الهواء مع أدنى تضيق للمخرج ، وميل به سلس إلى أسفل (٢) ، وهذا ما أثبتته الدراسات الحديثة في التماثل بين أصوات المد القصيرة وأصوات المد الطويلة (٣) .

٢- مماثلة صوت المد الطويل للياء بقلبه إلى صوت مد يجانس حركة ما قبله ، وهو الألف فأصبحت الكلمة هراء بدلاً من هراي .

(١) شرح الحماسة ، ١١٥٥/٣ .

(٢) رسالة أسباب حدوث الحروف ، ابن سينا ، ق ؛ محمد حسان الطيّان ويحي مير طم ، ٨٤-٨٥ .

(٣) الأصوات اللغوية ، ٣٦-٣٧ .

٣- المخالفة بين الأصوات المتجانسة عند اجتماع صوتي مد طويلين مفتحين وصوت الهمزة ، بالتخلص من هذا التابع في كلمة هراء بإبدال الهمزة واواً لأنها أصل في الصيغة فأصبحت هراوي .

وقد أدرك المرزوقي صلة ألف المد بصوت الهمزة ، ويظهر ذلك في قوله : " اجتمع همزة والفاء فكانه قد اجتمع ثلاث ألفات ، أو ثلاث همزات " وكأنه يقصد أن يقول إن مع إطالة صوت الألف نقف على الهمزة ، وعند التخلص من نبر الهمزة نلتقي بالألف ، وهذا ما أثبتته المتقدمون ، يقول الخليل بن أحمد : " وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة فإذا رفعه عنها لانت ، فصارت الياء والواو والألف من غير طريقة الحروف الصحاح (١) .

ومن الملاحظ فيما سبق أن المرزوقي كان مدركاً لحقيقة التغيرات الصوتية التي تطرأ على الكلمة ، فقد عالجهما بدقة العالم الصوتي المتيقن مما يذهب إليه .

(١) العين ، ٥٢/١ .

* القلب المكاني

عرض علماء اللغة المتقدمون إلى ما حدث من إبدال لمواقع الأصوات في الكلمة ، تحت ظاهرة القلب المكاني ، فعرفوا هذه الظاهرة ، وأشاروا إلى الكلمات التي وقع فيها قلب ، وفسروها تفسيراً لا يخلو من الإبهام لعلها وحقائقها ، لذلك تناولها المحدثون وفسروها من وجهة صوتية للوقوف على حقائقها وعللها ، التي لم تظهر لدى المتقدمين .

وظاهرة القلب المكاني من الظواهر الصوتية التي تعرض لها المرزوقي خلال شرحه للحماسة ، لذلك سأقف على حدّها ، وأسبابها ، وأعرض للكلمات التي تناولها المرزوقي وفسرها .

يعرّف القلب المكاني بأنه : " تبدّلاً في أماكن الأصوات المتجاورة لسلسلة كلامية " (١) أو " هو تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير " (٢) ، بحيث تكون العلاقة بين المقلوب والمقلوب منه متفقة في المعنى ، وبين حازم كمال الدين ذلك بقوله : " يعدّ الجانب الدلالي معياراً أساسياً في تحديد كلمات القلب المكاني ، فكلمات القلب المكاني تتفق في المعنى ، وهناك كلمات تتفق في الأصوات ، كما تختلف في المعنى ، فهذه الكلمات لا تدرج في دائرة القلب المكاني ، أما إذا انفتحت الكلمات في المعنى ، فإن الكلمتين في هذه الحالة تتدرجان في دائرة القلب المكاني " (٣) .

وتعود أسباب هذه الظاهرة إلى عدة أمور منها (٤) :

١- الاتساع : حيث يقول أبو حيان : " فإن قلت ما فائدة القلب ، وهلا جاءت التصاريف على نظر واحد ، قلت الفائدة في ذلك الاتساع في الكلام ، والاضطرار في بعض المواقع (٥) .

(١) أبحاث في اللغة ، دلوود صده ، ١٧٠٠ .

(٢) همع الهوامع ، ٢٧٦/٦ ، المحيط في أصوات العربية ، محمد الانطاكي ، ١٤٧/١ ، لصاحبي ، ١٥٣ .

(٣) دراسة في علم الأصوات ، ١١٩ .

(٤) القلب المكاني ، عبد الفتاح الحموز ، ٣٠ وما بعدها ، لتطور اللغوي ، ٥٧ ، دراسة في علم الأصوات ، ١٠٩ .

(٥) همع الهوامع ، ٢٧٩/٦ .

٢- التوهم والخطأ بحيث ينطق بالكلمة في غير موقعها الصحيح ، فتصبح الكلمة التي حدث

فيها القلب المكاني شائعة وتحل محل الأولى .

٣- السهولة والتيسير في نقل أصوات الكلمة .

وقد أشار المرزوقي إلى بعض الكلمات التي حدث فيها قلب وقد وردت لديه في موضعين هما :

١- تقديم عين الفعل على غير أصلها :

أ. قلب الكني ، وأشار المرزوقي إلى أصل الكلمة المقلوبة (الكني) ، ليبين ترتيب حروف

الأصل وما طرأ على الكلمة من تغيير في مواقع حروفها ، حيث يقول : " أكنى أصلها الكنى فقلب وقدم اللام على الهمزة ، فصار ألكنى ثم حذفت الهمزة استخفاً ، وألقت حركتها على اللام ، فصار ألكنى" (١).

من الملاحظ أن المرزوقي لم يفسر علة القلب في هذه الكلمة ، ولكنه كان مدركاً لعلة القلب في كل كلمة اجتمع فيها حروف متقاربة ، ويتضح ذلك عند ذكره لوجوه تخفيف كلمة (وؤار) ، حيث يقول : " فالأصل في أوار (وؤار) ، فإما أن يكون قد قلب فقدم الهمزة ، وإما أن يكون لين الهمزة ثم أبطل من الواو المضمومة التي هي فاء الفعل همزة (٢) ، فجعل القلب في كلمة (أوار) وسيلة من وسائل التخفيف لعملية النطق بهذه الكلمة ، وهذا يتفق مع ما جاء به المتقدمون من أن القلب أكثر ما يكون في المعتل والمهموز (٣) ، فالمثال الأول (الكني) من الكلمات التي ثقل فيها اجتماع الهمزتين ، فقدم الهمزة على اللام . فلما اجتمعت همزتان في كلمة واحدة ، حذفت الهمزة تيسيراً للنطق بالكلمة . يقول السبرد : " اعلم انه ليس من كلامهم ، أن تلتقي همزتان فتخففا جميعاً " (٤) . لما في تخفيفها من عناء وتكلف يقول إبراهيم أنيس : "إن الإنسان في نطقه يميل إلى تلمس الأصوات السهلة التي لا تحتاج إلى جهد عضلي" (٥). ولكن التخفيف هنا مال إلى حذف الصوت كلياً .

(١) شرح الحماسة ، ١٠٢٧/٣ .

(٢) م . ن ، ٥٢/٢ .

(٣) المقترض ، ١٥٨/١ ، التسهيل ، ٢١٠ ، المصنف ، ٥٢/٢ .

(٤) الأصوات اللغوية ، ١٩٤ .

(٥) الخصائص ، ٨٩/٢ .

(١) تقديم لام الفعل على عينه .

١- ومن الكلمات التي ذكرها المرزوقي في القلب المكاني كلمة (أيامي) وهي صورة أخرى من صور القلب المكاني ، فأشار المرزوقي إلى أنها صورة من صور تقديم لام الفعل على عينه ، واستدل بقلبها بإعادة الكلمة إلى أصلها مع ذكر وزنها الصرفي ، وبين ما طرأ على الكلمة من تغيير مقارناً إياها مع أصلها ، حيث يقول: " وأيامي جمع أيّم ، ويقع على الرجل و المرأة ، ولافعل منه أم أي بقي بلا زوج وهو من الفعل فيعل وجمعه أيّيم على فيالع ، أيامي مقلوب كأنه قُدم اللام على العين ، فصار أيامي على فيالع ثم فروا من الكسرة وبعدها ياء إلى الفتحة فانقلبت ألفاً " (١) ، وقال في موضع آخر : "أيامي جمع أيّم، والفعل منه آم ، وهو من الفعل فيعل وجمعه على فيالع وأيامي مقلوب " (٢).

وقد اختلف العلماء في قلب (أيامي) من حيث كونها مقلوبة أم لا ا فذهب سيبويه إلى أن أيّماً جمع (فعالي) ، فلا قلب فيها حيث يقول : " وقد جاء شيء كثير على (فعالي) ، قالوا يتامي وأيامي شبهوه بوجاعي وحباطي ، لأنها مصائب قد ابتلوا فيها فشبهه بالأوجاع حيث جاءت على فعلى " (٣).

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن أيامي مقلوب موضع العين اثر موضع اللام فيه ، فقلبت الياء وجعلت بعد الميم (٤) .

(١) شاهد قول البرج بن مسهر :

وأخرجنا الأيامي من حسون بها دار الإقامة والثبات

شرح الحماسة ، ١ / ٣٦٢ .

(٢) شرح الحماسة ، ١ / ٣٦٢ .

(٣) الكتاب ، ٣ / ٦٥٠ .

وقد ذهب المرزوقي إلى أن (أيامى) من الكلمات المقلوبة ، مخالفًا بذلك شيخ المدرسة البصرية (سيبويه) ، ووافق الفارسي (١) ومن ذهب مذهبه (٢) في قلب أيامى ، وقد استدل على قلبها بشذوذها عن الأصل الواجب أن تأتي عليه وهذا ما أكده إبراهيم أنيس ، حيث يقول: "وظاهرة الشذوذ دالة على الأصل ومنبهة عليه ، فالكلمات المقلوبة تعد أكثر شيوعا واستعمالا في مثل أيامى" (٣).

(١) لسان العرب ، ٣٩/١٢.

(٢) حاشية الشهاب ، ابن الحاجب ، ٢٧٥/٦.

(٣) الأصوات اللغوية ، ١٩٠.

وإن كان سيبويه قد ذهب إلى أن الشذوذ كان في جمعها على (فعالي) فلما لا يكون القلب سببا في مجيئها على غير أصلها ، وقد سوغت القوانين الصوتية قلب هذه الكلمة ، لما اجتمع ثلاث متجانسات في أيايم (الياء والألف والياء) ففرق بينهما بتقديم الميم على الياء للمخالفة بين أصوات المد المتجانسة . وقال ابن دريد: "واعلم أنه لا يكاد يجيء في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة لصعوبة ذلك على ألسنتهم" (١)

٢- وأشار المرزوقي إلى مثل هذا القلب في كلمة (قسي) ، مستدلا على ذلك بالرجوع إلى أصلها حيث يقول: "قَسَّ مقلوب ، وأصله قووس" (٢) ، وقد اتفق العلماء على القلب في كلمة (قسي) فقد ذهب سيبويه (٣) إلى أنها صيغة من الصيغ المقلوبة ، وإلى ذلك ذهب المبرد (٤) ، وأضاف الرضي إلى أن قووس من الكلمات غير المستعملة ، أي أن هذه الكلمة قد قامت مقام الأصل لما شاعت .

وقد علل ابن جني سبب قلب كلمة قمتي حيث يقول: "فيما قلب فهذا ونحوه طريقه الاتساع في اللغة من غير تأتٍ ، ولها صنعة ، ومثله موقوف على السماع وليس لنا الإقدام عليه عن طريق القياس" (٦) .

وذهب بعض المحدثين إلى أن كلمة قسي من أسباب قانون المخالفة ، فالمخالفة وقعت بسين صوت السين والواو . فلذلك حدث القلب المكاني ، لأن التطور الصوتي يقع على الكلمة بإبدال مواقع الأصوات وحلول بعضها محل بعض (٧) ؛ ولم يقف المرزوقي على علة هذا القلب ، وأظنه لم يجد تفسيراً لقلب هذه الكلمة لذلك كانت عبارته مقتصرة على ذكر أصل هذه الكلمة ، وعدّها البعض من الشاذ في المقلوب .

(١) جمهرة اللغة ، ابن دريد ، مادة (أيم) .

(٢) المقتضب ، ١١٦/١ .

(٣) الكتاب ، ٣٧٦/٤ .

(٤) المقتضب ، ١١٦/١ .

(٥) شرح الشافية ، ٢٣/١ .

(٦) الخصائص ، ٨٨/٢ ، المنصف ، ١٠٩/٢ .

(٧) فقه اللغات السامية ، ٨١ ، فقه اللغة وخصائص العربية ، ٦٦-٦٨ .

وقد عدّها الميداني من القلب الشاذ: "من ذلك القسيّ جمع القوس الأصل قووس كبيوت ،
فقدم اللام على العين فحصل قسوّ كعصوو" (١).

وأرى أن سبب القلب في هذه الكلمة من صوت المد (الواو) إلى صوت المد (الياء) ، هو
تتابع أصوات المد المتماثلة (الواو ، والضمّة ، والواو) ، فلما كانت العربية تميل إلى الاقتصاد في
الجهد العضلي ، الذي يتكلفه اللسان عند تكرار نطق صوت الواو وسطاً ، فقلبت وقدمت السين على
الواو ، وتخلصت من ثقل التتابع المستكره في نطق صوت الواو ، لما وقع متطرفاً بإبدالة إلى الياء
لأنه أخف نطقاً من صوت الواو على نحو ما حدث في دلوو، وعصوو.

٣- ومن الكلمات التي أشار إليها في ظاهرة القلب المكاني قلب ثدونه واستدل على ذلك
بذكر أصل هذه الكلمة ، وبيان ما طرأ على الكلمة من تقديم أو تأخير لحروفها فيقول: "مثدناً ، وهو
العظيم التندوة ، وعلى ما يقتضيه بناء الفعل يكون ثندوة مقلوبة والأصل ثندوة فعلوه" (٢).

وجاء في لسان العرب المثن مقلوب ثد ، يريد أنه يشبه ثندوة الثدي وهي رأسه فقدم الدال
على النون مثل جذب وجبذ (٣).

ولم ينكر المرزوقي القلب في هذه الكلمة ، ولم يذكر أن كلا منهما أصل . وليس بمقلوب
من الآخر كما ذهب. البصريون في كل فعل من نحو جيد ، وجذب . (قالقلب الصحيح عند
البصريين مثل شاكي السلاح وشائك ، وجرف هار وهائر ، وأما ما يسميه الكوفيون القلب ، نحو
جذب وجذب ، فليس هذا بقلب عند البصريين ، وإنما هما لغتان وليس بمنزلة شاك وشائك" (٤) .

(١) نزهة الطرف ، ٣٨ .

(٢) شرح الحماسة ، ١٧٩٢/٤ .

(٣) لسان العرب ، مادة (ثن) .

بينما ذهب أهل اللغة أن كل ما جاء من الأفعال بتقديم حرف وتأخير آخر والمعنى فيهما

واحد هو من الألفاظ المقلوبة . حيث يقول ابن فارس : "من سنن العرب القلب ، وذلك يكون في الكلمة، ويكون في القصة ، فأما الكلمة فقولهم جِذ ، وجذب أوبكل ، ولبك وهو كثير ، وقد صنف فيه علماء اللغة (١).

وقد عدَّ ابن جني من قال بالقلب في الكلمات التي جاءت في على نحو جِذ وجذب - مومثله ثند، وثن - لا قلب فيه حيث يقول : "اعلم أن كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير ، فأمكن أن يكونا جميعاً أصليين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه ، ثم أريت أيهما الأصل ، وأيهما الفرع " وأضاف قائلاً : "فما تركيبه أصلاً لا قلب فيهما قولهم : جَذَب ، وحَبَذ ؛ ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه ، وذلك أنهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً " (٢).

فجعل التصرف أساساً للتمييز بين المقلوب وغير المقلوب من الألفاظ ، وبين أن ما قُصُر عن تصرف صاحبه ، وكان أحدهما أوسع تصرفاً فيكون أصلاً لصاحبه (٣).

من الملاحظ فيما تقدم أن المرزوقي قد خالف البصريين في منعهم قلب الفعل الثلاثي الذي تقدم فيه حرف على الآخر وأمكن أن يكونا جميعاً أصليين ، وذهب إلى أن أحدهما مقلوب عن الآخر وليس هذا بلغتين .

(١) لصاحبي ، ابن فارس ، ١٥٣ .

(٢) الخصائص ، ٦٩/٢ ، المنصف ، ١٠٥/٢ .

(٣) الخصائص ، ٧٠/٢ ، التسهيل ، ٢١٢ ، المنصف ، ١٠٥/٢ .

* الإبدال اللغوي

الإبدال هو حذف حرف ووضع آخر مكانه ، وقد وقع الإبدال في كثير من الكلمات حتى عده البعض سنة من سنن العربية ، يقول ابن فارس : " من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض ، ويقولون : مَكَّحَه ومَدَّهه ، وفرس رفل ورفن ، وهو كثير مشهور قد ألف فيه العلماء " (١).

وقد حصر العلماء الإبدال في ثلاثة أنواع (٢) هي :

أولاً: الإبدال الصرفي الذي درسه الصرفيون تحت باب الإبدال والإدغام ، والقلب الذي ينجم عن تأثر الأصوات بعضها في بعض في السلسلة الكلامية .

ثانياً : الإبدال اللغوي الذي لا يخضع لقواعد ، وليس له ضوابط عامة ، والذي يَرُدُّ فيه الكثير من صور الإبدال إلى اختلاف اللهجات ، ويكون بذلك مقصوراً على السماع ، معزواً لقوم أو قبائل مخصوصة .

ثالثاً : ما يبدل من غيره ندوراً وذلك في سبعة أحرف هي : ق ، خ ، ذ ، ظ ، ض ، ح ، غ ، وذلك مثل : وقفه في وكفه ، وأخن في أغن ، تلغنم في تلغنم .

وسأتناول دراسة النوع الثاني من هذا الإبدال ، (الإبدال السماعي) وقد ورد عند المرزوقي في موضعين هما :

١- إبدال الهمزة من العين .

٢- إبدال الياء من الهمزة .

(١) لصاحبي ، ابن فارس ، ١٥٤ .

(٢) اللهجات العربية ، أحمد علم الدين جندي ، ٣٤٧/١ ، المصطلح عند علماء العربية القدماء ، عبد القادر مرعي ، ١٧٢ .

١- إبدال الهمزة من العين .

وقد أشار المرزوقي إلى إبدال الهمزة من العين في كلمة (أداة) التي أصلها أعده ، وقد عدّها من قبيل الإبدال حيث يقول: " آده " أصله أعده ، والألف الثانية همزة أبدلت من العين في الأصل ، والمعنى أعانه (١) ، ولم يذكر أنها من قبيل تعاقب اللغات كما ذهب بعض اللغويين ، ومنهم أهل الحضر وهم الحجازيون ، ويسمى هذا الإبدال كذلك في اللهجات الدارجة بصعيد مصر ، والسودان حيث يقولون: " اسعلكم سُعال " في أسألکم سؤال (٢).

وقد ذهب بعضهم إلى جواز إبدال العين من الهمزة ، ولكنه جاء نادراً ، فالقوانين الصوتية تؤيد مثل هذا الإبدال " لأن العين من الحلق والهمزة من الحنجرة ، وهما محبسان متجاوران آخر مخرج الصوت إلى وراء " (٣).

وقد أكد المتقدمون مثل هذا الإبدال بين الهمزة والعين ، وعدّها بعضهم من حروف البذل ، غير أنها قلت في إبدالها عن غيرها من الحروف ، فلم تدرج في حروف البذل الصوتي ، يقول ابن عيش: " أبدل العين من الهمزة ، فبان بذلك أنهم إنما وسموا حروف البذل ما اطرّد إبدالها وكثر " (٤).

ويدعم رمضان عبد التواب إبدال العين من الهمزة ، من إنابة الهمزة عن العين في بعض اللغات السامية ، حيث يقول: " أما العين فإنها موجودة في اللغات السامية ما عدا الأكادية ، إذ نابت عنها الهمزة ... ولعل هذا ما يضرر ورود كلمتين في العربية القديمة بروايتين (٥).

(١) شرح الحماسة ، ٨٤٢/٢ .

(٢) قصاصي ، ٢٩ ، اللهجات العربية ، ١٣٧٠/١ .

(٣) المحيط في أصوات العربية ، ١١٥/١ .

(٤) شرح الملوكي ، ابن عيش ، ٢١٦ .

(٥) مدخل إلى علم اللغة ، رمضان عبد التواب ، ٣٨ .

وقد وردت الكثير من الكلمات التي أبدلت فيها العين همزة مثل ذواف وذعاف ، الساف والسعف (١)، وقيل : متكعون في متكون ، وعامنوا في آمنوا ، وعاتى المال في آتى المال (٢) .

وقد قيد بعض المتقدمين إبدال الهمزة من العين بكلمات محدودة ، ويقول في ذلك ابن عصفور في باب إبدال الهمزة من العين ، لم يجيء من ذلك إلا قولهم "أباب" ، لكثرة استعمالها فحول من العين إلى الهمزة (٣) ، ولكن ماذا يقال في باقي الكلمات الأخرى التي ثبت فيها إبدال الهمزة من العين ؟ . وقد نص عليها اللغويون ، مما يؤكد أن هذه القيود لا تشمل نصوص اللغة جميعها ، وكأنه قصد ما جرى من إبدال العين همزة في باقي الكلمات من قبيل اللغات .

وقد ذهب بعض المحدثين إن إبدال العين همزة يكون طلباً للتخفيف إذ يقول أحمد الجندي : "أما لهجة الحجاز فكانت لا تبدل الهمزة عيناً ، لأنهم من الحضر ، فلا يبالغون في تحقيق الهمزة يدل على ذلك ما رواه السجستاني من أن لغة الحجاز - استأديت الأجر فأداني في معنى - استعديته فأعداني ، وفي حديث هجرة الحبشة " والله لأستأدينه عليكم " أي لأستعدينه ولا شك أن قلب الهمزة - عيناً في تميم - هو أقصى مراحل تحقيق الهمز ، ذلك الأمر الذي تخلت عنه لهجة الحجاز" (٤).

ومهما يكن الأمر من حيث الإبدال وغيره ، فإن الإبدال بين العين والهمزة تسوغه القوانين الصوتية ، فالعلاقة الصوتية واضحة بين الحرفين إذ العين مجهورة ، وأقرب أصوات الحلق المجهورة من الهمزة (٥).

(١) كتاب الإبدال ، ابن السكيت ، ق: حسين محمد شرف ، علي النجدي ناصف ، ٨٥ ، كتاب الإبدال ، أبو طيب اللغوي الحلبي

، ق: عز الدين التتوخي ، ٥٥٢/٢ - ٥٥٣ .

(٢) اللهجات العربية ، ٣٦٨/١ .

(٣) لمتع في التصريف ، ٢٣٣/١ .

(٤) اللهجات العربية في التراث ، ٣٦٨/١ .

(٥) م . ن . ٣٦٨/١ .

ومن هنا يبدو أن المرزوقي كان مصيباً في قوله إن ما حدث في (آداة) هو من قبيل الإبدال ، وهو نفس قوله في كلمة قوود حيث يقول : " القوود ... فهو كالقتوب ، والهمزة فيه بدل من العين" (١) ، وإن ذهب بعض النحويين إلى تقييد ذلك في كلمة أبا (٢).

٢- إبدال الهمزة ياء .

وقد أشار المرزوقي إلى أن إبدال الهمزة ياء في كلمة (أرجأته) ، وذكر أن ما حصل من إبدال في أرجأته - أرجيته - هو من قبيل تعاقب اللغات ، حيث يقول : " أرجأته وأرجيته وهما لغتان والهمز أفصح" (٣) .

وقد ذكر المتقدمون أن القرشيين كانوا يميلون إلى قلب الهمزة ياء ، وذلك من قبيل التخفيف " فتسهيل الهمز ، أو قلبها ياء ، للتخفيف قد ظهر في لهجة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقريش ، وسعد بن بكر ، وكنانة ، ولهجات الحجازيين بل وشملت مناطق جغرافية أكثر من ذلك " ، وقد جاء مثل هذا عن هذيل في قول أبي عمر الهذلي " قد توضيت فلم يهمز(٤) .

والقوانين الصوتية تسوغ مثل هذا الإبدال ، وذلك للتشابه بين أصوات المد في العربية وصوت الهمزة ، وقد لاحظ المتقدمون ذلك حيث يقول سيويه : " وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف ، وهي إحدى الثلاث والواو والياء شبيهة بها أيضاً مع شركتها أقرب الحروف منها (٥) .

(١) شرح الحماسة ، ١٤١٠/٣ .

(٢) شرح الشافية ، ٢٠٨/٢ .

(٣) شرح الحماسة ، ٦٤/١ .

(٤) اللهجات العربية ، ٣٢٩/١ .

(٥) الكتاب ، ٥٤٥/٣ .

وهذا ما أكدته الدراسات الحديثة حيث يقول غالب المطلبي في صوت الهمز: "أثبتت التجارب المختبرية أن صوت الهمزة صوت غير مستقر وهو شبيه بأصوات المد في بعض الأحيان وهو وإن كان صوتاً صامتاً إلا أنه له حالات من التلين والحذف والإبدال والتحقيق يعثل فيها" (١).

ولما كانت الهمزة من الأصوات التي تحتاج إلى جهد عضلي كبير عند تحقيقها ، جاز فيها التخفيف ، فأبدلت ياء مع تقاربها من الهمزة (٢) ، فإذا اجتمعت همزتان ازداد الثقل ووجب التخفيف ، حيث يقول سيبويه: "إنه ليس في كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققاً" (٣)، وذكر أحمد الجندب أن سيبويه قد جانب الصواب في ذلك ، حيث يقول: "قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي " فقاتلوا أئمة الكفر" (٤) ... وهذا مذهب من يميل إلى تحقيق الهمزة من القبائل العربية ، لأن ثلاثة من القراء السابقين كوفيون ، والكوفة متأثرة بقبائل شرق الجزيرة كتميم وغيرها (٥) .

وأرى أن سيبويه لم يقصد تقييد كلام العرب وتخصيصه ، ولكنه أراد أن يبين الثقل في اجتماع الهمزتين ، وإن العربية تميل إلى التيسير والتسهيل عند نطق صوت الهمزة أو أي أصوات تحتاج إلى جهد عند النطق بها لأنها خاصية من خصائص العربية .

(١) في الأصوات اللغوية ، ٢٧١ .

(٢) دراسات في فقه اللغة ، ٢٢٠ .

(٣) شرح الشافية ، ٥٢/٢ .

(٤) سورة التوبة ، آية ١٣ .

(٥) اللهجات العربية في التراث ، ٢٣٤/١ .

أما ترجيح المرزوقي للهمز بقوله والهمز أفصح في أرجائه فلما أراد أن يبين الأصل في هذه الياء وهو الهمز ، أو أراد أن يرجح اللغة النموذجية الفصحى من إبدال الهمزة بياء ؛ لأن الأصل في إبدال الهمزة الساكنة أن تبدل بصوت مد مجانس للحركة السابقة وهي الألف ، يقول سيبويه : " إذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة ، فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفاً ، وذلك قولك في رأس وبأس " (١) .

لذلك عدّ المرزوقي إبدال الهمزة من الياء من قبيل تعاقب اللغات لا من قبيل الإبدال ، وهو لم يجانب الصواب في ذلك . وإن أثبتت الدراسات اللغوية تسويغ هذا الإبدال من ناحية صوتية ، فهذا لا يخالف أن يكون الإبدال من قبيل تعاقب اللهجات لأن هناك من الإبدال اللغوي (اللهجي) ما تسوغه القوانين الصوتية ، وإبدال لا تسوغه القوانين الصوتية وهو ما عُرف بالترادف (٢) .

وأظن أن المرزوقي قد تنبه إلى أن هناك ثمة تقارباً بين صوتي الياء والهمزة ، لأنه لو كان أنكر الإبدال في هذه الكلمة لصرّح بذلك ، كما صرّح بذلك في باقي الأمثلة التي تمّ فيها الإبدال .

(١) الكتاب ، ٥٤٣/٣ - ٥٤٤ .

(٢) اللهجات العربية ، ٤٧٢/٢ .

الخاتمة

وهذه أهم النتائج التي توصلت إليها في دراستي للظواهر الصرفية وهي :

١- أن الأصول الصوامت الثلاثة المجردة من الدلالة المتمثلة في الجذر ، ف ، ع ، ل ،

هو الأصل في الاشتقاق فمنه يشتق الفعل ، ومنه يشتق المصدر .

٢- أن المصادر الثلاثية لا تنضبط بقياس كالأسماء ، والأسماء لا تنقيد بموازن ثابتة .

٣- أن مد الاسم المقصور لغير ضرورة أثر من آثار اللهجات .

٤- إن أكثر ما يجيء تصغير الترخيم يجيء في الأعلام ، وما جاء منه في غير الأعلام ،

فلمقاربتة للأسماء كأسماء الأفعال .

٥- عن الأصل المكبر للتصغير (أبينون) هو (أبناء) جمع (أبني) على مذهب البصريين .

٦- أن الهمزة ليست علامة من علامات التأنيث الأصلية وإنما هي أثر من آثار النبر تلجأ

إليه العربية للتخلص من المقطع المفتوح المستقل .

٧- أن التطورات النطقية الأصوات اللغوية التي تطرأ على الحرف في بنية الكلمة ينشأ لا

إرادياً لا بإرادة المتكلم ، وإن أصوات أي لغة تميل إلى أن تكون أصوات الكلمة

المتتابعة سلسلة مسترسلة عند النطق بها .

٨- أن التناوب بين أصوات المد في العربية من غير علة صوتية هو أثر من آثار التداخل

الفونيمي لهذه الأصوات غير أنه محدود بالسمع .

٩- أن العربية تميل إلى التخلص من المقطع الطويل الذي يليه مقطع ساكن في نحو ما

جاء في كلمة (بالعنبر) ، وتوجب حذفه .

١٠- أن العربية تلجأ إلى المغايرة بين الأصوات لغير علة صوتية للتمييز بين المعاني .

١١- أن صوت المد الياء أخف نطقاً من صوت المد (الواو) لذاك غلبت العربية صوت

الواو على الياء في كثير من السياقات

١٢- أن إبدال العين من الهمزة أو إبدال الهمزة من العين قديم في اللغة وتسوغة القوانين

الصوتية إذ العين مجهورة و اقرب أصوات الحلق المجهورة من الهمزة ، وإن قلّسب

الهمزة -- عيناً في تميم - هو أقصى مراحل تحقيق الهمزة .

١٣- وقد أفاد المرزوقي من أعلام المدرسة البصرية في عرضه للمسائل الصرفية ، وفي

أكثر المسائل التي وازن فيها بين البصريين والكوفيين ، كان ينحاز إلى وصف

البصريين تأكيداً منه على أن ما يقوله البصريون أكثر جرياناً على القياس ، ولا يعني

هذا أن المرزوقي كان يتابع آراء البصريين دون وعي ولكنه كان متأثراً بهم مؤمناً

بدقة مذهبهم ، من غير أن يكون منحازاً لهم دون اقتناع .

نهاية الخاتمة

ولا أقول أنني راضية عن عملي ، فلا شيء أضرب على الإنسان من رضاه على نفسه ، فأنسه

إذا رضي عنها اكتفى باليسير فعابه كل خطير .

ولكل مجتهد نصيب فعساني بتوفيق من الله وفضله أن أكون من المجتهدين .

ملخص الدراسة

تبحث هذه الدراسة في إبراز أحد علماء اللغة المغمورين وهو أبو علي أحمد بن الحسن المرزوقي ، وذلك من خلال شرحه لحماسة أبي تمام .

وقد اشتملت هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول ، وقدمت في الفصل الأول ترجمة لحياة المرزوقي ، ومنهجه اللغوي ، ودرست في الفصل الثاني المباحث الصرفية المتعلقة بابنية الأسماء من المشتقات التي تناولها خلال هذا الشرح ، ودرست في الفصل الثالث الظواهر الصوتية الواردة في هذا الشرح وفق منهج الدراسة اللغوية الحديثة وتوصلت إلى نتائج عديدة بينتها في الخاتمة .

Summery

This study is intended to shed light on an obscure linguist_ Abu Ali Ahmed Bin Al-Hassan Al- Marzoucqi – through discussing his explanation of Abu –Tammam's Hamasah .

The study includes three chapters , an introduction , a conclusion , and summery . Chapter One presents a biography of Al-Marzuoqi and his linguistic methodology . In chapter Two I have studied the morphological topics that are related to the case of nouns which are part of the derivatives Al-Marzouqi dealt with in his explanation oh Hamasah In chapter three , I have discussed the phenomena of sound and morphology that are part of assimilation and ellipsis in accordance with modern method of studying language . The study also reveals the great concern Al-Marzouqi manifested towards language and reveals his linguistic trend as well .

I have come to many conclusions , the most important of which is that Al-marzouqi had a specific methodology . In most linguistic issues , he adopted the opinions of the Koufa school . he stressed that the Basra school was closer to standards based on the major source of Arabic , that is the Holy Koran , Hadiths of the Prophet , and Arabic verse and prose .

* المصادر والمراجع .

- ١- أبحاث في اللغة ، عبده داوود ، مكتبة لبنان - بيروت ، ١٩٧٣ م .
- ٢- الإبدال لابن السكيت ، تحقيق : حسين محمد شرف ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية-القاهرة ، ١٩٧٨ م .
- ٣- الإبدال لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق : عز الدين التنوحي ، دمشق ١٩٦١ م .
- ٤ - الاشتقاق ، فؤاد حنا ترزي ، دار الكتب - بيروت .
- ٥ - الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الانجلو المصرية ١٩٩٩ م .
- ٦- الأصوات اللغوية ، محمد الخولي ، ط ١ ، مكتبة الخريجي ، الرياض ١٩٨٧ .
- ٧- الأصول ، لابن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ م .
- ٨- الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، قدم له ووضع هوامشه حسن حمد ، إشراف إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية - لبنان ، ١٩٩٨ م .
- ٩- الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، تحقيق : موسى بناي العلي ، وزارة الأوقاف والشؤون المدنية - بغداد ، ١٩٨٢ م .
- ١٠- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الاندلسي ، تحقيق : مصطفى أحمد النحاس ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ م .
- ١١- أمالي المرزوقي لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي ، الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ١٩٩٥ م .
- ١٢- أنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الأولى ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٠ م .
- ١٣- البحر المحيط في التفسير ، محمد بن يوسف أبو حيان ، بعناية الشيخ عرفات حسونه ، دار الفكر ، بيروت ١٩٩٢ .
- ١٤- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، للطيب البكوش ، الطبعة العربية - تونس ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٢ م .
- ١٥- التطبيقات في المناهج اللغوية ، إسماعيل عمايرة ، دار وائل - عمان .
- ١٦- التطور اللغوي ، رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .
- ١٧- التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : حسن شاذلي فرهود . عمادة شؤون المكتبات - الرياض .
- ١٨- التنوعات اللغوية ، عبد القادر عبد الجليل ، ط ١ - دار صنعاء للنشر والتوزيع - عمان ، الأردن ، ١٩٩٧ م .

- ١٩- الجمل في النحو للزجاجي ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة - بيروت ط١ ، ١٩٨٤ م .
- ٢٠- جمهرة اللغة لابن دريد ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين - بيروت ط١ ، ١٩٨٧ م .
- ٢١- الحجة في القراءات السبع لأبي علي الفارسي ، تحقيق : بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني ، دار الأمون للتراث - دمشق وبيروت ط١ ، ١٩٨٤ م .
- ٢٢- الخصائص لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية - المكتبة العلمية .
- ٢٣- دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ط١ ، ١٩٧٦ م .
- ٢٤- دراسات صرفية ، سهير خليفة ، (دن) (د.م) .
- ٢٥- دراسة في علم الأصوات ، حازم كمال الدين ط١ ، مكتبة الآداب - القاهرة ، ١٩٩٩ .
- ٢٦- دراسات في علم اللغة ، كمال بشر ، دار غريب - القاهرة ، ١٩٩٨ م .
- ٢٧- دراسات في فقه اللغة ، صبحي الصالح ط٩ - دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٨١ م .
- ٢٨- دقائق التصريف ، القاسم بن المؤدب ، ق : أحمد ناجي القيسي وآخرين ، مطبعة المجمع ، العراقي ١٤٠٧ هـ .
- ٢٩- رسالة أسباب حدوث الحروف ، أبن سينا ، تحقيق : محمد حان الطيان ويحيى ميرعلم ط١ ، دمشق ، دار الفكر ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٨٣ م .
- ٣٠- رسالتان في اللغة ، الحدود للرماني ، علق عليها : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان - ١٩٨٤ م .
- ٣١- سر صناعة الأعراب ، لابن جني ، تحقيق : حسن هندراوي ، دار القلم ، دمشق ط١ ، ١٩٨٥ م .
- ٣٢- شذا العرف في فن الصرف ، أحمد الحمالوي ، المكتبة الثقافية - بيروت -
- ٣٣- شرح الأشموني ، لألفية ابن مالك ، تحقيق : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث .
- ٣٤- شرح الألفية ، لابن عقيل ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة مصر ط١٤ ، ١٩٦٥ م .
- ٣٥- شرح التصريف ، عمر الثماني ، تحقيق : إبراهيم سليمان البعيمي ، مكتبة الرشد ، الرياض ١٩٩٩ م .
- ٣٦- شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى ، دار الفكر للطباعة والنشر .

- ٣٧- شرح الحماسة للمرزوقي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، أحمد أمين ، مطبعة التآليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٥١م ، أربعة أجزاء .
- ٣٨- شرح الشافية لابن الحاجب ، تحقيق : محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ١٩٥٩م .
- ٣٩- شرح شذور الذهب لابن هشام ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر - القاهرة .
- ٤٠- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت .
- ٤١- شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق : فخر الدين قبارة ، المكتبة العلمية بحلب ، ط ١ ، ١٩٧٣م .
- ٤٢- الصاحب في فقه اللغة لابن يعيش . تعليق : أحمد حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- ٤٣- الصرف في مجالس الثعلب لأحمد عبد اللطيف الليثي ، كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١م .
- ٤٤- صنيع الجموع في اللغة العربية ، باكيزة رفيق حلمي ، مطبعة الأديب البغدادية .
- ٤٥- الصيغ الثلاثية لناصر العلي ، المطبعة التعاونية - دمشق ، ١٩٨٩ .
- ٤٦- ظاهرة التأنيث لإسماعيل عمايرة ، مركز الكتاب العلمي ، ١٩٨٦ .
- ٤٧- ظاهرة القلب المكاني ، عبد الفتاح الحموز ، ط ١ ، دار عمار - مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٦ .
- ٤٨- علم التصريف العربي لصالح الفاخري ، فاليثا ، مالطا .
- ٤٩- علم الصرف ، أبو السعود الشاذلي ، (د . م) مؤسسة سعيد للطباعة ١٩٨٧م .
- ٥٠- العمد في التصريف للجرجاني ، تحقيق : البسراوي زهران ، ط ٢ ، دار المعارف ، ١٩٨٨ .
- ٥١- علم اللغة ، محمود السعران ، دار الفكر العربي ، القاهرة .
- ٥٢- العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، سلسلة المعاجم والفهارس ، تحقيق : مهدي مخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار مكتبة الهلال (د . ن) .
- ٥٣- فصول في علم اللغة العام ، ف ، د . سوسير ، ط ١ ، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ، ١٩٨٢ .
- ٥٤- في الأصوات اللغوية ، غالب المطلبي ، دار الجيل - بيروت .
- ٥٥- قطر الندى وبل الصدى ، ابن هشام ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة - مصر ، ط ١١ ، ١٩٦٣م .

- ٥٦- الكتاب ، سبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط ١ ، دار الجيل ، بيروت .
- ٥٧- الكافية ، لابن الحاجب ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٥٨- لسان العرب ، جمال الدين ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ،
- ٥٩- اللمع لابن جني ، تحقيق : حسين محمد الشريف ، دار الكتب والوثائق - القاهرة، ١٩٧٩ .
- ٦٠- اللهجات العربية في التراث ، علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا - تونس ، ١٩٧٨ .
- ٦١- مثلثات قطرب ، محمد بن السنتير بن أحمد ، الدار العربية - تونس ١٩٧٨ م .
- ٦٢- مجالس ثعلب ، ثعلب ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٠ م .
- ٦٣- المخصص لابن سيدة ، تحقيق : لجنة أحياء التراث ، دار الآفاق الجديدة - بيروت .
- ٦٤- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصروفها ، محمد الانطاكي ، ط ٢ ، مكتبة دار الشروق و سوريا - بيروت ، ١٩٧٥ .
- ٦٥- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، رمضان عبد التواب ، ط ١ ، دار الرفاعي بالرياض ، مكتبة الخانجي بالقاهرة - ١٩٨٢ م .
- ٦٦- مدخل إلى علم اللغة ، محمود فهمي الحجازي ، مكتبة نهضة الشرق - جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ م .
- ٦٧- مدخل إلى علم اللغة ، محمد علي الخولي ، دار الفلاح للنشر والتوزيع - عمان الأردن ، ٢٠٠٠ م .
- ٦٨- ما ذكره الكوفيون من الإدغام لأبي سعيد السيرافي ، ط ١ ، دار البيان العربي - جدة ، ١٩٨٥ م .
- ٦٩- مذاهب القراء في ياء الإضافة للتهامي ، الدار البيضاء ، دار النشر المغربية ، ١٩٨٨ م .
- ٧٠- المذكر والمؤنث أبو بكر الأنباري ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، وزارة الأوقاف - القاهرة ، ١٩٨١ .
- ٧١- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، تحقيق : محمد أحمد جساد المولى ، وآخرين و منشورات المكتبة العصرية ، صيدا- بيروت .
- ٧٢- مسائل البصريات لأبي علي الفارسي ، تحقيق : محمد الشاطر ، مؤسسة السعودية - القاهرة ، ١٩٨٥ م .
- ٧٣- المسائل المشكلة البغداديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : صلاح الدين عبدالله سنكاوي ، وزارة الأوقاف - بغداد .

- ٧٤- المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر ، عبد القادر المرعي ، جامعة مؤتة ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
- ٧٥- المصطلح اللغوي ، عوض الفوزي ، جامعة الرياض ، ١٩٨١ م .
- ٧٦- معاني الأبنية ، فاضل صالح السمرائي ، جامعة الكويت ، ١٩٨١ م .
- ٧٧- معاني القرآن ، للفراء ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٥ م .
- ٧٨- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق : عبد الأمير محمد أمين ، عالم الكتب بيروت - ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- ٧٩- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، دار المستشرق ، بيروت - لبنان .
- ٨٠- معجم الأصوات اللغوية ، محمد الخولي ، دار الفلاح - صويلح ، ١٩٩٨ م .
- ٨١- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ، تحقيق : كاظم مرجان ، دار الرشيد ، بغداد .
- ٨٢- المقتضب للمبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، دار التحرير ، القاهرة ، ١٩٩٢ م .
- ٨٣- المغني اللبيب ، لابن هشام ، تحقيق : مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٢ م .
- ٨٤- المغني الجديد في علم الصرف ، محمد خير حلواني ، دار الشرق العربي ، بيروت - لبنان .
- ٨٥- الممتع في التصريف لابن عصفور ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٩٦ م .
- ٨٦- المنصف في شرح التصريف لابن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه - مصر ، ط ١ ، ١٩٥٤ م .
- ٨٧- المنقوص والممدود للفراء ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٥ م .
- ٨٨- الموجز في النحو ، لابن السراج ، تحقيق : مصطفى الشويمي - بيروت ١٩٥٦ .
- ٨٩- نزهة الطرف في علم الصرف لأحمد الميداني ، تحقيق : محمد عبد المقصود ، القاهرة (د . ن) ، ١٩٨٠ م .
- ٩٠- النقط في الحروف للداني ، تحقيق : محمد أحمد همان ، دار الفكر - دمشق .
- ٩١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية - الكويت ، ١٩٨٠ م .
- ٩٢- الواضح في علم العربية ، أبو بكر الزبيدي ، ق : أمين السيد و دار المعارف بمصر ، ١٩٧٥ م .
- ٩٣- الوافي بالوفيات ، الصفدي . ق : هلموت ريتز ، دار النشر ، ط ٢ ، ١٩٦٢ م .